تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق : أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: محمد عطا الله)

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسق العام: حنين غزاونة

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@pal-econ.org
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2011 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تقديـــــــم

يغطي هذا العدد (23) من المراقب الاقتصادي والاجتماعي أبرز التحولات والمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010. ويتطرق العدد بشكل خاص إلى الحسابات القومية في الربع الثالث (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) وإلى سوق العمل (قوة العمل والبطالة والأجور). ويعرض العدد أيضاً إلى أبرز نتائج مسح المؤسسات الاقتصادية (أعداد العاملين وقيمة الانتاج والقيمة المضافة). كما يحتوي على الأقسام التقليدية التي تتناول تطورات الموازنة العامة والقطاع المصرفي ومؤشرات الاستثمار والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثالث. هذا إلى جانب مراجعة للبيئة القانونية والتشريعية وعرض للانتهاكات الإسرائيلية خلال ذات الفترة. أخيراً هناك عرض لنتائج مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية.

لا شك أن القارئ سيلاحظ، كما في العدد السابق، أن بعض الإحصاءات تقتصر على الضفة الغربية فحسب ولا تتضمن قطاع غزة. وهذه ظاهرة تحز في نفوسنا ونأمل أن تختفي بسرعة بحيث لا تظهر فجوات إحصائية كبيرة تحول دون التخطيط السليم وتكون عقبة كأداة في وجه التعامل مع جناحي الوطن ككيان واحد.

جديد هذا العدد هو جدول يعرض بشكل مختصر أبرز ملامح السياسة النقدية والسياسة المالية في الأراضي الفلسطينية. وسوف نسعى إلى تحديث هذا الجدول بشكل مستمر في الأعداد القادمة.

من ناحية ثانية يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق مستقلة من النص تغطي بعض قضايا الساعة البارزة محلياً أو دولياً. يعرض الصندوق الأول أبرز نتائج تقرير صدر مؤخراً عن النشاط الاقتصادي في قطاع غزة. ويتطرق الصندوق الثاني إلى نتائج تقرير مرصد الريادة العالمي عن نشاط وظروف الريادة وإطلاق الاعمال التجارية في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما فيها الأراضي الفلسطينية. الصندوق الثالث يراجع التقرير الذي أصدرته إحدى مؤسسات البنك الدولي مؤخراً والذي يرمي إلى تقييم نشاطات البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي. الصندوق الرابع يتناول مسح نشاطات البحث والتطوير في الأراضي الفلسطينية، بينما يتطرق الصندوق الخامس إلى نجاحات ومعضلات صناعات التقنية الرفيعة في إسرائيل. الصندوق الأخير يسعى لإلقاء الضوء على الجهود النظرية والعملية لصياغة معيار جديد للتطور، معيار "السعادة"، كمقياس أفضل للرفاه الاقتصادي والاجتماعي من المقياس التقليدي للناتج المحلي الإجمالي.

سمير عبد الله	**علا عوض**	**جهاد الوزير**
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني	رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- النشاط الاقتصادي – لمحة سريعة **1**

صندوق 1: النشاط الاقتصادي في قطاع غزة 3

2- سوق العمل **4**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 4

2-2 البطالة 7

2-3 الأجر وساعات العمل 9

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 11

صندوق 2: مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا) 14

3- المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009) **16**

3-1 أعداد العاملين 17

3-2 اجمالي الانتاج 17

3-3 إجمالي القيمة المضافة 18

4- المالية العامة **19**

4-1 خلاصة الموازنة العامة 19

4-2 تحليل بنود الإيرادات والمنح 21

4-3 تحليل بنود النفقات العامة 23

4-4 الفائض (العجز) المالي 25

4-5 الدين العام 26

صندوق 3: البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!" 28

5- القطاع المصرفي **29**

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 29

5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 37

5-3 نشاط غرف المقاصة 38

5-4 بورصة فلسطين 38

6- مؤشرات الاستثمار **42**

6-1 تسجيل الشركات 42

6-2 رخص الأبنية 45

6-3 استيراد الأسمنت 46

6-4 النشاط الفندقي 46

صندوق 4: البحث والتطوير في فلسطين 48

7- الأسعار والقوة الشرائية **50**
7-1 أسعار المستهلك 50
7-2 أسعار المنتج والجملة 51
7-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 52
7-4 أسعار العملات والقوة الشرائية 53
صندوق 5: نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل 55

8- البيئة القانونية والتشريعية **56**

9- الاجراءات الإسرائيلية **57**
9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون 57
9-2 عوائق الحركة والتنقل 57
9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 58
9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس 58
9-5 الاعتداءات في القدس 59

10- مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية (2010) **59**
صندوق 6: مؤشر السعادة 61

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 1994- 2009 **63**

السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية **65**

قائمة الجداول

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس) 1

جدول 2: التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي – باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) 2

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009– الربع الثالث 2010 5

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010 5

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009 و2010 6

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010 7

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010 7

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و2009 و2010 8

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010 9

جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010 10

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق 11

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق 13

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثالث 2010 13

جدول 14: أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع، 2009 17

جدول 15: قيمة الانتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009 18

جدول 16: إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009 19

جدول 17: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010 20

جدول 18: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من 2010 22

جدول 19 : المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010 23

جدول 20: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010 24

جدول 21: مؤشرات العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي خلال الربع الثالث – 2010 26

جدول 22: الدين العام خلال العام 2010 27

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثالث 2008–الربع الثالث 2010 33

جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2008– الربع الثالث 2010 36

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2008–الربع الثالث 2010 37

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008–الربع الأول 2010 38

جدول 27: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008–2010 43

جدول 28: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010 (دينار أردني) 44

جدول 29: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من عام 2010 44

جدول 30: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال الأرباع: الأول 2009– الربع الثالث 2010 45

جدول 31: كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية للأرباع: الأول 2009 – الثالث 2010 46

جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع الثاني 2010، والربع الثالث 2009 48

جدول 33: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100) 50

جدول 34: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق 51

جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100) 53

جدول 36: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100) 53

جدول 37: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية 54

جدول 38: الانتهاكات الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 57

جدول 39: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الربع الثالث 2010 58

جدول 40: الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2010 58

جدول 41: الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس 59

جدول 42: الاعتداءات في مدينة القدس في العام 2010 59

جدول 43: توزيع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النوع والمحافظة 2010 60

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث عام 2010 12

شكل 2: التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وفقاً للنشاط الاقتصادي، 2009 16

شكل 3: هيكل الإيرادات المحلية 21

شكل 4: هيكل النفقات الجارية 25

شكل 5: صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2009- الربع الثالث 2010 30

شكل 6: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثالث 2010 30

شكل 7: التطور في كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010 31

شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الثالث 2010 32

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثالث 2010 32

شكل 10: حصة كل من الضفة الغربية وغزة من إجمالي التسهيلات للفترة من الربع الأول 2008- الربع الثالث 2010 32

شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010 34

شكل 12: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2010 34

شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2010 35

شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث 2010 35

شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010 35

شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2010 36

شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث من العام 2010 39

شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2010 40

شكل 19: متوسط سعر السهم في بورصة فلسطين في الربع الثالث 2010 وأرباع سابقة 40

شكل 20: مؤشر القدس للأرباع الثلاث الأولى من العام 2010 41

شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010 41

شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010 42

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 (%) 43

شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%) 45

شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثالث، 2007-2010 47

شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث، 2007-2010 47

شكل 27: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100) 52

شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 - الثالث 2010 (سنة الأساس 2007= 100) 52

شكل 29: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية 55

قائمة الصناديق

صندوق 1:	النشاط الاقتصادي في قطاع غزة	3
صندوق 2:	مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)	14
صندوق 3:	البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!"	28
صندوق 4:	البحث والتطوير في فلسطين	48
صندوق 5:	نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل	55
صندوق 6:	مؤشر السعادة	61

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: شهد الناتج المحلي الإجمالي استقراراً بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، مع انخفاض طفيف في حصة الفرد تبلغ 1.3%. ولكن الناتج المحلي نما بمقدار 7.8% في الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع المناظر في العام الذي سبقه. وترافق هذا مع نمو بمقدار 4.7% في نصيب الفرد، ليصل إلى 368.4 دولار بالسنة. أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي، فقد سجلت نسبة مساهمة قطاع الانشاءات أعلى ارتفاعاً وصل إلى 14% مقارنة بالربع الثاني 2010.

سوق العمل: سجلت البيانات الربعية انخفاضاً في أعداد العاملين، من 755.9 ألف في الربع الثاني من العام 2010 الى 709.5 الف في الربع الثالث 2010. توزع العاملون حسب مكان العمل على 63.5% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة و10.5% في اسرائيل والمستوطنات. ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26.6% خلال الربع الثالث مقارنة مع 22.9% في الربع الثاني. أما فيما يخص معدل الاجر اليومي، تشير البيانات أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010 يبلغ نحو 67% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.5% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التراجع في غزة عن الربع السابق. كما بلغ عدد اعلانات الوظائف الشاغرة 1,724 اعلاناً، ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 30.3% مقارنة مع الربع الثاني.

المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009): قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني، 2010 باصدار المسح السنوي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية للعام 2009. بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة بالمسح 102,483 مؤسسة (29,759 مؤسسة في غزة و72,724 مؤسسة في الضفة). وبلغ عدد العاملين في هذه المؤسسات 292,609 عاملاً؛ بارتفاع نسبته 13.4% مقارنة مع العام 2008. كما بلغت قيمة إجمالي الانتاج للأنشطة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية 5,717.2 مليون دولار امريكي، بارتفاع نسبته 10% مقارنة مع عام 2008.

المالية العامة: ارتفعت الايرادات المحلية خلال الربع الثالث بمقدار ملحوظ عن مستواها في الربع الثاني، الى 504.2 مليون دولار بزيادة 10.69%. كما تراجعت النفقات العامة الجارية في الربع الثالث بنسبة 5%، ووصلت الى 768 مليون. وقد أدى تراجع النفقات الجارية وزيادة الايرادات الجارية الى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث، الى 169.7 مليون دولار مقارنة مع عجز بحوالي 300.1 مليون دولار في الربع الثاني.

القطاع المصرفي: شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً نهاية الربع الثالث من العام 2010 بنسبة 5.2% مقارنة مع نهاية الربع الثاني من العام نفسه. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث 2010 نحو 2782.7 مليون دولار، بزيادة 7.5% مقارنة بالربع السابق. كما ارتفعت عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 6.5%، وارتفعت قيمتها بنسبة 1.4% بين الربعين. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص) ارتفاع أيضاً في الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، حيث ارتفع عددها بنحو 1.2 نقطة مئوية، وكذلك قيمتها بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفضت أعداد الاسهم المتداولة في السوق للربع الثالث بنسبة 57.6% لتصل الى 36.3 مليون سهم. هذا الانخفاض في أعداد الاسهم المتداولة كان مصحوبا بانخفاض قيمة الاسهم المتداولة خلال شهري تموز وآب بشكل حاد، ومسجلة بذلك انخفاض قيمته 53.7% بين نهاية الربع الثالث والربع الثاني2010. أما

بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث عند 503.74 نقطة، مسجلا انخفاضاً بنسبة 2.4% مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام انخفاضاً ملموساً بحوالي 62% مقارنة بالربع السابق. ويعود سبب الانخفاض في عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى الإجراءات الجديدة في تسجيل الشركات، حيث أصبحت معاملة التسجيل تدقق من قبل نقابة المحامين بكلفة 500 دينار أردني للشركة العادية العامة و700 دينار أردني للشركة المساهمة الخصوصية علاوة على الرسوم الأصلية. وبلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حوالي 23 مليون دينار اردني بانخفاض قدره 68.7% عن الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد اشارت بيانات الربع الثالث 2010 أن النسبة الاكبر من الشركات المسجلة– كما في الارباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس وبيت لحم، وبنسبة 29.3%، 13.4% و11.6% على التوالي.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الابنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فان ما ينطبق على احصاءات رخص الابنية ينطبق الى حد ما على احصاءات الاسمنت. ارتفع عدد رخص البناء خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 12% في الضفة الغربية. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة الى 610 وحدة من الربع المناظر من العام 2009. كذلك ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة الى الضفة الغربية خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء واستيراد الأسمنت في غزة.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 ما مجموعه 137,733 نزيلا، منهم 11.1% من الفلسطينيين، 35.1% من دول الاتحاد الأروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 1.7%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 1.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعا بنسبة 1.32% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثالث وصلت إلى 0.02%. وسجل السكر ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 8.52% مقارنة مع الربع السابق. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعا نسبتة 0.58% خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني. كذلك شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعا بنسبة 0.42% مقارنة مع الربع الثاني. أما بالنسبة للقوة الشرائية، فقد شهد الربع الثالث من 2010 تراجع نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 5.3%، كما طرأ تراجع نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني بحوالي5.5%، وهذا يعني أن الشهور التسعة الأولى من العام 2010 شهدت تراجعا نسبيا في القدرة لشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بما يعادل 3.7% للدولار، وحوالي 3.8% للدينار الأردني.

البيئة القانونية والتشريعية: لم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية خلال فترة الربع الثالث أي قرارات بقوانين لها صلة بالوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. أما على صعيد القرارات التي صدرت عن الرئيس خلال الربع الثاني، فهناك تقدم ملحوظ على صعيد تطبيق قرار مقاطعة بضائع المستوطنات واستبدالها بالمنتجات المحلية. أما ما يخص مجلس الوزارة، فقد قرر في جلستة المنعقدة بتاريخ 2010/08/23 سحب السيارات الحكومية من الموظفين، وتحويلها إلى مركبات حركة تدار مركزيا من الوزارات والمؤسسات المختلفة. وذلك في إطار خطة ترشيد الإنفاق الحكومي التي تتبعها الحكومة.

الاجراءات الاسرائيلية: بلغ عدد الشهداء في الربع الثالث من العام 2010 22 شهيداً، منهم 17 شهيد في قطاع غزة،

و5 في الضفة الغربية. أما الجرحى فقد بلغ عددهم 158 خلال الربع الثالث، فيما بلغ عدد المعتقلين 673، معظمهم في الضفة الغربية واثنين في قطاع غزة. وبلغ عدد الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية 613 حاجزاً في شهر تموز، و484 حاجزاً في شهر آب و979 حاجزا في شهر أيلول. كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل بمجموع 300 مرة في الربع الثالث، و95 مرة مع مصر خلال نفس الفترة.

مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية، 2010: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الأول 2010 باصدار نتائج مسح المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام. بلغ عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية 611 مؤسسة، موزعة بين 475 مؤسسة في الضفة الغربية و136 مؤسسة في قطاع غزة. وتم تصنيف المؤسسات الثقافية إلى ستة أنواع، هي: المراكز الثقافية ولها حصة الاعلى من مجموعة المؤسسات الثقافية العاملة، حيث بلغ عددها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 350 و121 مركزا على التوالي. والمتاحف وبلغ عددها ستة متاحف جميعها في الضفة الغربية. والمحطات الإذاعية والتلفزيونية وبلغ عددها 45 محطة في الضفة الغربية، مقابل 11 محطة في قطاع غزة. والمكتبات العامة وبلغ عددها 65 مكتبة عامة (52 مكتبة في الضفة الغربية، و13 مكتبة في قطاع غزة). والمسارح وبلغ عددها 15 مسرحاً. ودور النشر والتوزيع وبلغ عددها تسعة دور.

مواضيع الصناديق في هذا العدد:

تم في هذا العدد من المراقب مناقشة ستة مواضيع مختلفة كل في صندوق مستقل هي:

النشاط الاقتصادي في قطاع غزة: أصدرت مؤسسة "بورتلاند ترست" في شهر كانون أول 2010 تقريرا مختصراً عن الاوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. بدأ التقرير بعرض تطور أوضاع قوة العمل والتشغيل بين عامي 2006 و2010. بين التقرير أن مستوى التشغيل في القطاع ظل على حاله (160 ألف) بين العامين، إلا أن توزيع هذا التشغيل بين القطاعات شهد تحولاً كبيراً. إذ ارتفعت حصة القطاع العام في التشغيل الكلي من 28% في 2006 إلى 70% في 2010. وأكّد التقرير أنه على الرغم من النمو الذي شهده القطاع في العام المنصرم (16%)، ومن التفاؤل الذي ساد عقب إعلان إسرائيل في حزيران الماضي تخفيف الحصار، إلا أن الأوضاع على الأرض لم تشهد تحسناً كبيراً.

مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا): مرصد الريادة العالمي هو عبارة عن كونسورتيوم من المؤسسات البحثية هدفها توفير معلومات ذات جودة عالية عن مستوى النشاط الريادي في العالم. صدر في كانون أول 2010، التقرير الأقليمي لمرصد الريادة العالمي لعام 2009. وقد وصل عدد البلدان المشاركه في الكونسورتيوم عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 بلدا. تركز النتائج التي يعرضها التقرير على مقارنات بين الحين والآخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستعرض التقرير مستوى النشاط الريادي في الأراضي الفلسطينية. وأشارت نتائج المسح أن معدلات انتشار الرياديون الناشئون في الأراضي الفلسطينية تبلغ 3% فقط (الأدنى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). هذه النسب المتدنية لمعدلات الريادة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول الاخرى بشكل عام، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، دفعت معدي التقرير إلى صياغة مجموعة من التوصيات من شأنها زيادة معدلات الريادة في أوساط الفلسطينيين.

البنك الدولي :"لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!": أصدر البنك الدولي في شهر تشرين الأول الماضي تقريراً يقيم فيه أداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي 2001–2009. وعلى العكس من التقرير الذي صدر في العام 2002، والذي قيّم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع خلال 1993–2000، تميّز التقرير الحالي بتوفير تغطية أشمل وتحليل أعمق لنشاطات المجموعة. كذلك قدّم التقرير الحالي تقييماً أكثر أمانة وواقعية وجرأة لأعمال البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية. وتوصل التقرير إلى نتيجة رئيسية تقول: "ان الأهداف الأساسية التي عملت مجموعة البنك على تحقيقها تبدو الآن على أنها أكثر نأياً وأكثر صعوبة

للتحقق مما كانت عليه عند بدء المسار في التسعينات". وبناءً على هذه النتيجة يضع التقرير توصية رئيسية تقول: " على مجموعة البنك الدولي أن تعيد النظر بصلاحياتها ودورها ونطاق نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مجموعة البنك الدولي أن تعترف أن فعالية دعمها للأهداف التنموية بعيدة المدى تعتمد إلى حد كبير على الإطار السياسي للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية".

البحث والتطوير في فلسطين: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الثاني، 2010 باصدار نتائج مسح لمؤشرات البحث والتطوير في الضفة الغربية خلال العام 2009. غطى المسح قطاعات التعليم العالي، والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية الفلسطينية. أشارت نتائج المسح أن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية بلغ 29 مليون دولار أي حوالي 0.54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتوزّع الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 34.2% في القطاع الحكومي، 17.5% في المؤسسات الأهلية، و48.3% في مؤسسات التعليم العالي. يضاف إلى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مؤشر آخر يعنى برأس المال البشري، وهو عدد الباحثين والباحثات بمعادل وقت العمل التام لكل مليون نسمة. ارتفع هذا المؤشر من 150 إلى 232 باحث وباحثة لكل مليون نسمة في الضفة الغربية خلال عامي 2008 و2009 على التوالي. كما شهد عدد العاملين في البحث والتطوير ارتفاعا ملحوظا (90%) في عام 2009 مقارنة بالعام 2008.

نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل: نشرت مجلة الايكونومست في عددها الأول لهذا العام مقالة عن نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل. وذكرت المقالة ان اسرائيل تحولت خلال العقدين الماضيين من اقتصاد شبة اشتراكي راكد ومعزول الى "قوة عظمى" في التقانة العالية. وأن اسرائيل هي الآن الدوله الأولى في مجال اطلاق شركات (start up) التقانة وفي حجم رأس المال المغامر. وتناولت المقالة أربع قضايا تلقي ظلالا من الشك على ديمومة هذا الانجاز على المدى الطويل وهي ان اقتصاد التقانة يقوم على قاعدة ضيّقة للغاية. ثانياً، أن اسرائيل تبدو رديئة للغاية في مجال تحويل المشاريع التي تطلقها الى مؤسسات محلية عملاقة. ثالثاً، أن نشاطات شركة التقانة الاسرائيلية في مجال الانترنت تقتصر على "الهاردوير" و"السوفت وير"، أما مساهمتها في مضامين ومحتويات الانترنت فانها معدومة عملياً. رابعاً، أن دولة "معجزة التقانة" هذه فيها واحد من أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل بين الدول المتقدومة، 55% فقط. وتختم المقالة تحليلها بالتحذير التالي: "أن العقبة كأداء في وجه نجاح اسرائيل الاقتصادي على المدى الطويل قد لا تكون في قدرتها على تأسيس الشركات ولكن في فشلها في أن تدمج كلاً من عرب اسرائيل واليهود الارثوذكس في ثقافة الاعمال فيها، وهما المجموعتان اللتان ستمثلان نحو 1/3 سكان اسرائيل مع حلول العام 2025".

مؤشر السعادة: يحاجج هذا الصندوق بأن المؤشرات الاقتصادية البحتة، مثل الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ليست مقاييساً كافية أو حقيقية للرفاه الاجتماعي. إذ ظل متوسط عدد الأشخاص الذين قالوا بأنهم سعداء في اليابان مثلاً على حاله بين 1958 و1987، على الرغم من أن دخل الفرد الياباني ازداد بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ذاتها. كذلك فإن نسبة الأمريكيين الذين يقولون بأنهم "سعداء جداً" في حياتهم ظلت على مستوى ثابت، نحو 30%، منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى الآن. يستعرض الصندوق توجه جديد في مجموعة من البلدان، مثل فرنسا، بريطانيا و كندا، يقوم باعطاء اهتمام أكبر للمؤشرات الانسانية في قياس مستوى السعادة، عوضا عن استخدلم المؤشرات التقليدية المستخدمة حاليا.

1- النشاط الاقتصادي – لمحة سريعة

شهد الناتج المحلي الإجمالي استقراراً بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، مع انخفاض طفيف في حصة الفرد تبلغ 1.3%. ولكن الناتج المحلي نما بمقدار 7.8% في الربع الثالث 2010 مقارنة مع الربع المناظر في العام الذي سبقه. وترافق هذا مع نمو بمقدار 4.7% في نصيب الفرد، ليصل إلى 368.4 دولار بالسنة. ومن الواضح أن النمو الإجمالي أعلى من النمو في نصيب الفرد بسبب من نمو عدد السكان خلال الفترة.

شهد سوق العمل تراجعاً مؤسفاً خلال الربع الثالث 2010. إذ انخفضت نسبة المشاركة في قوة العمل بمقدار نقطة مئوية. وعلى الرغم من ذلك ارتفع معدل البطالة بأكثر من 3 نقاط مئوية ليصل إلى 26.6% وانخفض عدد العاملين بمقدار 46.400 شخص. كذلك حدث ارتفاع ملحوظ في معدل التضخم بين الربعين، من لا شيء تقريباً إلى 1.32%، وهذا أيضاً أمر ملفت للنظر بظل ازدياد البطالة.

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)

مليون دولار

المؤشر	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010
الناتج المحلي الإجمالي	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8	1409.5
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4	368.4
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5	40.5
عدد العاملين (ألف)	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
معدل البطالة (%)	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9	26.6
معدل التضخم (%)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06	1.32
إجمالي الإيرادات المحلية	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5	504.2
إجمالي الإنفاق العام الجاري	644.4	952.2	597	708.1	755.5	673.8
عجز الموازنة الجارية قبل التمويل	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)	(169.7)
تمويل خارجي للموازنة الجارية	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9
عجز الموازنة الجارية بعد التمويل	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5	8.2
النفقات التطويرية*	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5	94.2
تمويل خارجي للنفقات التطويرية	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
عجز الموازنة الكلي قبل التمويل	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)	(263.9)
عجز الموازنة الكلي بعد التمويل	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)	(92.2)
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6495.5	6379.7	6621.3
التسهيلات الائتمانية	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2587.7	2782.7
إجمالي الدين العام			1,732	1,813	1,845	1,940
- للمصارف المحلية			561	630	677	767.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

* أرقام الحسابات القومية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004). أرقام أرباع 2009 هي منقحة أكثر من مرة وما تزال عرضة لمزيد من التنقيح. الربع الأول 2010 هو التنقيح الاول، وأرقام الربع الثاني هي الإصدار الاول وكلها عرضة للتنقيح.

** تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مع الربع السابق.

*** جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009.

على أن الموازنة شهدت تحسناً مرموقاً. إذ على الرغم من الارتفاع في الإيرادات المحلية بمقدار نحو 50 مليون دولار، انخفض الإنفاق العام الجاري أيضاً بمقدار نحو 80 مليون تقريباً. وانعكس هذا بتوفر فائض في موازنة الإنفاق

الجاري (بعد التمويل الأجنبي) بمقدار 8 مليون دولار. ولقد كان عجز الموازنة الجارية قبل التمويل الأجنبي في الربع الثالث على أدنى مستوى وصل إليه منذ أعوام. ولكن قصور التمويل الخارجي بالعلاقة مع الإنفاق التطويري أدى إلى ارتفاع عجز الموازنة الكلي (بعد التمويل الأجنبي) إلى 92 مليون دولار. ولقد تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من المصادر المحلية والخارجية. وأدى هذا إلى ارتفاع الدين العام إلى 1.9 مليار دولار. وهذا يعادل نحو 37% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة قريبة جداً من السقف المسموح به للدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي).

ولم يشهد التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تغييرات جوهرية خلال الربع الثالث (انظر الجدول 2). ومن الجدير بالتنويه أن المقارنة بين الأرباع المتناظرة أفضل من المقارنة بين الأرباع المتلاحقة عند تقييم المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي. ويعود سبب هذا إلى وجود بعض التماوجات الموسمية في النشاط القطاعي، مثل انتعاش عمليات البناء والتشييد في أشهر الصيف. وعند المقارنة بين الربع الثالث 2010 والربع الثالث 2009، يلاحظ ارتفاع حصة الإنشاءات بمقدار 4 نقاط مئوية في الناتج المحلي الإجمالي، في حين انخفضت حصة قطاعات الخدمات بنحو نقطتين. على أن قطاع الخدمات ما زال المساهم الأكبر في الناتج المحلي بحصة تكاد تصل إلى الربع.

جدول 2: التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية في الناتج المحلي الإجمالي – باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2009				2010		
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع العام	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الزراعة وصيد الأسماك	**5.1**	**4.1**	**5.2**	**4.8**	**5.0**	**5.5**	**3.9**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**14.5**	**14.4**	**14.4**	**14.6**	**14.5**	**12.4**	**11.5**
الإنشاءات	**8.2**	**7.6**	**6.9**	**7.4**	**7.5**	**9.7**	**11.1**
تجارة الجملة والتجزئة	**10.2**	**10.6**	**10.9**	**10.7**	**10.7**	**10.7**	**11.1**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**8.4**	**8.5**	**8.7**	**8.7**	**8.5**	**8.6**	**8.8**
الوساطة المالية	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.5**	**5.8**	**5.5**	**5.6**
الخدمات	**24.3**	**23.4**	**22.8**	**23.7**	**22.8**	**22.3**	**21.6**
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	9.6	8.7	7.8	8.9	8.0	8	7.2
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.9	1.9	1.7	1.8	1.9	1.9	1.7
المطاعم والفنادق	1.2	1.5	1.5	1.3	1.5	1.7	1.7
التـــعليـــم	8.7	8.5	8.9	8.8	8.7	8	8.4
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	2.8	2.9	2.9	2.7	2.7	2.6
الإدارة العامة والدفاع	**14.0**	**14.3**	**14.7**	**14.5**	**14.7**	**14.2**	**14.5**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.2	-5.4	-5.4	-5.3	-5.1	-4.8	−5
زائد: الرسوم الجمركية	6.0	6.2	5.8	5.8	5.5	6	6.5
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	9.1	10.5	10.1	9.5	10.0	9.8	10.3
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,298.8**	**1,307.1**	**1,327.4**	**5,147.2**	**1,344.3**	**1,417.8**	**1,409.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

صندوق 1: النشاط الاقتصادي في قطاع غزة

أصدرت مؤسسة "بورتلاند ترست"، وهي منظمة غير حكومية بريطانية، في شهر كانون أول 2010 تقريراً مختصراً عن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة. وركّز التقرير على أوضاع القطاع الإنتاجي الخاص في القطاع معتمداً على مسح أجراه اتحاد الصناعات الفلسطينية هناك[1]. بدأ التقرير بعرض تطور أوضاع قوة العمل والتشغيل في القطاع بين عاميّ 2006 و2010*. ويستدل من الجدول 1 أنه على الرغم من أن مستوى التشغيل في القطاع ظل على حاله (160 ألف) بين العامين، إلا أن توزيع هذا التشغيل بين القطاعات شهد تحولا كبيراً. إذ ارتفعت حصة القطاع العام في التشغيل الكلي من 28% في 2006 إلى 70% في 2010.

جدول 1: قوة العمل وتوزع التشغيل في قطاع غزة

	2006		2010	
	الإجمالي	%	الإجمالي	%
قوة العمل	265,000		400,000	
التشغيل	160,000		160,000	
– في المنظمات الدولية	22,000	14	15,000	9
– في القطاع العام:	45,000	28	112,000	70
* السلطة الوطنية	45,000	28	77,000	48
* حماس	0	0	35,000	22
– في القطاع الخاص	93,000	58	33,000	21
* زراعة	18,000	11	10,000	6
* تشييد	4,900	3	1,150	1
* صناعة	33,150	21	6,546	4
* خدمات	38,000	24	15,000	9

المصدر: The Private Sector in Gaza, The Portland Trust, December, 2010

وترافق هذا بطبيعة الحال مع انخفاض في حصة القطاع الخاص من 58% إلى 21% فقط. ومن الواضح أيضاً أن بقاء مستوى التشغيل على حاله بين العامين مع ارتفاع عدد أفراد قوة العمل بمقدار 135 ألف شخص يعني أن معدل البطالة ارتفع من 39% إلى 60% بين 2006 و2010. وأكّد التقرير أنه على الرغم من النمو الذي شهده القطاع في العام المنصرم (16%)، ومن التفاؤل الذي ساد عقب إعلان إسرائيل في حزيران الماضي تخفيف الحصار، إلا أن الأوضاع على الأرض لم تشهد تحسناً كبيراً. صحيح أن بعض السلع الاستهلاكية باتت أكثر توفراً إلا أن استيراد مواد البناء وغيرها من مستلزمات الإنتاج لم يطرأ عليها أي تحسن. كذلك فإن التصدير مازال معدوماً. ولقد أعلنت السلطات الإسرائيلية مؤخراً عن نيتها في السماح بتصدير ثلاث أنواع من البضائع من القطاع: المنتجات الزراعية والمفروشات والسلع الصناعية الخفيفة. ولكن الآثار الفعلية لهذا لم تظهر على الأرض بعد.

هناك نحو 13,000 منشأة أعمال مسجلة في الغرفة التجارية لقطاع غزه. ومعظم هذه بطبيعة الحال أعمال صغيرة (دكاكين). وليس من المعلوم كم عدد الأعمال التي أفلست وأغلقت وكم ما زال قائما. وهناك أيضا نحو 1,600 منشأة مسجلة لدى "اتحاد الصناعات الفلسطينية". وهذه تمثل على الأرجح القاعدة الاقتصادية الأساسية للقطاع الخاص في القطاع.

يعرض الجدول 2 مقارنة بين الشركات الصناعية والتشييد العاملة في قطاع غزة بين العامين 2006 و2010. ويستفاد من الجدول أن عدد الشركات العاملة انخفض من 2,577 إلى 836 شركة فقط، أي بمقدار الثلثين. بالمقابل فان عدد العاملين في هذه الشركات انخفض بمعدل يقارب 80%. ولقد حدث الانخفاض النسبي الأكبر في عدد الشركات في قطاع الملابس والمعادن. أما بالنسبة للتشغيل مكان في قطاع الكيميائيات والورق والصناعات اليدوية. بالمقابل فان نحو 80–85% من أعداد مصانع البلاستيك وشركات إنتاج المواد الغذائية والمشروبات في 2006 ما زالت تعمل في 2010. هذا على الرغم من أن معظم الشركات لا تعمل بأكثر من 3/1 طاقتها الإنتاجية.

[1] The Private Sector in Gaza. Economic Feature. The Portland Trust. December 2010

* ملاحظة: كافة الأرقام في الصندوق مأخوذة من المصدر ولا يتحمل المراقب مسؤوليتها.

جدول 2: مقارنة بين الشركات الصناعية والتشييد العاملة في قطاع غزة في 2006 و2010

	2006		2010		
القطاع	عدد الشركات	عدد العاملين	عدد الشركات	عدد العاملين	طاقة الانتاج (%)
الملابس	928	16000	200	1500	**20**
الخشب و المفروشات	600	6000	300	2200	**30**
التشييد	495	4900	161	1150	**14**
المعادن والهندسة	300	3500	45	200	**25**
البلاستيك	70	3500	60	1500	**25**
غذائية ومشروبات	40	1800	32	1000	**50**
كيميائية ومواد تجميل	44	300	9	18	**10**
ورق وتغليف	16	200	8	18	**15**
نسيج	20	250	5	20	**10**
جلود	32	300	6	80	**30**
صناعات يدوية	32	1300	10	10	**5**
المجموع	2577	38050	836	7696	

المصدر: The Private Sector in Gaza, The Portland Trust, December, 2010

2- سوق العمل

هناك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ومعدل البطالة عن العمل. أما دور العمل في تحفيز النمو وتعزيز النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية.

تعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع معدل البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب قصور الطلب على العمل، نجد أن السبب الرئيسي يعود على ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لامتصاص الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

تفاقمت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة وما بعدها بسبب الانحدار الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي. هذا على الرغم من أن قوة العمل (الأشخاص العاملين والعاطلين) كانت تزداد خلال سنوات الانتفاضة وما بعدها على معدل 3.5%، وهو معدل أقل بقليل من الزيادة في القوة البشرية (السكان في سن العمل) 3.6% سنوياً. وربما يعود هذا على عامل الاحباط الذي يحول دون أن يسعى الأفراد للدخول في سوق العمل.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل). إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.0% في الربع الثالث 2010، في حين أنها لم تتعدَ 36.0% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص على انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة، 10% مقارنة مع 16.3%. ومن الملفت للنظر استمرار انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع من 13.5% في الربع الأول 2009 إلى 10% في الربع الثالث 2010، وهذه تمثل أقل نسبة مشاركة للإناث في القطاع منذ بداية العام 2009 (انظر جدول 3).

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009– الربع الثالث 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	42.8	44.4	43.7	44.1	43.2	43.9	43.0
قطاع غزة	38.9	36.9	37.7	36.9	36.3	37.0	36.0
الأراضي الفلسطينية	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**	**40.7**	**41.5**	**40.5**
ذكور							
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6	69.1
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5	61.5
الأراضي الفلسطينية	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**	**66.7**	**67.1**	**66.4**
إناث							
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6	16.3
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0	10.0
الأراضي الفلسطينية	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**	**14.1**	**15.2**	**14.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

وتشير البيانات الربعية إلى انخفاض في أعداد العاملين، من 755.9 ألف في الربع الثاني من العام 2010 إلى 709.5 ألف في الربع الثالث 2010. أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين بأجر بـ 2.7% خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع الثاني من نفس العام (من 66.8% إلى 68.6%). أما أصحاب الأعمال والعاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة، فانخفضت نسبة مشاركتهم خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني 2010 بـ 4% و19% على التوالي (انظر جدول 4).

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والحالة العملية	Q1/08	Q2/ 08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
الضفة الغربية											
صاحب عمل	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3	7.0
يعمل لحسابه	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6	20.2
مستخدم بأجر	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3	64.9
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8	7.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة											
صاحب عمل	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7	4.7
يعمل لحسابه	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6	14.0
مستخدم بأجر	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0	79.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7	2.2
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية											
صاحب عمل	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6	6.4

المنطقة والحالة العملية	Q1/08	Q2/ 08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10	Q3/10
يعمل لحسابه	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2	18.8	18.6
مستخدم بأجر	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6	66.8	68.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4	7.8	6.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية. سجل قطاع الزراعة أقل نسبة مشاركة خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالقطاعات الأخرى، وخاصة في الضفة الغربية. إذ انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية من 14.4% خلال الربع الثاني إلى 10.9% خلال الربع الثالث 2010. وفي قطاع غزة، طرأ ارتفاع طفيف على نسبة مشاركة العاملين في قطاع الزراعة، من 7.8% خلال الربع الثاني إلى 8% خلال الربع الثالث (انظر جدول 5). كما يلاحظ من الجدول حدوث ارتفاع طفيف في نسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية الاخرى خلال الربع الثالث 2010.

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العامين 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10
الأراضي الفلسطينية											
الزراعة والصيد والحراجة	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8	12.7	10.2
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6	10.9	11.4
البناء والتشييد	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7	13.4	13.8
الخدمات والفروع الأخرى	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7	38.4	38.9
الضفة الغربية											
الزراعة والصيد والحراجة	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5	14.4	10.9
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1	13.2	13.6
البناء والتشييد	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0	17.1	17.2
الخدمات والفروع الأخرى	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9	30.1	31.6
قطاع غزة											
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9	7.8	8.0
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0	3.8	5.1
البناء والتشييد	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3	2.5	4.0
الخدمات والفروع الأخرى	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2	63.0	59.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

توزع العاملون في الربع الثالث 2010 حسب مكان العمل على 63.5% في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة و10.5% في إسرائيل والمستوطنات. ويلاحظ أن حصة الضفة من عدد العاملين انخفضت بمقدار نقطة مئوية بين الربع الثاني والثالث، في حين ارتفعت حصة القطاع واسرائيل بأقل من نقطة واحدة لكل منهما (انظر جدول 6).

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

مكان العمل	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10
القوة البشرية (ألف)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365,0	2,387,.2
القوى العاملة	–	–	–	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4	966.9
عدد العاملين (ألف)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9	709.5
الضفة الغربية (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6	63.5
قطاع غزة (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3	26.0
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1	10.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-2 البطالة

مشكلة البطالة هي مشكلة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أدنى من مستوياتها الحالية، إلا أنها كانت مرتفعة نسبياً. ومنذ العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي. ولقد بلغ معدل البطالة في القطاع 40.5% في الربع الثالث 2010، وهي ربما أعلى نسبة بطالة في العالم. ويظهر الجدول 7 استفحال مشكلة البطالة في الضفة الغربية أيضاً. ارتفعت نسبة البطالة في الضفة الغربية بأكثر من 32% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني 2010. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى أفواج الخريجين الجدد خلال الربع الثالث. كما سجلت نسبة البطالة بين الإناث في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث (32.6%) أعلى معدل بطالة منذ ثلاثة أعوام.

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10	Q3/ 10
الأراضي الفلسطينية											
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4	25.4
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0	32.6
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**
الضفة الغربية											
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9	18.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4	25.3
المجموع	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**	**16.5**	**15.2**	**20.1**
قطاع غزة											
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5	38.3
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7	53.9
المجموع	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**	**33.9**	**39.3**	**40.5**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة 42.5%. ووصل المعدل بين الإناث إلى 59.5%. هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 8).
- أنها متمركزة في أوساط الأقل تأهيلاً بالنسبة للذكور: بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل. إذ يتضح من الجدول 9 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 41.6%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات أبداً على 2.7%.
- أنها أعلى عند الإناث: يلاحظ أن معدل البطالة أعلى بين الإناث مما هو بين الذكور بشكل ملحوظ خلال الأرباع الأخيرة على عكس الربع الثاني 2008.

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010	Q3/ 2010
كلا الجنسين											
24–15	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4	42.5
34–25	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8	28.0
44–35	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2	16.6
54–45	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8	18.2
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6	15.5
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**
ذكور											
24–15	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6	39.2
34–25	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6	24.9
44–35	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6	17.2
54–45	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2	20.6
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8	17.4
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**	**25.4**
إناث											
24–15	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9	59.5
34–25	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7	41.0
44–35	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1	13.8
54–45	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4	5.1
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7	2.1
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**	**32.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و2009 و 2010

نسبة مئوية

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010	Q3/ 2010
كلا الجنسين											
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4	15.9
6-1	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9	28.0
9-7	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9	27.7
12-10	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9	24.9
13+	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8	27.5
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**	**26.6**
ذكور											
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2	24.4
6-1	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4	30.6
9-7	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3	29.1
12-10	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9	25.2
13+	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1	19.3
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**	**25.4**
إناث											
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5	2.7
6-1	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5	5.2
9-7	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7	7.7
12-10	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7	20.8
13+	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3	41.6
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**	**32.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

3-2 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 10 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010 يبلغ نحو 67% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.5% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التراجع في غزة عن الربع السابق حيث كان معدل الأجر هناك 69% من معدل الاجر في الضفة. ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه معظم العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة والأجور في الضفة، إذ انه لم يتجاوز 65% من الأجر اليومي الوسيط في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة تعكس ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض، علماً بأن الفجوة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليس ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة.

جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	**42.4**	**22.6**	**91.0**	**76.9**
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	**41.9**	**22.7**	**76.9**	**90.7**
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	**42.5**	**22.5**	**93.2**	**76.9**
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7
إسرائيل والمستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	**41.0**	**22.3**	**91.8**	**76.9**
العام 2009				
الضفة الغربية	**42.5**	**22.4**	**85.9**	**76.9**
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	**41.8**	**22.3**	**89.8**	**76.9**
الربع الثالث 2010				
الضفة الغربية	43.4	22.4	86.6	76.9
قطاع غزة	39.9	23.2	58.0	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.3	154.7	150.0
لمجموع	**41.9**	**22.4**	**92.4**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

يقوم المراقب برصد أعداد الوظائف الشاغرة التي يتم الاعلان عنها في الصحف اليومية المحلية، وذلك لإعطاء صورة عن الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية المطلوبة، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب الإعلان عن الوظائف الحكومية الشاغرة وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على التالي: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق

	الربع الثاني 2010				الربع الثالث 2010			
	نيسان	أيار	حزيران	المجموع	تموز	آب	أيلول	المجموع
حسب القطاع								
القطاع الخاص	163	202	196	**561**	260	177	**242**	**679**
القطاع العام	46	36	96	**178**	142	128	**144**	**414**
المنظمات غير الحكومية	169	267	148	**548**	220	224	**187**	**631**
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	31	76	71	**178**	118	50	**106**	**274**
وسط الضفة	273	285	307	**865**	377	356	**332**	**1,065**
جنوب الضفة	46	53	41	**140**	95	53	**98**	**246**
قطاع غزة	28	91	21	**140**	**32**	**70**	**37**	**139**
حسب الدرجة العلمية								
دكتوراه	**17**	**11**	**8**	**36**	**4**	**13**	**0**	**17**
ماجستير	34	26	25	**85**	26	60	**14**	**100**
بكالوريوس	247	364	318	**929**	423	327	**352**	**1,102**
دبلوم	53	53	42	**148**	54	60	**99**	**213**
أقل من ذلك	27	51	47	**125**	115	69	**108**	**292**
المجموع								
	378	**505**	**440**	**1,323**	**622**	**529**	**573**	**1,724**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

بلغ عدد إعلانات الوظائف الشاغرة 1,724 إعلان في الربع الثالث من 2010[2]. ويمثل هذا ارتفاعاً بمقدار 30.3% مقارنة مع الربع الثاني 2010 (انظر جدول 11). بلغ عدد الإعلانات التي لم يحدد عدد الشواغر فيها 117 إعلاناً. وهذا يمكن أن يُفسّر على أن عدد الوظائف الشاغرة هو على الأرجح أعلى من عدد الإعلانات. ارتفعت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بنسبة 15.1% و21% على التوالي، بينما ارتفع نصيب القطاع العام بنسبة 132.6% مقارنة بالربع السابق.

يلاحظ أيضاً أن ارتفاع أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثالث 2010 شمل كافة مناطق الضفة الغربية. فقد ارتفعت نسبة إعلانات الشواغر الوظيفية في مناطق الشمال والجنوب والوسط بـــ 53.9% و75.7% و23.1% على التوالي، أما في قطاع غزة فلم يحدث أي تغيير يذكر على عدد الوظائف المعلن عنها (140 اعلان في الربعين). ويوضّح الشكل 1 التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في الربع الثالث من العام 2010.

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الثالث عام 2010

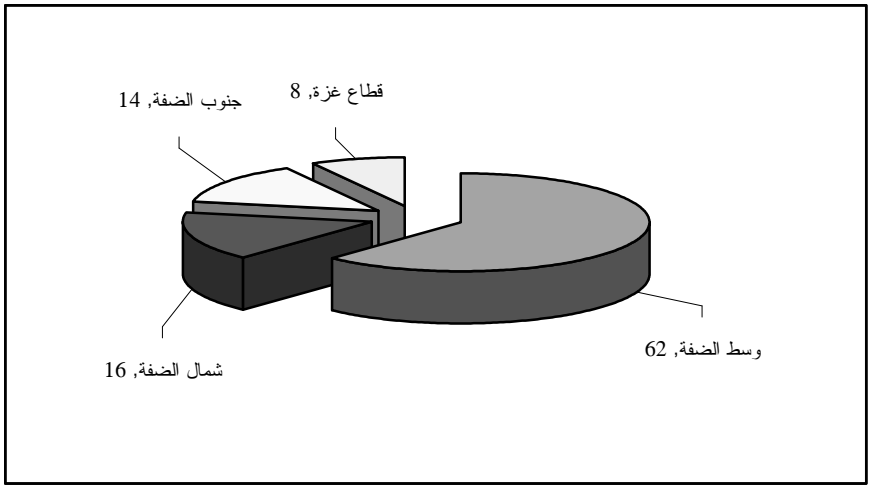

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

أما فيما يخص توزع إعلانات الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي في الربع الثالث من العام 2010، فقد نالت درجة البكالوريوس الحصة الأكبر من إعلانات الشواغر بنسبة 63.9%، بينما بلغت نسبة الطلب على حاملي شهادة الثانوية العامة فأقل نحو 17%. ولقد تركز نحو 75% من طلب المنظمات الأهلية على حملة درجة البكالوريس، ونحو 9% من طلب هذه المنظمات على موظفين من حملة الماجستير (انظر جدول 12).

[2] أعلنت وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة في شهر آب من عام 2010 عن تعيين 1,206 معلم في كافة مناطق القطاع، ولم نعتمد هذه المعلومة ضمن تحليلنا لإعلانات الوظائف الشاغرة ضمن هذا الربع خوفا من حدوث تضخم في الأرقام.

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثالث 2010، والربع السابق

الربع	الربع الثاني 2010			الربع الثالث 2010		
الدرجة العلمية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية
دكتوراه	1	0	35	7	0	10
ماجستير	4	5	76	37	8	55
بكالوريوس	141	364	424	225	407	470
دبلوم	22	92	34	97	65	51
أقل من ذلك	10	100	15	48	199	45
المجموع	**178**	**561**	**584**	**414**	**679**	**631**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

احتل الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الصدارة في الربع الثالث 2010، حيث بلغ إجمالي الطلب على هذه التخصصات ما نسبته 37.5% من إجمالي إعلانات الوظائف الشاغرة في ذلك الربع. يلي ذلك الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية بنسبة تقارب الـ 20% لكل منهما من إجمالي إعلانات الوظائف. ويلاحظ أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية بنسبة 41% من إجمالي الطلب على هذه التخصصات. (انظر جدول 13).

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثالث 2010

التخصص	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية (طب، تمريض، صيدلة.....الخ)	43	42	31	4	1	11	132
علوم إنسانية واجتماعية(علم اجتماع، علم نفس، إعلام، آداب....الخ)	73	64	162	0	4	43	346
علو تطبيقية(هندسة، تكنولوجيا المعلومات،فيزياء، كيمياء...الخ)	107	138	75	0	4	16	340
علوم إدارية واقتصادية(إدارة، تسويق، محاسبة...الخ)	122	259	222	4	6	34	647
أخرى(حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	60	161	30	1	0	7	259
المجموع	405	664	520	9	15	111	1724

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)

صدر في كانون أول، 2010 التقرير الإقليمي (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) لمرصد الريادة العالمي لعام 2009. ومن المعلوم أن مرصد الريادة العالمي هو عبارة عن كونسورتيوم من المؤسسات البحثية هدفها توفير معلومات ذات جودة عالية عن مستوى النشاط الريادي في العالم. تجدر الإشارة إلى أن معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) هو أحد المؤسسات الأعضاء في هذا الكونسورتيوم، وقد قام بوضع التقرير الإقليمي الصادر مؤخراً[3].

وصل عدد البلدان المشاركة في الكونسورتيوم من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 13 بلداً. ولقد قام مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) بتمويل اشتراك سبعة من هذه البلدان هي: الجزائر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وفلسطين، وسوريا، واليمن. ولقد قام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) بتحليل بيانات مرصد الريادة العالمي في هذه الدول السبعة. تركز النتائج التي يعرضها التقرير بشكل كبير على البلدان السبعة، مع عقد مقارنات بين الحين والآخر مع بلدان أخرى من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومع الدول الخمس والخمسين المشاركة في التقرير العالمي لمرصد الريادة العالمي).

يشتمل التقرير على تسعة فصول. يعطي الفصل الأول لمحة عامة عن معدلات النشاط الريادي في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُعرّف الفصل الثاني رواد الأعمال في المنطقة قيد الدراسة، والدوافع وراء الانخراط في نشاط ريادي. أما الفصل الثالث فيناقش نوع المنشآت/النشاطات الريادية التي تم البدء بها. يعرض الفصل الرابع متطلبات بدء التشغيل الرأسمالية ومصادر التمويل والتدريب. الفصل الخامس يتناول الاستكاف عن النشاط الريادي وأسبابه في بلدان المنطقة. ويستعرض الفصل السادس السياق الثقافي والاجتماعي لريادة الأعمال. يستكشف الفصل السابع أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على ريادة الأعمال. ويسعى الفصل الثامن إلى استخلاص سياسات وتوجهات من أجل دعم بقاء رواد الأعمال في مشاريعهم التجارية وتشجيع المزيد من الناس على الانخراط في خلق مشاريع جديدة. يلخص الفصل التاسع السمات الرئيسية للنشاط الريادي لكل من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع.

نستعرض فيما يلي واقع النشاط الريادي الجديد في الأراضي الفلسطينية[4]. أشارت نتائج المسح أن معدلات انتشار الرياديون الناشئون في الاراضي الفلسطينية تبلغ 3% فقط (أي أن هناك نحو 56 ألف فرد تتراوح أعمارهم بين 18–64 سنة هم رياديون ناشئون يحاولون البدء بمشروع تجاري خلال العام 2009). أما أصحاب المشاريع الجديدة فتكاد تصل نسبتهم إلى 6% (أي أن هناك حوالي 111 ألف شخص آخر ممن هم بين 18–64 سنة يمتلكون مشاريع تجارية وليدة عمرها أقل من ثلاث سنوات ونصف السنة). ربما هذه النسب ليست مستغربة نظراً للظروف الصعبة وغير المستقرة التي يمر بها الشعب الفلسطيني (انظر الجدول).

جدول 1: انتشار النشاط الريادي الجديد وفقاً للعوامل الديمغرافية في الأراضي الفلسطينية

النشاط الريادي	نسبة الانتشار بين السكان من 18–64 (%)	الترتيب بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع
مرحلة النشاط		
الرياديون الناشئون	3	7
أصحاب مشاريع جديدة	5.9	4
يتوقع أن يبدأ بمشروع في السنوات الثلاث القادمة	26.2	6
النوع الاجتماعي		
نشاط ريادي جديد– ذكور	13.6	7

[3] مرصد الريادة العالمي: التقرير الإقليمي لعام 2009 (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا). مركز البحوث للتنمية الدولية ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، كانون أول، 2010.

[4] تجدر الإشارة إلى تعدد مصطلحات مؤشرات مرصد الريادة العالمي. نقصد **بالنشاط الريادي الجديد:** النسبة المئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18–64 الذين هم **رياديون ناشئون** (منخرطون في إنشار مشاريع تجارية سوف يمتلكونها أو يشاركون في ملكيتها ولا تكون هذه المشاريع قد دفعت لأصحابها رواتب أو أجور أو أية مدفوعات أخرى لمدة تزيد على ثلاثة أشهر)، أو **أصحاب مشاريع جديدة** (يمتلكون أو يديرون مشروعاً تجارياً عاملاً، ويدفع رواتب أو أجور أو أية مدفوعات أخرى للمالكين لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ولكن ليس لأكثر من 42 شهراً. لمزيد من التفاصيل حول مؤشرات مرصد الريادة العالمي الأخرى راجع التقرير.

النشاط الريادي	نسبة الانتشار بين السكان من 18-64 (%)	الترتيب بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السبع
نشاط ريادي جديد- إناث	3.4	6
الفئة العمرية		
24-18	5.2	7
34-25	10.5	7
44-35	10.2	6
54-45	7.9	5
64-55	10.4	3
المستوى التعليمي		
أمي	4.4	7
دون الثانوية العامة	6.7	7
الثانوية العامة	8.8	7
جامعي	14.7	5
دراسات عليا	25	1
فئة دخل السكان		
الثلث الاقل	6	5
الثلث الأوسط	7.1	7
الثلث الأعلى	10.4	7
المنطقة		
الحضر	7.7	7
الريف	11	5
القوى العاملة		
عمل كلي او جزئي	17.7	6
يبحث عن عمل	6.8	3
طالب	4.5	4
متقاعد	4.5	5
ربة منزل	1.3	7

تقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات، أهمها:

- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد للرجال في الأراضي الفلسطينية تساوي أربعة أضعاف المعدل عند النساء (13.6% مقارنة بـــ 3.4%). وهذه ثاني أكبر فجوة في النوع الاجتماعي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بعد سوريا.
- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد هي الأدنى بين البالغين في الفئة العمرية 18-24 سنة (5.2%). وتصل هذه النسبة إلى 8% بين البالغين في الفئة العمرية 45-54 سنة، وهذه النسبة ثابتة (حوالي 10%) عند الفئات العمرية الأخرى.
- ✧ ترتفع معدلات النشاط الريادي الجديد بارتفاع مستوى التعليم: من 4.4% للمجموعات الأقل تعليماً إلى 25% لذوي التعليم العالي.
- ✧ ترتفع معدلات النشاط الريادي الجديد مع ارتفاع دخل الأسرة. ويتراوح معدل النشاط الريادي الجديد من 6% عند فئة ثلث الدخل الأدنى للأسرة إلى 10.4% لفئة الثلث الأعلى من الدخل.
- ✧ إن معدلات النشاط الريادي الجديد بين البالغين هي أعلى في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (11% مقارنة بـــ 7.7%).
- ✧ فيما يتعلق بالقوى العاملة، فإن معدلات النشاط الريادي الجديد أعلى بشكل كبير بين البالغين الذين يعملون بدوام كلي أو جزئي (17.7%) مقارنة بالمجموعات الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معدلات الرياديون الناشئون في الاراضي الفلسطينية (3%) خلال العام 2009 كانت الأدنى بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[5]. هذه النسب المتدنية لمعدلات الريادة في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع الدول الاخرى بشكل عام، ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل خاص، دفعت معدي التقرير إلى صياغة مجموعة من التوصيات من شأنها زيادة معدلات الريادة في أوساط الفلسطينيين، أهمها:

- ✧ إيلاء المزيد من الاهتمام لسد الفجوة الكبيرة بين مشاركة الذكور والإناث في النشاط الريادي. إذ على صانعي السياسات أن يبحثوا في تنفيذ الاجراءات التي ترمي إلى تعزيز الريادة بين النساء.
- ✧ أظهرت النتائج أن معدلات النشاط الريادي الجديد هي الأدنى بين البالغين في الفئة العمرية 18–24 سنة (5.2%)، لذا يتوجب على صانعي السياسة العمل على تعزيز الريادية بين الشباب لدعم جيل جديد من رواد الأعمال في المستقبل.
- ✧ إنشاء مركز دعم فني على مستوى المحافظات من أجل تقديم خدمات تطوير المشاريع التجارية من البداية وحتى دخولها السوق لضمان عدم فشلها المبكر قبل ان تثبت جدارتها فعلياً.

3- المؤسسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية (مسح 2009)

قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني مؤخراً (تشرين الثاني، 2010) باصدار المسح السنوي للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية للعام 2009[6]. يوفر هذا المسح بيانات احصائية عن أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، كعدد المؤسسات، والعاملين، وقيمة الانتاج، وتعويضات المستخدمين بأجر، وقيمة الاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة. تكمن قيمة هذا المسح في أنه يوفر قاعدة بيانات تفصيلية للأنشطة الاقتصادية المختلفة.

شكل 2: التوزيع النسبي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وفقاً للنشاط الاقتصادي، 2009

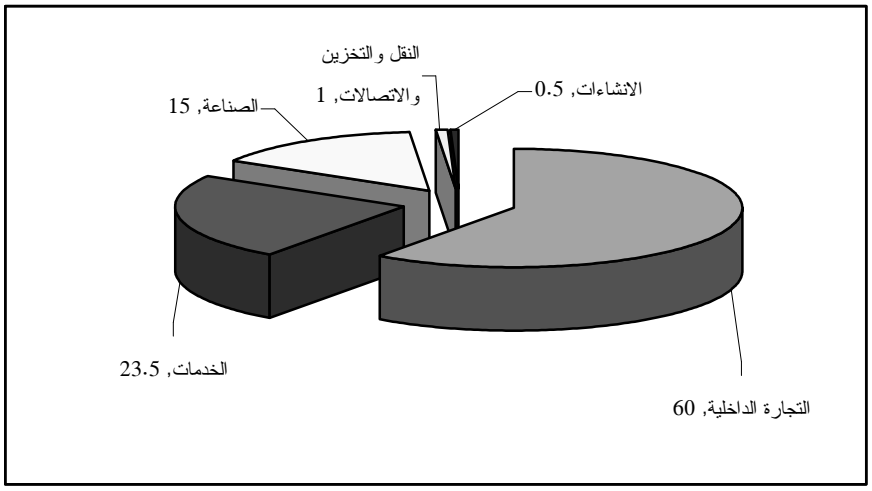

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2009.

5 بلغت معدلات انتشار الرياديون الناشئون في اليمن على سبيل المثال أكثر من 22% خلال العام 2009.

6 الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية، 2009. تشرين الثاني، 2010.

بلغ عدد المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية ضمن الأنشطة الاقتصادية المشمولة 102,483 مؤسسة خلال عام 2009، بواقع 29,759 مؤسسة في غزة و72,724 مؤسسة في الضفة. تم تصنيف هذه المؤسسات إلى خمسة أصناف رئيسية وفقاً للنشاط الاقتصادي هي: مؤسسات أنشطة التجارة الداخلية التي استحوذت على 60% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية في العام 2009، إذ بلغت 61,340 مؤسسة. تلتها مؤسسات أنشطة الخدمات التي استحوذت على 24% من مجموع المؤسسات الاقتصادية العاملة. شكلت المؤسسات العاملة في مجال الأنشطة الصناعية 15%. أما المؤسسات العاملة في مجال النقل والتخزين والاتصالات، فبالكاد تجاوزت 1% من مجموع المؤسسات. النشاط الاقتصادي الخامس المشمول بالمسح هو قطاع الانشاءات، حيث شكلت المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع الانشاءات 0.5% من مجموع المؤسسات (انظر شكل 2). ويندرج تحت كل واحدة من هذه النشاطات الاقتصادية الرئيسية الخمسة أنشطة اقتصادية فرعية.

3-1 أعداد العاملين

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية 292,609 عاملاً. وقد وارتفع عدد العاملين بنسبة 13.4% مقارنة مع العام 2008. على الرغم من انخفاض عدد المؤسسات العاملة في قطاع الانشاءات، إلا أن عدد العاملين في هذا القطاع خلال العام 2009 سجل أعلى ارتفاعاً مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى. ارتفع عدد العاملين في قطاع الانشاءات بنسبة 20% مقارنة بالعام 2008. كما ارتفع عدد العاملين في قطاع الخدمات خلال العام 2009 بنسبة 17% مقارنة مع العام 2008. يعرض الجدول 14 أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع. انعكس الحصار الاسرائيلي الفروض على قطاع غزة بشكل رئيسي على قطاعي الانشاءات والنقل والاتصالات. إذ لم يتجاوز أعداد العاملين في قطاع الانشاءات في غزة 14% من إجمالي العاملين في قطاع الانشاءات في الضفة الغربية خلال العام 2009.

جدول 14 : أعداد العاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة موزعة على الضفة والقطاع، 2009

النشاط الاقتصادي	الضفة الغربية	قطاع غزة	الثقل النسبي % (غزة إلى الضفة)
الصناعة	54.064	12.988	24
الإنشاءات	4.558	642	14
التجارة الداخلية	82.090	42.943	52
الخدمات	61.407	24.349	40
النقل والاتصالات	8.107	1.461	18
المجموع	210,226	82,383	39

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2009.

3-2 اجمالي الانتاج

بلغت قيمة إجمالي الانتاج خلال عام 2009 للأنشطة الاقتصادية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية 5,717.2 مليون دولار امريكي، بارتفاع نسبته 10% مقارنة مع عام 2008. وقد حققت أنشطة الانشاءات الارتفاع الاكبر بنسبة 40.9%، تلتها أنشطة التجارة الداخلية بنسبة 12.7%، فيما ارتفعت انشطة الصناعة بنسبة 11.5%، بينما ارتفعت انشطة الخدمات وانشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 2.7%، 2.6% على التوالي. وفيما يخص توزيع اجمالي قيمة الانتاج بين الضفة والقطاع، لم تتجاوز حصة القطاع 16% من اجمالي الانتاج في الضفة الغربية خلال العام 2009 (انظر الجدول 15). وعند مقارنة قيمة الانتاج للعام 2009 مع العام الذي سبقه يستدل على ما يلي[7]:

[7] يُعرّف الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الانتاج على انه قيمة المنتجات النهائية من السلع والخدمات المنتجة من قبل مؤسسة ما والتي يتم استخدامها من قبل وحدات أخرى لأغراض الاستهلاك ذاتياً او لغايات التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذاتي. ويشمل الانتاج فئتين: السلع النهائية، والسلع التي تسمى" المنتجات تحت التشغيل". ويصنف الانتاج إلى: مخرجات مسوقة، ومخرجات الانتاج للحساب الخاص، والمخرجات غير المسوقة الأخرى.

- ارتفاع قيمة الانتاج في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008. بينما شهدت الضفة الغربية زيادة في قيمة الانتاج بنحو 6% خلال خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008، سجل قطاع غزة زيادة لا تقل عن 45% في قيمة الانتاج خلال خلال العام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه. ويعزى ذلك إلى فتح المعابر بشكل جزئي خلال العام 2009 مقارنة بالعام 2008 الذي شهد اغلاقاً شبه تاماً.
- سجلت المؤسسات العاملة في مجال الانشاءات في الضفة الغربية أعلى نسبة زيادة في قيمة الانتاج في العام 2009 وصلت إلى ما يزيد عن 43% مقارنة بالعام 2008. وفي قطاع غزة كانت أعلى زيادة في قيمة الانتاج للعام 2009 من نصيب المؤسسات العاملة في الأنشطة الصناعية، حيث سجلت المؤسسات العاملة في الانشطة الصناعية في قطاع غزة زيادة بنسبة 127% في قيمة الانتاج للعام 2009 مقارنة بالعام الذي سبقه.
- ما زال يحظر استيراد مواد البناء إلى قطاع غزة وبالتالي انعكس هذا على انخفاض قيمة الانتاج للمؤسسات العاملة في مجال الانشاءات. انخفضت قيمة الانتاج للمؤسسات العاملة في مجال الانشاءات في قطاع غزة إلى 7.9 مليون خلال العام 2009 مقارنة مع 8.4 مليون خلال العام 2008.

جدول 15: قيمة الانتاج في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009

مليون دولار

النشاط الاقتصادي	2008		2009	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
الصناعة	1,893.8	162.4	1,925.5	368.1
الإنشاءات	156.3	8.4	224.1	7.9
التجارة الداخلية	1,124.8	219	1,253.5	260.4
الخدمات	752.4	142.8	775.7	143.6
النقل والاتصالات	730.8	8.4	749.8	8.5
المجموع	4,658.1	541	4,928.7	788.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2008، 2009.

3-3 إجمالي القيمة المضافة

بلغت إجمالي القيمة المضافة في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاراضي الفلسطينية 3,692.0 مليون دولار امريكي خلال العام 2009 (ارتفاع بنسبة 9.1% مقارنة مع عام 2008). كما حققت أنشطة الانشاءات الارتفاع الاكبر بنسبة 82.1%، وجاءت انشطة التجارة الداخلية في المرتبة الثانية بنسبة 15.3%، أما أنشطة الصناعة فقد ارتفعت بنسبة 8.1%، في حين ارتفعت القيمة المضافة في أنشطة الخدمات وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات خلال عام 2009 مقارنة مع عام 2008 بنسبة 1.4%،2.7% على التوالي. يعقد الجدول 16 مقارنة بين إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009. تقود دراسة الجدول إلى مجموعة من الملاحظات، أهمها:

- ارتفاع اجمالي القيمة المضافة في الضفة الغربية بمقدار 6.4% وفي قطاع غزة بمقدار 36% خلال العام 2009 مقارنة مع العام 2008.
- على الرغم من ارتفاع اجمالي القيمة المضافة في قطاع غزة خلال العام 2009، إلا أن نسبيتها من اجمالي الانتاج وصلت إلى 51% خلال العام 2009 مقارنة مع 55% في العام 2008. يعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج بشكل اكبر في القطاع نتيجة الحصار المفروض.

جدول 16: إجمالي القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين 2008 و2009

مليون دولار

النشاط الاقتصادي	2008				2009			
	الضفة الغربية	نسبتها من اجمالي الانتاج (%)	قطاع غزة	نسبتها من اجمالي الانتاج (%)	الضفة الغربية	نسبتها من اجمالي الانتاج (%)	قطاع غزة	نسبتها من اجمالي الانتاج (%)
الصناعة	925.9	50	42.5	26	928	48	118.5	32
الإنشاءات	47.8	30	3.5	42	90.9	40	2.3	29
التجارة الداخلية	894.6	80	157.7	72	1,021.1	82	191.7	74
الخدمات	567.7	75	91.3	64	577.8	75	90.5	63
النقل والاتصالات	649.6	88	3.5	42	667.3	89	3.7	44
المجموع	3,085.6	66	298.5	55	3,285.1	66	406.9	51

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة المسوح الاقتصادية 2008، 2009.

4- المالية العامة

شهد الربع الثالث من عام 2010 تحسنا ملحوظاً في أداء وزارة المالية وخصوصا في مجال التحصيل الضريبي وترشيد النفقات العامة وصافي الإقراض. وبالرغم من ذلك فانه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لمواجهة الضغوط المختلفة لزيادة الإنفاق وشح الموارد المالية الذاتية. ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم تطورات العمليات المالية خلال الربع الثالث من عام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام.

- ✧ انخفاض إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة 12.1% (إلى 699.0 مليون دولار) على خلفية انخفاض المنح والمساعدات الخارجية.
- ✧ انخفاض إجمالي النفقات العامة بحوالي 5% (إلى 768.0 مليون دولار) جراء تراجع النفقات الجارية.
- ✧ استمرار سياسة التقشف المالي الواردة بخطة الإصلاح والتنمية، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف وصافي الإقراض اللذان يعتبران من أكثر البنود استنزافاً للموارد المالية.
- ✧ انخفاض العجز الجاري بأكثر من 43% (إلى 169.7 مليون دولار). ويمثل هذا نحو 9.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✧ ارتفاع الرصيد القائم من الدين العام بنحو 5.1% (إلى 1940.3 مليون دولار). ويمثل هذا 36.2% من إجمالي الناتج المحلي نهاية أيلول من عام 2010.

4-1 خلاصة الموازنة العامة[8]

أظهرت البيانات الصادرة عن وزارة المالية أن إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثالث من العام 2010 قد بلغ 504.2 مليون دولار وفق الأساس النقدي، مقارنة بـــ 455.5 مليون دولار في الربع الثاني من نفس العام، وحوالي 453.8 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. وفي هذا إشارة إلى تحسن أداء نظام الجباية وتحصيل الضرائب لدى السلطة الفلسطينية. أما فيما يخص المنح والمساعدات الخارجية التي بلغت خلال الربع الثالث حوالي 194.8 مليون دولار، فقد تراجعت بنحو 42.7% مقارنة بالربع الثاني، وبحوالي 71% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2009، وهو ما يتفق مع توجه وزارة

[8] البيانات الواردة في هذا القسم هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية وهي عرضة للتحديث والتنقيح.

المالية في تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية ومحاولة إيجاد البدائل التمويلية المحلية لدعم الموازنة العامة. ونتيجة لتراجع المنح والمساعدات الخارجية فان إجمالي الإيرادات العامة والمنح تكون قد تراجعت بحوالي 12.1% في الربع الثالث مقارنة بالربع، وبحوالي 37.7% مقارنة بالربع الثالث من عام 2009، لتصل بذلك إلى 699.0 مليون دولار.

جدول 17: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**	**699.0**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**	**504.2**
الإيرادات المحلية	352.6	359.4	554.7	408.4	448.2	463.7	513.1
الإيرادات الضريبية	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6	101.9	115.7
الإيرادات غير الضريبية [1]	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7	59.9	91.5
إيرادات مقاصة	241.2	259	312	277.8	287.9	301.9	305.9
ارجاعات ضريبية [2]	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1	8.2	8.9
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**278.1**	**161**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**	**194.8**
لدعم الموازنة	259	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6	177.9
لدعم المشاريع التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض	**734.7**	**706.2**	**1009**	**655.6**	**758.5**	**808.1**	**768.0**
النفقات الجارية، ومنها:	**726**	**644.4**	**952.2**	**597**	**708.1**	**755.5**	**673.8**
الأجور والرواتب[3]	321.3	341.1	509	251.8	373.1	393.8	376.1
نفقات غير الأجور[4]	328.2	221.6	327.9	264	261.1	294.1	237.4
صافي الإقراض	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9	67.7	60.3
النفقات التطويرية[5]	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**	**94.2**
ممولة من قبل الخزينة	10.4-	49.1	51.7	48.7	48.2	30.3	77.3
ممولة من قبل الدول المانحة	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2	16.9
العجز (الفائض) الجاري	**383.9-**	**289.1-**	**498.4-**	**199.7-**	**261-**	**300.1-**	**169.7-**
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**392.6-**	**350.9-**	**552.2-**	**258.3-**	**311.4-**	**352.6-**	**263.9-**
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	**114.5-**	**189.9-**	**113.3-**	**35.8**	**101.6-**	**12.9-**	**92.2-**
التمويل	**114.5**	**189.9**	**113.3-**	**35.8-**	**101.6**	**12.9**	**92.2**
صافي التمويل من المصارف المحلية	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7	23.3	112.6
الرصيد المتبقي	23.9	35.4-	62.3	71.3-	3.9	10.4-	20.4-
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

(1) يتضمن الربع الثالث من عام 2009 مبلغ 100 مليون دولار كرخص مزاولة المهنة، تم استلامها في شهر تموز، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.

(2) تضمنت الإرجاعات الضريبية للربع الثالث من عام 2009 مبلغ 90 مليون دولار من الإرجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز.

(3) تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدما. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.

(4) تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني-أيلول لمعالجة مشكلة تكرار الادخال. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.

(5) جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009

وعلى الصعيد الأخر، شهدت النفقات العامة تراجعاً بحوالي 5% خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 768 مليون دولار. وقد أدى تراجع النفقات الجارية وزيادة الإيرادات الجارية إلى تراجع العجز الجاري خلال الربع الثالث، إلى 169.7 مليون دولار مقارنة مع عجز بحوالي 300.1 مليون دولار في الربع الثاني. وفي ذات السياق يشار إلى أنه مع تراجع المنح والمساعدات فقد ارتفع العجز الكلي بعد المنح والمساعدات إلى 92.2 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بـــ 12.9 مليون دولار في الربع الثاني، إلا أن هذا العجز بقي أقل من مستواه في الربع المناظر من عام 2009 (113.3 مليون دولار). وفيما يلي تحليل لبنود الإيرادات والنفقات خلال الربع الثالث من عام 2010.

2-4 تحليل بنود الإيرادات والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثالث بحوالي 10.7% مقارنة بالربع الثاني، وبحوالي 11.1% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009 ليبلغ بذلك 504.2 مليون دولار. ويعزى سبب هذا الارتفاع إلى جهود الإصلاح الضريبي والإداري الذي تقوم به وزارة المالية خاصة فيما يتعلق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة.

وقد غطت الإيرادات المحلية الصافية حوالي 65.7% من إجمالي النفقات العامة في الربع الثالث، مقارنة بحوالي 56.4% في الربع الثاني وحوالي 45% في الربع الثالث من عام 2009. وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية الصافية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد من إجمالي هذه الإيرادات خلال الربع الثالث بنسبة بلغت 60.7%، تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 22.9% ومن ثم الإيرادات غير الضريبية بنسبة 18.1%. في حين بلغت نسبة الإرجاعات الضريبية حوالي 1.8% من إجمالي الإيرادات المحلية الصافية.

وعلى الرغم من زيادة إيرادات المقاصة في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني، إلا أنها تراجعت مقارنة بالربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات أن إيرادات المقاصة بلغت حوالي 306 مليون دولار في الربع الثالث مقارنة بحوالي 302 مليون دولار في الربع الثاني، و312 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. وبذلك فإن إيرادات المقاصة ارتفعت بحوالي 1.3% فيما بين الربعين الثاني والثالث من العام 2010، وانخفضت بحوالي 2% عند مقارنتها بالربع الثالث من العام 2009.

شكل 3: هيكل الإيرادات المحلية

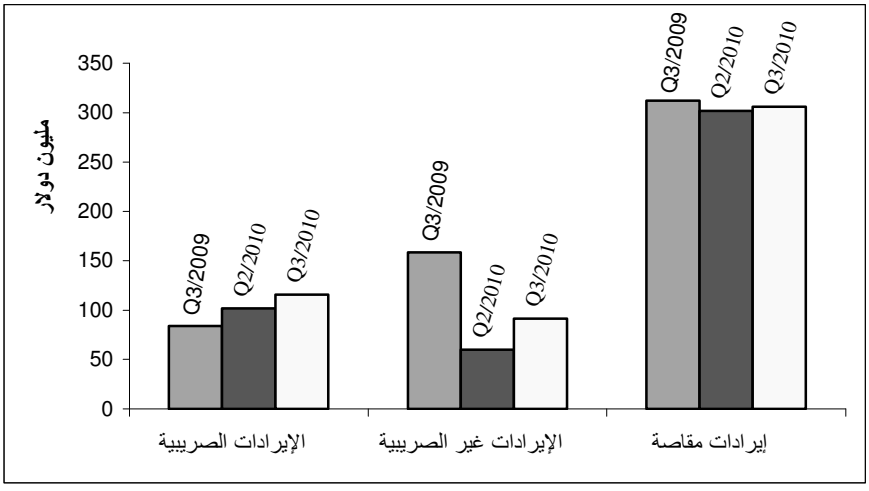

المصدر: جدول رقم (17).

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني والربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات ارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 13.5% مقارنة بالربع الثاني وبحوالي 37.6% مقارنة بالربع الثالث من عام 2009، لتبلغ 115.7 مليون دولار. وتجدر الإشارة هنا إلى أن متوسط الإيرادات الضريبية خلال الأرباع الثلاثة

الأولى من عام 2010 قد بلغ حوالي 111.4 مليون دولار مقابل 72 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2009. أما الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت في الربع الثالث من عام 2010 مقارنة بالربع الثاني، لكنها انخفضت مقارنة بالربع الثالث من عام 2009. فقد أظهرت البيانات أن الإيرادات غير الضريبية قد بلغت 91.5 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 مقارنة بحوالي 60 مليون دولار في الربع الثاني وبـــ 158.6 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009.

وتجدر الإشارة هنا، إلى قيام وزارة المالية بدفع ما قيمته 8.9 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2010 على شكل ارجاعات ضريبية، وهو تقريبا نفس المبلغ الذي تم إرجاعه خلال الربع الثاني من نفس العام (8.2 مليون دولار).

مثّلت الإيرادات المحلية الصافية ما يقارب 27% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 25% في الربع الثاني. ومن الجدير ذكره أن هذه الإيرادات شكلت خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام ما نسبته 73% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. كما انه من المتوقع، إذا ما استمر الأداء الاقتصادي وإمكانات التحصيل خلال الربع الأخير من العام بنفس الوتيرة، أن تغطي الإيرادات المحلية المتحققة المبالغ المستهدفة في الموازنة، وهو مؤشر على تحسن أداء وزارة المالية في التحصيل الضريبي. أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) فقد ساهمت بشكل أساسي في تحسين الموازنة. أظهرت البيانات أن المنح والمساعدات الخارجية خلال الربع الثالث بلغت 194.8 مليون دولار.

جدول 18: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**	**504.2**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح	*55.2*	*68.8*	*40.4*	*57.5*	*68.1*	*57.3*	*72.1*
كنسبة إلى النفقات الجارية	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1	60.3	*74.8*
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي[1]	*23.1*	*22.2*	*27.7*	*23.6*	*26.1*	*25.2*	*27.5*
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**278.1**	**161**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**	**194.8**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح	*44.8*	*31.2*	*59.6*	*42.5*	*31.9*	*42.7*	*27.9*
كنسبة إلى النفقات الجارية	*38.3*	*25.0*	*70.2*	*49.3*	*29.6*	*45.0*	*28.9*
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	*18.8*	*10.1*	*40.8*	*17.4*	*12.2*	*18.8*	*10.6*
الإيرادات العامة والمنح	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**	**699.0**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	*84.4*	*73.1*	*111.2*	*105.5*	*86.6*	*98.4*	*91.0*
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	*41.9*	*32.3*	*68.5*	*41.0*	*38.3*	*43.9*	*38.1*

المصدر: جدول رقم (17).

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معدل التضخم الربعي كمخفض:

$$\text{Nominal GDP}_i = \text{Real GDP}_i * [\ (CPI_{it} - CPI_{2004})/\ CPI_{2004})*100\ ]$$

حيث i = 1,2,3,4 تمثل الأرباع و t تمثل السنوات 2009 و2010.

ولقد كان معظم هذه المنح والمساعدات مخصص لتمويل النفقات الجارية. حيث تم دعم الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2010 بحوالي 178 مليون دولار وهو ما كان له الفضل في تمويل نحو 26.4% من النفقات الجارية، مقابل 42% في الربع الثاني من العام نفسه، وحوالي 69.7% في الربع الثالث من عام 2009. أما ما تبقى من منح ومساعدات (16.9 مليون دولار) فقد خصصت لتمويل المشاريع التطويرية، وهو أقل من ذلك المبلغ المخصص في الربع الثاني (22.2 مليون دولار).

ساهمت الدول العربية بنحو 60 مليون دولار من قيمة المساعدات المخصصة لدعم الموازنة في الربع الثالث، وهو ما يعادل حوالي 33.7% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية. حيث ساهم كل من الإمارات العربية المتحدة بحوالي 43 مليون دولار، المملكة العربية السعودية بـــ 15.2 مليون دولار، كما ساهمت مصر بحوالي 1.9 مليون دولار. وفي المقابل، ساهمت الدول المانحة الأخرى بنسبة 66.3% من إجمالي المبالغ المخصصة لدعم الموازنة وبقيمة 118 مليون دولار. كان الاتحاد الأوروبي المصدر الأهم والأكبر لهذا الدعم بحوالي 88.6 مليون دولار قدمت من خلال الآلية الفلسطينية – الأوروبية. كما قدّم البنك الدولي مساعدات بقيمة 29.3 مليون دولار. أما الولايات المتحدة فلم تقدم شيئاً من المنح والمساعدات خلال هذا الربع من العام.

جدول 19 :المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثالث من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
دعم الموازنة	**259.2**	**148.2**	**663.5**	**284.2**	**207.7**	**318.5**	**178.0**
منح عربية	**73.9**	**21.1**	**217.8**	**148.9**	**0.0**	**57.5**	**60.0**
منح دولية	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**207.7**	**261.0**	**118.0**
الآلية الفلسطينية–الأوروبية	94.2	120.3	163.9	54.7	106.5	72.2	88.6
البنك الدولي	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1	95.4	29.3
الولايات المتحدة			198.6	74.7		74.8	
دول أخرى*	37.8	2.7	10.3	0.0	9.9	15.9	0.0
منح قديمة لصالح الوزارات		1.1			4.2	2.7	0.1
التمويل التطويري	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**2.2**	**22.2**	**16.9**
إجمالي التمويل الخارجي	**278.3**	**160.9**	**668.6**	**294.1**	**209.9**	**340.7**	**194.9**

المصدر: وزارة المالية، الدعم الخارجي، جدول رقم (7).
* الهند، فرنسا، اليونان، وتركيا

إن نظرة سريعة على إجمالي المنح والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة خلال الأرباع الأربعة لعام 2009، والأرباع الثلاثة لعام 2010 تشير بوضوح إلى التذبذب الحاد في تدفق المساعدات (انظر الجدول 17). وهذا أمر ينعكس بشكل مباشر على أداء وقدرة وزارة المالية للوفاء بالتزاماتها والتخطيط بشكل سليم. وهذا أيضاً يدفع الخزينة إلى التوجه نحو الاقتراض من الجهاز المصرفي للحيلولة دون تردي وضع السيولة، أو تراكم متأخرات المدفوعات.

3-4 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الثالث انخفاضاً بحوالي 5% عما كانت عليه في الربع الثاني، وبنحو 24% عما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2009، لتبلغ 768 مليون دولار. وشكلت النفقات العامة وصافي الإقراض حوالي 42% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث، مقارنة مع 44.6% في الربع الثاني من نفس العام. ويعزى هذا الانخفاض إلى رغبة وقيام السلطة الوطنية بالتقنين والحد من النفقات العامة.

استحوذت النفقات الجارية على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض، إذ بلغت نسبتها خلال الربع الثالث ما يقارب 87.7%، مقارنة مع 93.5% في الربع الثاني وحوالي 94.4% خلال الربع الثالث من عام 2009. وتجدر الإشارة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 10.8% عما كانت عليه في الربع الثاني وبحوالي

29% عما كانت عليه في الربع الثالث من عام 2009 لتبلغ حوالي 673.8 مليون دولار.

أما فيما يتعلق ببنود النفقات الجارية، فقد أظهرت البيانات أن أجور ورواتب الموظفين قد استحوذت على ما يقارب 55.8%، في حين بلغت حصة نفقات غير الأجور حوالي 35.2%. أما صافي الإقراض فقد شكل حوالي 8.9% من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث. وبالرغم من ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب كنسبة من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث، إلا أن قيمتها قد انخفضت بحوالي 4.5% عن الربع الثاني وبحوالي 26.1% عن الربع الثالث من عام 2009 لتبلغ 376.1 مليون دولار.

جدول 20: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض
خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النفقات الجارية، ومنها:	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597.0**	**708.1**	**755.6**	**673.8**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	*98.8*	*91.2*	*94.4*	*91.1*	*93.4*	*93.5*	*87.7*
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	*49.0*	*40.3*	*58.1*	*35.4*	*41.3*	*41.7*	*36.7*
النفقات التطويرية	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**	**94.2**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة	*1.2*	*8.8*	*5.6*	*8.9*	*6.6*	*6.5*	*12.3*
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	*0.6*	*3.9*	*3.5*	*3.5*	*2.9*	*2.9*	*5.1*
إجمالي النفقات العامة	**734.7**	**706.2**	**1009.0**	**655.6**	**758.5**	**808.1**	**768.0**
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	*49.6*	*44.2*	*61.6*	*38.9*	*44.2*	*44.6*	*41.9*

المصدر: جدول رقم (17).

انخفضت نفقات غير الأجور (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) خلال الربع الثالث بحوالي 19.3% عما كانت عليه في الربع الثاني، وبنحو 27.6% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2009، لتتراجع إلى 237.4 مليون دولار. وبلغت حصة هذه النفقات من إجمالي النفقات الجارية خلال الربع الثالث من عام 2010 إلى حوالي 35.2%، مقارنة مع 38.9% في الربع الثاني.

وبإسقاط مستويات الإنفاق على غير الأجور خلال الأرباع الثلاثة الأولى على العام 2010 بكامله، فإن الإنفاق على هذا البند سيكون أقل من المبلغ المتوقع في الموازنة بحوالي 22.9%، الأمر الذي يتيح إمكانية استخدام الفائض هنا لدفع متأخرات مساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات، أو لدفع بعض المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص.

وفي المقابل، سجل الإنفاق على صافي الإقراض[9] خلال الربع الثالث انخفاضاً بحوالي 10.9% قياساً على الربع الثاني، وبنحو 47.7% قياساً على الربع الثالث من عام 2009، لينخفض إلى 60.3 مليون دولار. وقد شكل هذا البند خلال الربع الثالث ما يقارب 8.9% من النفقات الجارية، مقارنة مع حوالي 9% في الربع الثاني. ويأتي هذا الانخفاض في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء صافي الإقراض بشكل كلي.

من ناحية أخرى، تضاعفت النفقات التطويرية خلال الربع الثالث من عام 2010 لتبلغ حوالي 94.2 مليون دولار مقارنة مع 52.5 مليون دولار خلال الربع الثاني من نفس

[9] يمثل بند صافي الاقراض المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من ايرادات المقاصة وتحويلها إلى شركات المنافع العامة الاسرائيلية.

العام، وحوالي 56.8 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2009. وبذلك فقد زادت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض إلى 12.3%، مقارنة مع 6.5% في الربع الثاني من عام 2010، وحوالي 5.6% في الربع الثالث من عام 2009. كما ازدادت أهميتها النسبية من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لتبلغ حوالي 5.1% خلال الربع الثالث من عام 2010 بعد أن كانت 2.9% خلال الربع السابق من نفس العام. ومن الجدير ذكره أن حوالي 18% من النفقات التطويرية، خلال الربع الثالث من عام 2010، قد تم تمويله من خلال المنح والمساعدات الخارجية في حين تم تمويل الجزء المتبقي (82%) من خلال الموازنة.

شكل 4: هيكل النفقات الجارية

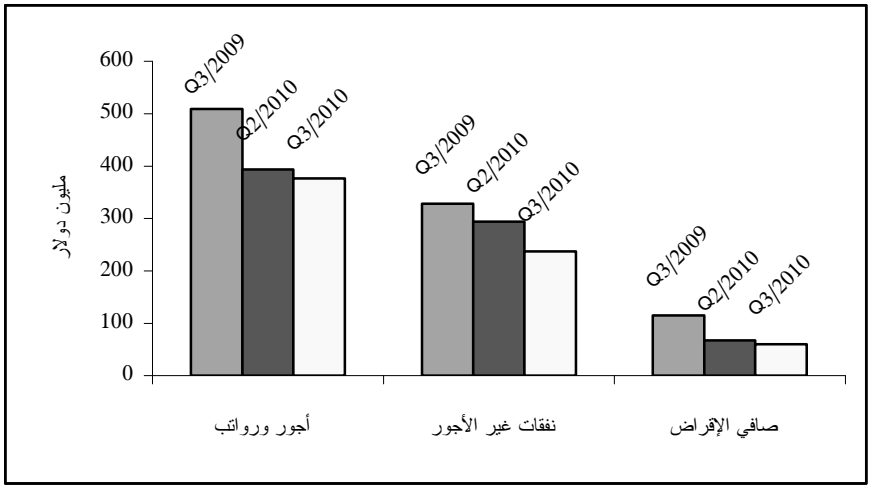

المصدر: جدول رقم (17).

يذكر في هذا الشأن، أن الإنفاق التطويري إذا ما استمر خلال الربع الأخير من العام الجاري على نفس الوتيرة، فمن المتوقع أن يشكل مجمل هذا الإنفاق على مدار العام 2010 حوالي 39.2% من المبالغ المستهدفة في الموازنة، الأمر الذي سيتسبب في مزيد من التأثيرات السلبية على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية.

4-4 الفائض (العجز) المالي

انعكس التباين في تطور النفقات الجارية والإيرادات المحلية على العجز الجاري الذي انخفض خلال الربع الثالث إلى 169.7 مليون دولار مقارنة مع 300.1 مليون دولار في الربع الثاني، وحوالي 498.4 مليون دولار في الربع الثالث من عام 2009. أي أن العجز الجاري قد انخفض خلال الربع الثالث بحوالي 43.5% مقارنة مع الربع السابق من نفس العام وحوالي 66% مقارنة بالربع الثالث من عام 2009. وقد شكل العجز الجاري خلال الربع الثالث حوالي 9.3% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

كما انخفض العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الثالث بحوالي 25.2% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 52.5% عما كان عليه في الربع الثالث من عام 2009، ليبلغ 263.9 مليون دولار. وشكل العجز الكلي نسبة 14.4% من الناتج المحلي الاجمالي خلال هذا الربع مقارنة بـــ 19.5% خلال الربع الثاني وحوالي 33.9% خلال الربع المناظر من عام 2009.

وعلى الرغم من انخفاض العجز قبل المساعدات، إلا أن انخفاض المساعدات الخارجية خلال الربع الثالث أدى إلى زيادة العجز الكلي بعد المنح والمساعدات بحوالي 79 مليون دولار مقارنة بالربع الثاني ليبلغ 92.2 مليون دولار. وبلغت نسبة العجز حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 0.7% خلال الربع الثاني.

جدول 21: مؤشرات العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الاسمي
خلال الربع الثالث – 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010		
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
العجز الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-25.9	-18.1	-30.4	-11.8	-15.2	-16.6	-9.3
العجز الكلي قبل المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي	-26.5	-22.0	-33.9	-15.3	-18.2	-19.5	-14.4
العجز بعد المنح والمساعدات إلى الناتج المحلي الإجمالي	-7.7	-11.9	6.9	2.1	-5.9	-0.7	-5.0

المصدر: جدول رقم (17).

وقد لجأت الخزينة إلى النظام المصرفي الفلسطيني لتمويل العجز المتبقي بعد المنح والمساعدات (92.2 مليون دولار). وبلغ مجموع ما حصلت عليه من قروض وجاري مدين خلال الربع الثالث حوالي 112.6 مليون دولار، استخدمت في تسديد هذا العجز، والباقي استخدم لتسديد بعض متأخرات المدفوعات والإرجاعات الضريبية.

4-5 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعاً بنحو 5.1% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ مجموع هذا الدين حتى نهاية شهر أيلول من عام 2010 حوالي 1940.2 مليون دولار. وقد توزع الدين العام خلال هذا الربع بين دين خارجي بنسبة 55% ودين محلي بنسبة 45% مقارنة مع 57.7% و42.3%، على التوالي، خلال الربع الثاني من نفس العام. والجدير ذكره أن الدين الخارجي في تناقص مستمر، حيث انخفضت نسبته من إجمالي الدين العام من حوالي 62.8% نهاية عام 2009 إلى 55.2% مع نهاية شهر أيلول من عام 2010. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدين العام شكل حوالي 36.2% من الناتج المحلي الاجمالي نهاية الربع الثالث مقارنة بحوالي 27% نهاية العام 2009. ومن ناحية أخرى، ارتفعت نسبة الدين المحلي في إجمالي الدين العام لتبلغ 45.1% بنهاية شهر أيلول مقارنة مع حوالي 37.2% نهاية شهر كانون الأول من عام 2009.

أظهرت البيانات ارتفاع الدين المحلي خلال الربع الثالث من عام 2010 بنحو 12.2% مقارنة مع الربع الثاني من نفس العام، ليبلغ 875.6 مليون دولار. ساهمت المصارف المحلية بتغطية ما مقداره 87.7% من هذا الدين. وتوزع دين الجهاز المصرفي خلال الربع الثالث من عام 2010، بين قروض بنسبة 51.8%، وجاري مدين بنسبة 48.2% مقارنة بحوالي 63.9% و36.1% على التوالي خلال الربع الثاني. كما ساهمت هيئة البترول بحوالي 11.3% من إجمالي الدين المحلي خلال الربع الثالث، في حين بقيت مساهمة المؤسسات العامة الأخرى من إجمالي الدين المحلي في حدود 1% خلال نفس الفترة.

في المقابل، لم يطرأ تغير يذكر على رصيد الدين الخارجي خلال الربع الثالث مقارنة بما كان عليه في الربع الثاني من نفس العام (1071.4 مليون دولار نهاية شهر أيلول). وتوزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.6%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 32.7%، وقروض ثنائية بنحو 15.7%.

ارتفعت الديون من المؤسسات المالية العربية خلال الربع الثالث بشكل طفيف، حوالي 0.4% مقارنة بالربع الثاني (552.5 مليون دولار). وقد ساهم صندوق الأقصى بنحو 80.4%، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 10%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.6% من هذا الدين. أما فيما يخص حجم الدين من المؤسسات الدولية والإقليمية فقد انخفض بحوالي 0.7% ليبلغ 350.6 مليون دولار. وقد توزع هذا الدين بين البنك الدولي بنسبة 86.7%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 7.0%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.3%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%.

أما بالنسبة للقروض الثنائية فقد ارتفعت خلال الربع الثالث بحوالي 4.4% مقارنة بالربع الثاني، لتبلغ 168.3 مليون دولار. ساهمت أسبانيا بحوالي 55.2%، وإيطاليا بنسبة 18.6%، والسويد بنحو 15.7%، واليونان بنسبة 7.6%، والصين بحوالي 2.9%.

جدول 22: الدين العام خلال العام 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009	2010		
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
الدين العام الداخلي	**644.79**	**745.43**	**780.69**	**875.64**
المصارف المحلية	**561.15**	**630.40**	**677.26**	**767.60**
قروض	304.20	411.68	432.63	397.80
جاري مدين	256.95	218.72	244.63	369.80
هيئة البترول	**78.37**	**106.99**	**95.50**	**99.27**
المؤسسات العامة الأخرى[1]	**5.27**	**8.04**	**7.93**	**8.77**
الدين العام الخارجي	**1086.93**	**1067.55**	**1064.60**	**1071.38**
المؤسسات المالية العربية	**551.22**	**550.98**	**550.33**	**552.47**
صندوق الأقصى[2] [3]	444.09	444.09	444.09	444.10
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.71	54.38	54.78	54.79
البنك الإسلامي للتنمية[3]	52.42	52.51	51.46	53.58
المؤسسات الدولية والإقليمية	**370.58**	**351.81**	**353.14**	**350.64**
البنك الدولي[4]	308.22	305.95	305.91	304.00
بنك الاستثمار الأوروبي[3]	41.51	25.23	25.53	24.63
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.65	3.38	3.31	3.49
الأوبك[2]	17.20	17.25	18.39	18.52
القروض الثنائية	**165.13**	**164.76**	**161.13**	**168.27**
اليونان	12.85	12.85	12.85	12.85
أسبانيا[2]	92.95	92.95	92.95	92.94
إيطاليا[4]	29.75	29.67	27.53	31.28
الصين[2]	4.77	4.77	4.81	4.86
السويد[2]	24.81	24.52	22.99	26.34
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	**1731.72**	**1812.98**	**1845.29**	**1940.25**

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي).

[1] قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

[2] معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.

[3] تتضمن ضمانات القروض.

[4] تتضمن الإقراض.

صندوق 3: البنك الدولي: "لم ننجح ولكن لسنا مسؤولين عن الفشل!"

أصدر البنك الدولي في شهر تشرين الاول الماضي تقريراً يُقيّم فيه أداء مؤسسات مجموعة البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية خلال العقد الماضي 2001–2009[10]. ولقد قام بإعداد هذا التقرير مجموعة التقييم المستقلة (IEG)، وهي مكتب مستقل داخل مجموعة البنك الدولي. ومن المعلوم أن مجموعة البنك الدولي تضم ثلاث مؤسسات رئيسية: البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، الذي يحتوي بداخله على رابطة التنمية الدولية (IDA)، وهيئة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار (MIGA).

وعلى العكس من التقرير الذي صدر في العام 2002، والذي قيّم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع خلال 1993–2000، تميّز التقرير الحالي بتوفير تغطية أشمل وتحليل أعمق لنشاطات المجموعة. كذلك قدّم التقرير الحالي تقييماً أكثر أمانة وواقعية وجرأة لأعمال البنك الدولي في الأراضي الفلسطينية. وتوصل التقرير إلى نتيجة رئيسية تقول: "ان الأهداف الأساسية التي عملت مجموعة البنك على تحقيقها تبدو الآن على أنها أكثر نأياً وأكثر صعوبة للتحقق مما كانت عليه عند بدء المسار في التسعينات". وبناءً على هذه النتيجة يضع التقرير توصية رئيسية تقول: " على مجموعة البنك الدولي أن تعيد النظر بصلاحياتها ودورها ونطاق نشاطها في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى مجموعة البنك الدولي أن تعترف أن فعالية دعمها للأهداف التنموية بعيدة المدى تعتمد إلى حد كبير على الإطار السياسي للعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية". بكلمات أخرى، يقول التقرير بوضوح تام أن أفق التطور الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ونجاح البنك الدولي في أداء دوره، مرهون أولاً وبالدرجة الأولى بإيجاد تسوية سياسية. ويكتسب هذا التحليل أهميته في أن البنك الدولي، وبعض المجتمع الدولي أيضاً، كانوا يميلوا على امتداد الفترة الماضية إلى الاعتقاد بأن التنمية الاقتصادية ممكنة في ظل الاحتلال وأن الاقتصاد يمكن أن يسبق السياسة.

بدأ التقرير بالإقرار بأن تقييم أعمال البنك ليس سهلاً لأنه ليس هنك وثيقة تحدد الأهداف الاستراتيجية لعمل المجموعة في الضفة والقطاع مثلما عليه الحال في الدول الأخرى التي يعمل البنك فيها. لهذا السبب قامت لجنة التقييم باستخلاص أهداف ضمنية من الوثائق المختلفة. وقامت بوضع هذه الأهداف الاستراتيجية تحت أربعة مجموعات: الحوكمة (المالية العامة والإصلاح المالي)، تطوير القطاع الخاص، تطوير البنية التحتية، وأخيراً التطوير الاجتماعي والبشري. كما قامت اللجنة بتقسيم الأهداف الاستراتيجية في الحقول الأربعة هذه إلى أهداف فرعية، ثم عملت على تقييم كافة المشاريع التي نفذتها مجموعة البنك الدولي وتقدير درجة تحقيقها للأهداف التي رمت إليها (انظر الجدول 1).

جدول 1: تقييم أداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع 2001–2009

الأهداف الاستراتيجية	التقييم
*** الحوكمة (المالية العامة والاصلاح المالي)**	**شبه مرضي**
• الإدارة المالية والاستقرار المالي	شبه غير مرضي
• الشفافية والمحاسبة	مرضي
• تمويل البلديات والتطوير	شبه مرضي
*** تطوير القطاع الخاص**	**شبه غير مرضي**
• تقليص عوائق تطور القطاع الخاص	غير مرضي
• تطوير مناخ الأعمال	شبه مرضي
• تحسين التنافسية	شبه مرضي
*** تطوير البنية التحتية**	**شبه غير مرضي**
• المياه والصرف الصحي	غير مرضي
• الفضلات الجامدة	مرضي
• الكهرباء	شبه مرضي
• المواصلات	غير مرضي
• الاتصالات	شبه مرضي
*** التطوير الاجتماعي والبشري**	**شبه مرضي**
• توفير الخدمات الأساسية (وصولية للفقراء)	شبه مرضي
• تطوير القدرات المؤسساتية لتوفير الخدمات	شبه غير مرضي
• الأمن الاجتماعي والاقتصادي	شبه مرضي

[10] The World Bank Group in the West Bank & Gaza 2001-2009. Evaluation of the World Bank Group Program. IEG, World Bank, Washington, 2010.

منح التقرير تقييم "شبه مرضي" لأداء مجموعة البنك الدولي في الضفة والقطاع بالعلاقة مع انجاز كافة الأهداف العامة. وهذا في واقع الأمر تقييم دقيق وهو يقول فعلياً (إذا ما تخلينا عن الصياغات الدبلوماسية) أن الاداء محبط إلى حد بعيد والإنجاز بعيد عن المأمول: "بعد عقدين من العمل الدؤوب فإن انجازات محدودة فقط تم تحقيقها للوصول إلى الأهداف التي عملت مجموعة البنك في سبيلها. إذ على الرغم من بعض التحسن الذي تحقق مؤخراً فإن التطور المؤسساتي ليس متوازناً، ومعظم قطاعات البنية التحتية ما تزال تعاني من صعوبات تقنية وقيود سياسية، وان النمو الاقتصادي الذي تحقق مؤخراً يتم توليده من المساعدات الخارجية". لكن، وعلى الرغم من التقييم المتواضع للانجازات يكرر التقرير في عدة مواقع أن الخطأ ليس خطأ البنك، وأن البنك يجب أن لا يُحمّل مسؤولية الوضع الذي تم الوصول إليه: "أن مجموعة البنك الدولي يجب أن لا تحمّل وحدها مسؤولية غياب النجاح، لأن القيود الأساسية التي حالت دون تحقق السلام وتأسيس الدولة الفلسطينية هي خارج إطار سيطرة البنك".

هناك بطبيعة الحال وجهات نظر مختلفة حول هذا الأمر. إذ يرى بعض خبراء التنمية أن البنك الدولي يتحمل مسؤولية لا يستهان بها. ذلك لأنه تأخر كثيراً في الاعتراف باستحالة تحقيق تنمية بظل القيود الشديدة التي تفرضها اسرائيل على حرية الحركة وعلى استغلال الموارد الطبيعية. أيضاً تأخر البنك كثيراً في الإقرار بأن عملية بناء المؤسسات ليست مجرد مسألة تقنية يمكن انجازها بظل القيود السياسية والأمنية التي تفرضها اسرائيل. لقد أهدر البنك الدولي الكثير من الجهد والموارد (أيضاً موارد المانحين الآخرين نظراً لأن البنك هو الموجه الفكري لجهود التنمية الدولية) في وهم التعايش الممكن بين الاحتلال والتنمية. واستغرق زمناً بعيداً قبل ملاحظة المأزق الذي حشر فيه: مهمة ذات طابع سياسي (بيع التسوية السياسية للفلسطينيين) دون مسار تسوية سياسية حقيقي.

وهكذا بعد عقدين من الزمن وانفاق 11 مليار دولار (من المجتمع الدولي خلال 2001–2008 فقط)، تبدو الأهداف أبعد تحققاً مما كانت عليه في السابق. المهم ان تشخيص البنك الدولي للأزمة صحيح... وأن يأتي التشخيص الصائب متأخراً خير من أن لايأتي أبداً!

5- القطاع المصرفي

يستدل من خلال بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 أن البنود الرئيسة لتلك الميزانية شهدت نمواً ملحوظاً بالمقارنة مع الربع السابق من نفس العام. وشملت هذه التغيرات جانبي الأصول والخصوم، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

جانب الأصول

- ✧ نمو صافي موجودات المصارف بنسبة 5.2%.
- ✧ ارتفاع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 0.7%.[11]
- ✧ زيادة صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بأكثر من 7.5%.[12]
- ✧ زيادة أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 2.5%.

أما في **جانب الخصوم:**

- ✧ نمو إجمالي الودائع بنسبة 5.5%.[13]
- ✧ نمو ودائع الجمهور بنسبة 3.8%.
- ✧ ارتفاع إجمالي رأس المال بنسبة 3.8%.
- ✧ ارتفاع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 37.6%.

5-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

✧ **جانب الموجودات**

عاد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية لينمو من جديد خلال الربع الثالث من العام 2010، بعد التراجع الذي طرأ خلال الربع السابق. فقد أظهرت بيانات الميزانية المجمعة للمصارف نهاية شهر

[11] الأرصدة الخارجية هي الأموال التي تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإيداعها خارج فلسطين.

[12] تتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض وتسهيلات الجاري مدين والتمويل التأجيري.

[13] إجمالي الودائع تشمل الودائع المصرفية والودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور أو ودائع العملاء).

أيلول، أن ارتفاعاً قد طرأ على صافي الموجودات بنسبة 5.2% بالمقارنة مع نهاية شهر حزيران. وجاء هذا الارتفاع ليؤكد الاتجاه التصاعدي لموجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية عبر السنوات، رغم ظهور بعض التماوجات الموسمية.

شكل 5: صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الأول 2009–الربع الثالث 2010

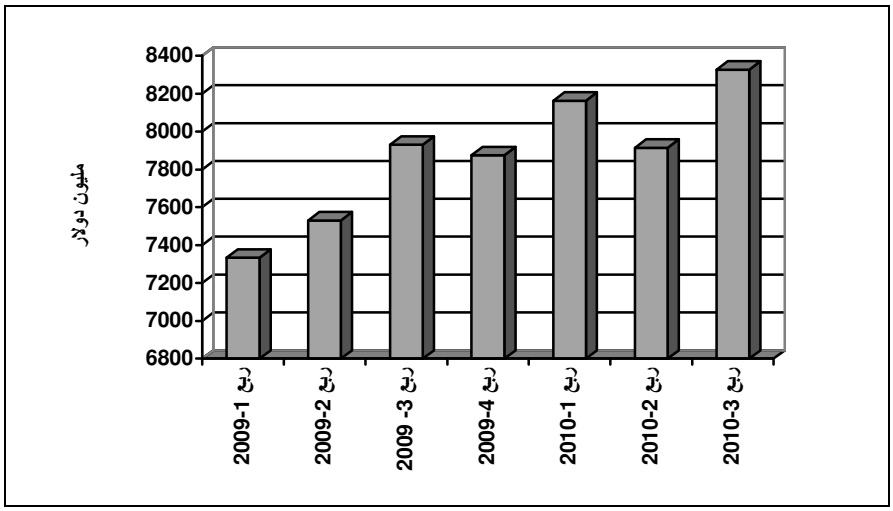

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

ولقد ارتفع صافي الموجودات المسجل نهاية الربع الثالث من العام 2010 قد بلغ 8,325.8 مليون دولار، على خلفية ارتفاع معظم البنود الرئيسة المكونة لأصول المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. وارتفع بند النقدية بنسبة 30% خلال الربع الثالث، مقارنة بالربع الثاني. وسجلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 2.5% خلال فترة المقارنة. كما ارتفعت أرصدة المصارف فيما بينها (أرصدة المصارف في فلسطين) بنسبة 3.8% خلال نفس الفترة.

شكل 6: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثالث 2010

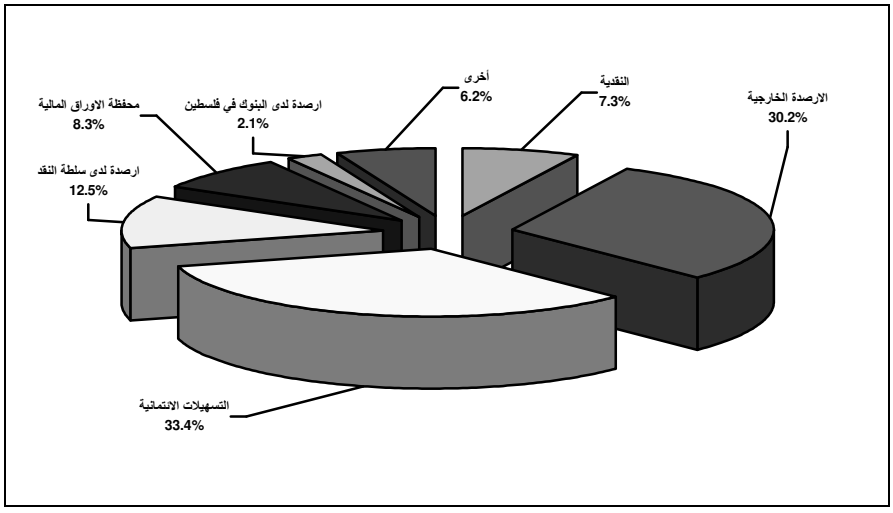

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

أخرى: القبولات المصرفية، الاستثمارات، الأصول الثابتة، والأصول الأخرى.

أما أرصدة المصارف خارج فلسطين، وهي المكون الرئيس للتوظيفات الخارجية، فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة دون 1%. ورغم هذا الارتفاع الطفيف، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الودائع استمرت في التراجع، عاكسة تراجع مجمل التوظيفات الخارجية التزاماً بالنسبة المحددة من قبل سلطة النقد الفلسطينية[14]. يشار إلى أن نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع قد تراجعت خلال الربع الثالث إلى 46.4%. كما تراجعت أرصدة المصارف الخارجية إلى صافي الموجودات خلال الربع الثالث من العام 2010 إلى حوالي 30.2%، مقارنة مع 31.6% خلال الربع السابق. كذلك ارتفعت محفظة الأوراق المالية للاستثمار بنسبة 1%، مقابل تراجع محفظة الأوراق المالية للمتاجرة بنسبة 5.3% خلال نفس فترة المقارنة.

وتواصل الارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الثالث من العام مسجلة نمواً يزيد على 7.5% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 2782.7 مليون دولار. أي أن حصة التسهيلات الائتمانية من موجودات المصارف تزداد بشكل مضطرد بحيث وصلت إلى 33.5% نهاية الربع الثالث. وبذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى موجودات المصارف قد فاقت نسبة الأرصدة الخارجية إلى موجودات المصارف (30.2%).

شكل 7: التطور في كل من التسهيلات الائتمانية المباشرة والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للمصارف للفترة من الربع الأول 2008-الربع الثالث 2010

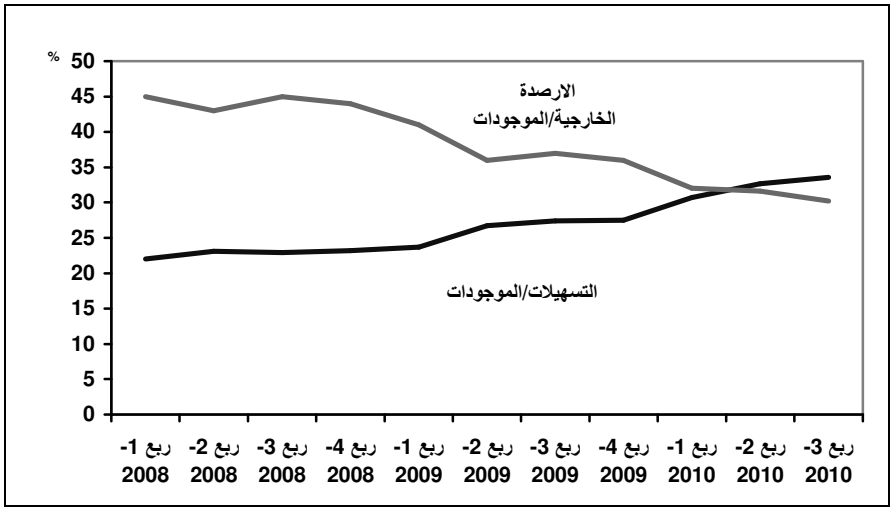

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وفي تطور ملحوظ آخر، تواصل التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، إذ وصلت هذه النسبة خلال الربع الثالث إلى 42%، مرتفعة بنحو 1.5 نقطة مئوية قياساً على الربع الثاني من العام، وبنحو 7 نقاط مئوية بالمقارنة مع الربع المقابل من العام 2009.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بين قروض بنسبة 70.5%، وجاري مدين بنسبة 29.3%، وتمويل تأجيري بنحو 0.2%. ويشير هذا التوزيع إلى زيادة حصة الجاري مدين من التسهيلات خلال الربع الثالث بحوالي 2.5 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق على حساب حصة القروض. وفي ذات السياق، يلاحظ عدم حدوث تغير يذكر في توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الثالث من العام، إذ بلغ نصيب القطاع العام منها 31.8%، والقطاع الخاص 68.2%، وهي تقريباً نفس النسب المسجلة للربع السابق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم التسهيلات الائتمانية المباشرة للقطاع العام، ذهبت على وجه التحديد إلى السلطة الوطنية، وبنسبة تصل إلى 99% من إجمالي التسهيلات المقدمة للقطاع العام.

[14] تقتضي تعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعدم تجاوز التوظيفات الخارجية للمصارف ما نسبته 55% من إجمالي الودائع.

شكل 8: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع التسهيل نهاية الربع الثالث 2010

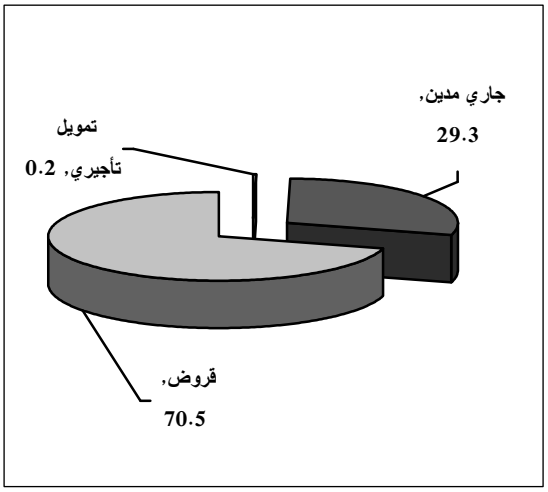

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثالث 2010

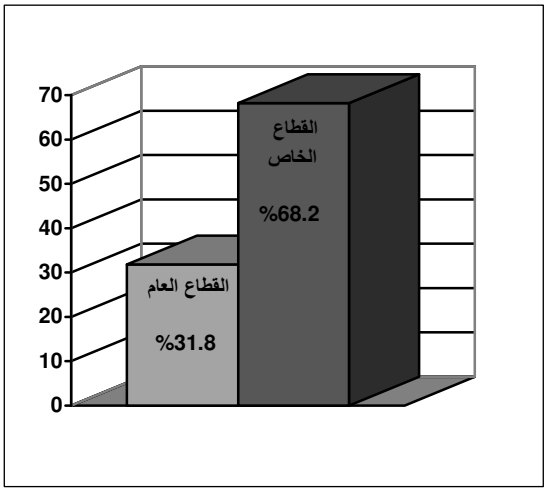

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

من ناحية أخرى، يلاحظ استمرار تآكل حصة قطاع غـزة من تلك التسهيلات لصالح الضفة الغربية. ففي نهاية الربع الثالث من العام، تراجعت حصة القطاع بنحو نصف نقطة مئوية، لتصبح 6.5%من إجمالي التسهيلات، مقابل ارتفـاع حصة الضفة الغربية من التسهيلات إلى حوالي 93.5%[15].

شكل 10: حصة كل من الضفة الغربية وغزة من إجمالي التسهيلات للفترة من الربع الأول 2008– الربع الثالث 2010

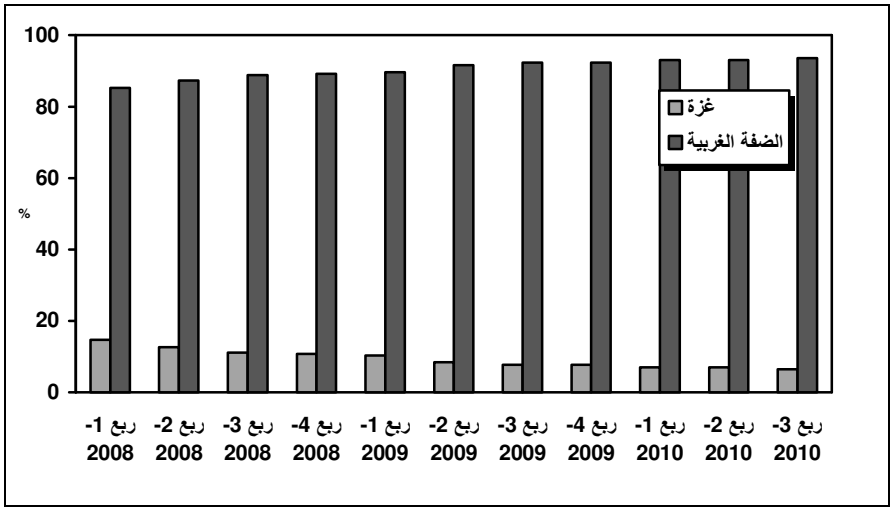

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

[15] يجدر التنويه –كما فعلنا في الأعداد السابقة– إلى أن رقم التسهيلات الائتمانية في الضفة الغربية تتضمن أيضاً التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية إضافة إلى التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين. وهذا ما يجعل حصة الضفة تبدو أكبر من حجمها الفعلي. وفي حال استثناء التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية والتسهيلات الممنوحة لغير المقيمين من حصة الضفة الغربية، فان نسبة التسهيلات الائتمانية للضفة لا تتعدى 60% من إجمالي التسهيلات.

أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة، فلا زال الدولار الأمريكي يستحوذ على النصيب الأكبر من التسهيلات في نهاية الربع الثالث من العام، بنسبة 61%، تلاه الشيكل الإسرائيلي بنسبة 29.6%، ثم الدينار الأردني بنسبة 8.8%، وبقية العملات الأخرى بنحو 0.6%. وبمقارنة هذه النسب بما كان عليه الحال نهاية الربع السابق، يلاحظ أن نسبة التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي قد فقدت 3 نقاط مئوية من حصتها لصالح التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل الإسرائيلي، في حين لم يطرأ تغير على نسب الدينار الأردني والعملات الأخرى. ويبدو أن تقلبات أسعار الصرف العالمية، وعلى وجه التحديد الدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي (والعملات الأخرى)، قد أسهم في تغير هذه النسب، خاصة وأن الفترة الماضية قد شهدت اضطرابا واضحاً في سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى.

جدول 23: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثالث 2008-الربع الثالث 2010

مليون دولار

البيان	2008		2009				2010		
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني**	الربع الثالث
حسب التوزيع الجغرافي									
الضفة الغربية*	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408	2402.8	2604.3
قطاع غزة	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5	185.0	178.4
حسب الجهة المستفيدة									
قطاع عام	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1	824.7	885.3
قطاع خاص مقيم	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4	1712.5	1844.6
قطاع خاص غير مقيم	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9	54	50.6	52.8
حسب نوع التسهيل									
قروض	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6	1885.9	1960.9
جاري مدين	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1	694.0	814.3
تمويل تأجيري	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9	7.9	7.5
حسب نوع العملة									
دولار أمريكي	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4	1656.8	1700.7
دينار أردني	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9	229.7	243.1
شيكل إسرائيلي	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4	688.5	822.4
عملات أخرى	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8	12.8	16.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

** البيانات لغاية الربع الأول 2010 هي إجمالي التسهيلات (التسهيلات +المخصصات) بينما الربع الثاني 2010 يظهر صافي التسهيلات فقط.

✧ **جانب المطلوبات**

بلغ إجمالي الودائع (ودائع الجمهور+ الودائع المصرفية) نحو 84.5% من إجمالي المطلوبات، متجاوزة 7 مليار دولار. وودائع الجمهور هي المكون الرئيس لجانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف إذ تستحوذ على ما نسبته 79.5% من مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبقيمة 6,621.3 مليون دولار. ولقد ارتفعت هذه النسبة على معدل 3.8% خلال الربع الثالث من العام 2010، مقارنة مع تراجع بمعدل 1.8% في الربع الثاني.

شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008–الربع الثالث 2010

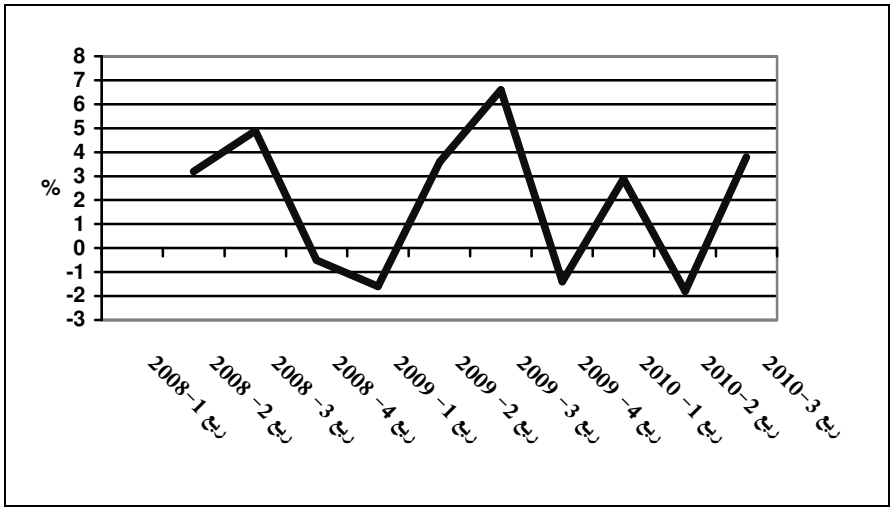

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

تتكون ودائع الجمهور من ودائع القطاعين العام والخاص، بنسبة 9.7% للقطاع العام، و90.3% للقطاع الخاص. وهي تقريباً ذات النسب المسجلة نهاية الربع الثاني مع زيادة بسيطة لا تتعدى ربع نقطة مئوية في حصة ودائع القطاع الخاص. وتتشكل ودائع القطاع الخاص من ودائع المقيمين وغير المقيمين، غير أن الجزء الأكبر منها (96%) عبارة عن ودائع للمقيمين.

ونظراً لاستمرار التردي في الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة، فقد استمر تراجع حصته من ودائع الجمهور، لتنخفض إلى 12.5% خلال الربع الثالث، فاقدة بذلك نحو نقطة مئوية واحدة عن الربع السابق. بالمقابل ارتفعت حصة الضفة الغربية إلى 87.5% من إجمالي ودائع الجمهور لدى الجهاز المصرفي الفلسطيني.

شكل 12: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثالث 2010

مليون دولار أمريكي

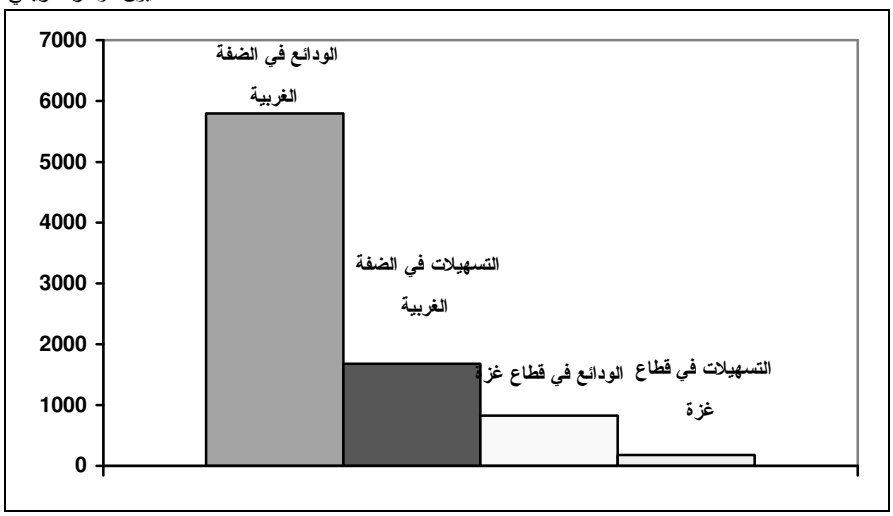

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثالث 2010

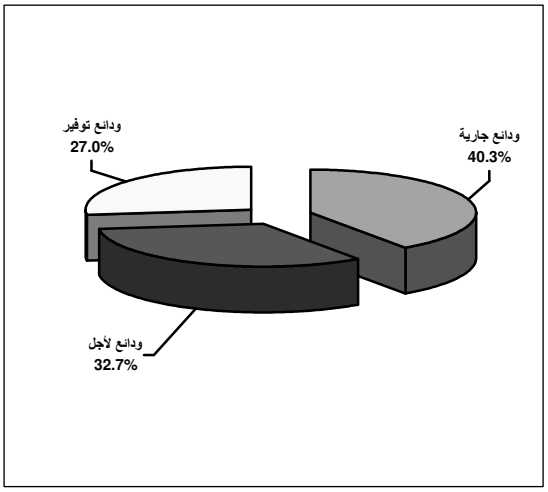

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثالث–2010

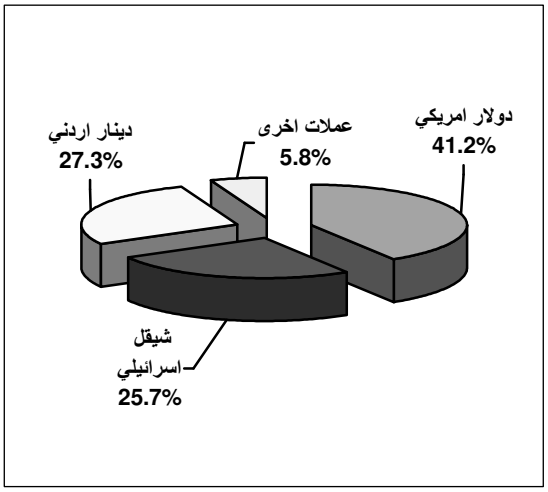

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

وتتوزع ودائع الجمهور بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 40.3%، وودائع لأجل بنسبة 32.7%، وودائع التوفير بنحو 27%. وبمقارنة هذه النسب بنظيراتها في الربع السابق، نلاحظ نموا بسيطاً، بنحو نقطة مئوية، في الودائع الجارية على حساب حصة الودائع الآجلة.

استقطع الدولار الأمريكي ما نسبته 41.2% من إجمالي ودائع الجمهور، في حين بلغ نصيب الشيكل الإسرائيلي 27.7%، والدينار الأردني حوالي 27.3%، والعملات الأخرى نحو 5.8%. ويلاحظ أن حصة الدينار الأردني من ودائع الجمهور في تراجع شبه مستمر لصالح الشيكل الإسرائيلي. وقد يعزى ذلك، كما تمت الإشارة في الإعداد السابقة، إلى بعض التغيرات الموسمية المرتبطة بدرجة أساسية بتذبذب قيمة الدينار الأردني، وتراجعه، كونه مرتبط مع الدولار الأمريكي وفق نظام الصرف الثابت، في حين كان الشيكل الإسرائيلي أكثر استقراراً خلال نفس الفترة.

شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008–الربع الثالث 2010

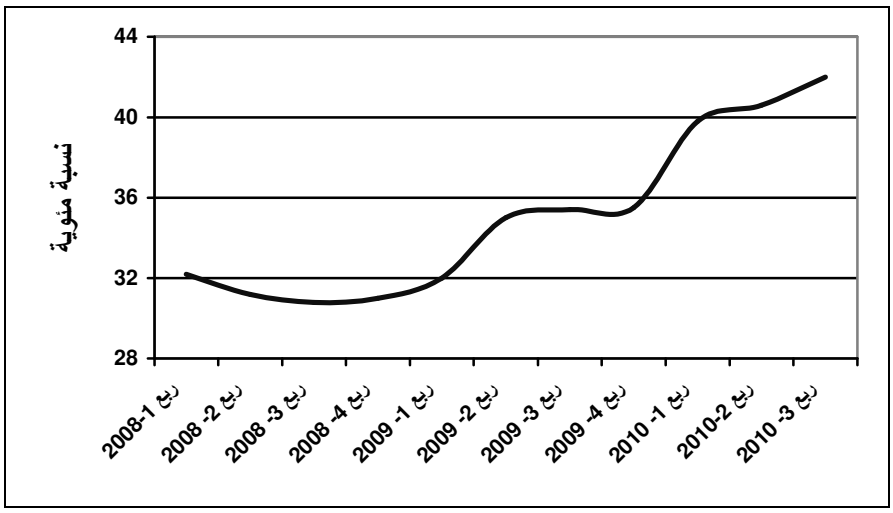

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

كذلك ارتفع بند رأس المال (أو حقوق الملكية) في مطلوبات المصارف بنسبة 2.7% خلال الربع الثالث (مقابل تراجع بنسبة 2.1% خلال الربع الثاني من العام). ويعزى الارتفاع هذا على زيادة رأس المال المدفوع للمصارف. كما شهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف ارتفاعاً ملحوظاً نهاية الربع الثالث مقارنة بالربع السابق، إذ زادت هذه الأرصدة بنسبة 37.6%. ونظراً لأن حصة هذا البند في إجمالي مطلوبات المصارف لا تتعدى 4%، فإن التباينات فيه وإن كانت كبيرة، لها أثر محدود على إجمالي المطلوبات.

شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الثاني 2010

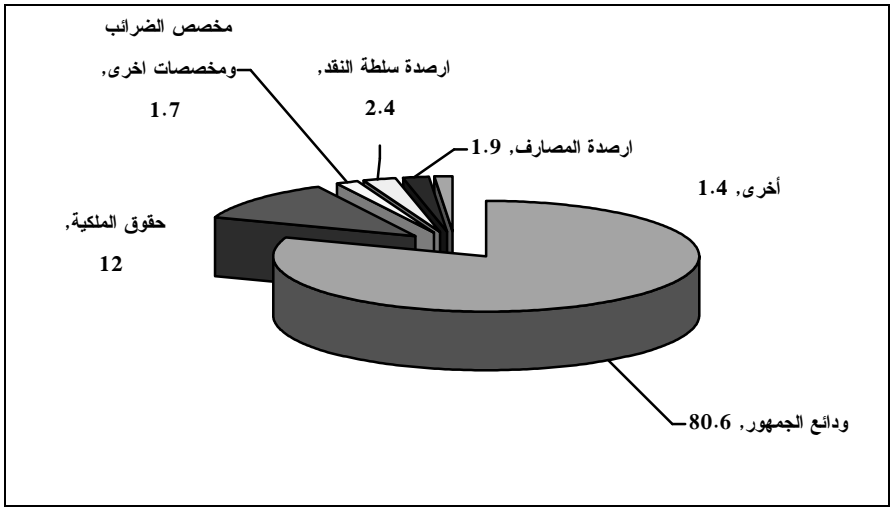

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.
تشمل المطلوبات الأخرى، القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

جدول 24: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2008- الربع الثالث 2010

البيان	2008 مليون دولار أمريكي			2009 مليون دولار أمريكي				2010 مليون دولار أمريكي		
بيان الميزانية	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
النقدية والمعادن الثمينة	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5	465.7	605.4
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8	3681.7	3732.6
محفظة الأوراق المالية	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6	689.3	691.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5	2587.7	2782.7
القبولات المصرفية	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6	4.9	4.5
الاستثمارات	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6	133.7	132.4
الأصول الثابتة	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0	142.8	138.5
الأصول الأخرى	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8	209.2	238.4
الأصول (الإجمالي)	**7308.3**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**	**8325.8**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3	318.7	438.7
إجمالي ودائع الجمهور	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5	6379.7	6621.3
القبولات المنفذة والقائمة	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7	13.4	14.4
المطلوبات الأخرى	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1	118.5	126.0
مخصص ضرائب وأخرى	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8	134.8	139.1

البيان	2008 مليون دولار أمريكي			2009 مليون دولار أمريكي				2010 مليون دولار أمريكي		
بيان الميزانية	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث
حقوق الملكية	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4	949.8	986.3
المطلوبات (الإجمالي)	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**	**8325.8**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

5-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي[16]

يتضح من خلال الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية أن الربع الثالث من العام 2010 شهد تحسنا في المؤشرات الرئيسة التي تعكس أداء القطاع المصرفي الفلسطيني. فقد استمر التحسن في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من إجمالي الودائع والودائع غير المصرفية (إذ ارتفعت الأولى بـ 0.8 نقطة مئوية وارتفعت الثانية بنحو 1.5 نقطة مئوية) عما كانت عليه في الربع السابق، كما ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الموجودات بمقدار 0.7 نقطة مئوية خلال نفس الفترة.

جدول 25: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2008-الربع الثالث 2010

نسبة مئوية

المؤشر	2008	2009				2010		
		ربع 1	ربع 2	ربع 3	ربع 4	ربع 1	ربع 2	ربع 3
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الودائع	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5	37.2	38.6	39.4
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5	39.8	40.6	42.0
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6	31.4	32.7	33.4
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9	29.4	30.7	31.8
تسهيلات القطاع الخاص المقيم الائتمانية/ودائع القطاع الخاص المقيم	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8	30.3	32.2	32.2
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3	37.7	37.3	35.6
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8	78.7	80.6	79.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

ملاحظة: تم أخذ صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات اعتباراً من الربع الثاني 2010 في الجدول أعلاه، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

كما ارتفعت نسبة التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص الفلسطيني إلى ودائع ذلك القطاع بحوالي نقطة مئوية واحدة خلال نفس الفترة. في حين أظهرت نسبة تسهيلات القطاع الخاص المقيم إلى ودائعه ثباتا عند 32.2%. وفي المقابل استمر التراجع في الأرصدة الخارجية للمصارف، حيث شكلت تلك الأرصدة ما نسبته 35.6% من إجمالي الودائع متراجعة بذلك 1.7 نقطة مئوية عما كانت عليه في الربع السابق. أما ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات فقد تراجعت بنسبة طفيفة بلغت 0.9 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

[16] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وغيره من التطورات التي تخص القطاع المصرفي الفلسطيني، يمكن الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين الذي باشرت سلطة النقد بإصداره اعتبارا من العام 2010.

3-5 نشاط غرف المقاصة

يستدل من بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن نموا قد طرأ على عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة نهاية الربع الثالث من العام 2010، قياسا بالربع السابق. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 6.5%، في حين زادت قيمتها بنحو 1.4%. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص) ارتفاع أيضاً في الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، حيث ارتفع عددها بنحو 1.2 نقطة مئوية، وكذلك قيمتها بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق.

جدول 26: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2010/Q2	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6
2010/Q3	940,280	2380.1	99,652	156.6	10.6	6.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-5 بورصة فلسطين[17]

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها. كما توفر الأسواق المالية موارد للشركات لتمويل استثماراتها، فضلاً عن أن سوق الأوراق المالية يمكن أن يشكل حافزاً أمام الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تمتاز السوق المالي الكفؤة بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه لكل معلومة جديدة عن الوضع المالي والإنتاجي الحالي والمستقبلي لهذه الشركات، بحيث أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤة يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل بيانات تخص وضع الشركة المالي أو الإنتاجي. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يتوجب توفر المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف عالية. فضلاً عن ذلك، يتوجب توفر إمكانية أمام المشترك في السوق لبيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة. كما يتطلب الأمر توفر عدد كبير من المشتركين لمنع تأثير بعض الأفراد على أسعار الأسهم. سوف نتطرق إلى المؤشرات المالية التالية لرصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

[17] أطلقت سوق فلسطين للاوراق المالية إسم بورصة فلسطين على هويتها المؤسسية في أيلول 2010.
http://www.pex.ps/PSEWebSite/AboutPSE.aspx?TabIndex=0

مؤشرات حجم السوق المالي:

- **الرسملة السوقية:** وتقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها. بلغت النسبة 46.4% في العام 2009[18]. وهو ما يعني أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.
- **عدد الشركات المدرجة:** ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثالث من العام 2010، 40 شركة، منها ثلاث شركات موقوفة عن التداول.

مؤشرات السيولة:

- **قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الثالث 5% مقارنة مع 10.5% للربع الثاني. ويعود هذا بشكل اساسي إلى انخفاض عدد الاسهم المتداولة خلال الربع الثالث.
- **الدوران:** ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في الربع الثالث 2.75% مقارنة بـ 5.8% في الربع الثاني 2010. يلاحظ أن السوق شهد انخفاضاً في معدل الدوران خلال الربع الثالث مقارنة مع الربع الثاني. وقد يرجع ذلك للارتفاع النسبي في قيمة الاسهم المتداولة في الربع الثاني مقارنة بالثالث، أو الى ما يشهده الربع الثالث من اجازات، والتي من شأنها أن تدفع المستثمرين إلى (تسييل أسهمهم) أو إلى عدم الدخول الى السوق في هذه الفترة لتوفير السيولة وتحويلها الى نفقات أخرى.

درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير عدد من الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وتقاس هذه الدرجة بحساب حصة أكبر خمس أو عشر شركات في قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. حظيت أكبر خمس شركات في بورصة فلسطين على 80.3% مقارنة بـ 77.8% في الربع الثاني، وذلك من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا التركيز مرتفع، وهو يتيح مبدئياً للشركات الخمس الكبرى القدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية[19].

شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الثاني والثالث من العام 2010

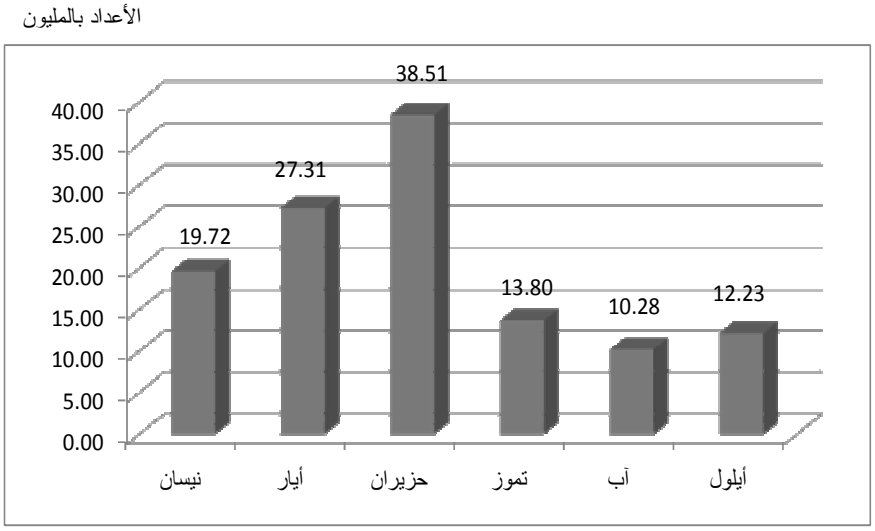

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

[18] انظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، تم احتساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

[19] تجدر الاشارة إلى أن هناك أربع شركات بقيت محافظة على الحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال الربع الثالث 2010، هذه الشركات هي: فلسطين للتنمية والاستثمار(PADICO)، الاتصالات الفلسطينية (PALTEL)، بنك فلسطين (POB)، وفلسطين للاستثمار الصناعي (PIIC).

أما بالنسبة للتطورات في بورصة فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2010، فتشير المؤشرات بشكل عام إلى انخفاض ملموس في السوق خلال الربع الثالث مقارنة بالربع السابق من العام 2010، حيث انخفضت أعداد الاسهم المتداولة بنسبة 57.6 % مقارنة بالربع السابق (وانخفضت بنسبة 28.6% مقارنة بالربع الثالث 2009، أي أنها دون معدلها السنوي). وبلغ عدد الأسهم المتداولة 36.3 مليون سهم خلال الربع الثالث 2010 (انظر شكل 17).

انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال شهري تموز وآب بشكل حاد، الا أن أنها عاودت الصعود قليلاً في أيلول وذلك نتيجة لزيادة أعداد الأسهم المتداولة، مسجلة بذلك انخفاضاً قيمته 53.7% بين نهاية الربع الثالث والربع الثاني2010 (انظر شكل 18).

تظهر بيانات بورصة فلسطين أيضاً أن متوسط سعر السهم الواحد أحرز ارتفاعاً نسبته 9%، وذلك عند مقارنته بمتوسط سعر السهم في الربع السابق (انظر شكل 19).

شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الثاني والثالث 2010

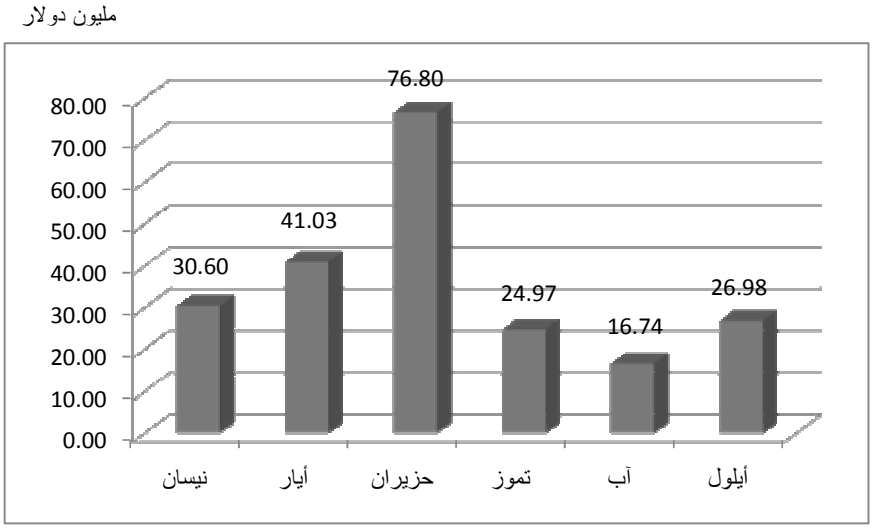

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

شكل 19: متوسط سعر السهم في بورصة فلسطين في الربع الثالث 2010 وأرباع سابقة

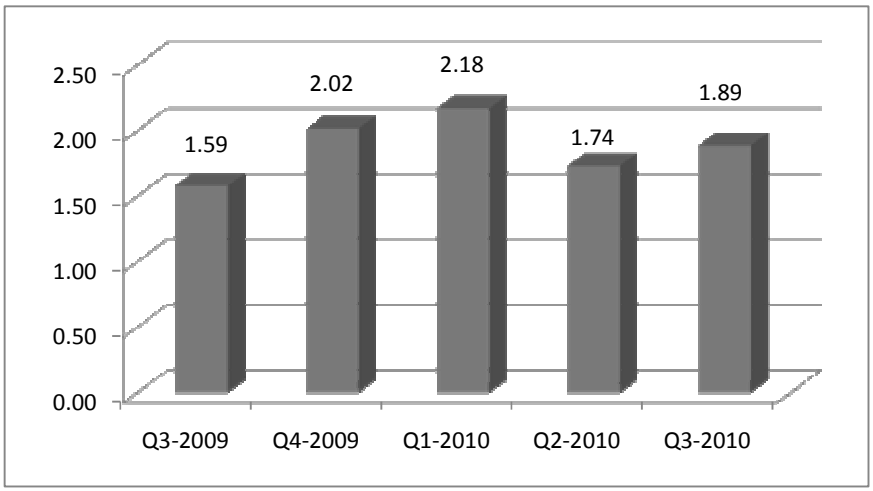

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثالث عند 503.74 نقطة، منخفضا بنسبة 2.4%، (بواقع 12.1 نقطة) عن نهاية الربع الثاني 2010، ومرتفعاً بنسبة طفيفة (0.11 %) مقارنة مع نهاية الربع الأول 2010 (انظر شكل 20).

شكل 20: مؤشر القدس للأرباع الثلاث الأولى من العام 2010

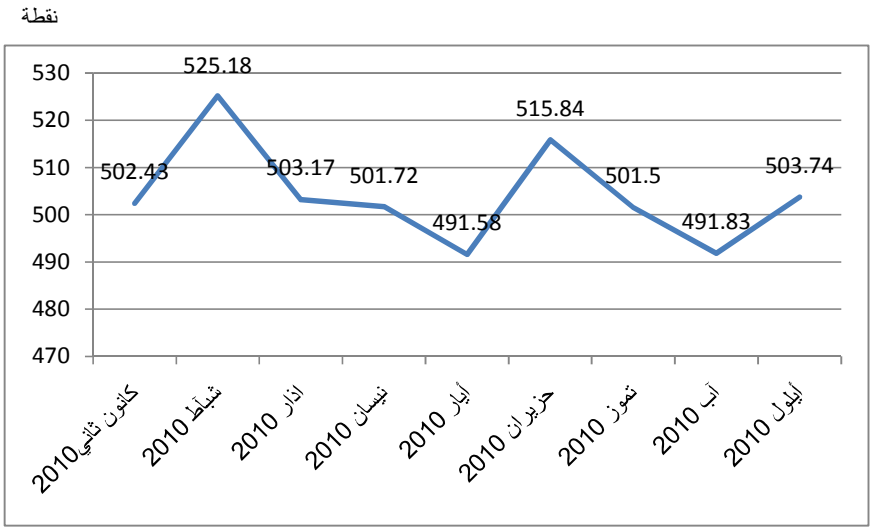

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في كل من تموز، آب وأيلول: 41، 41، و40 على التوالي. أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين في الربع الثالث بقيمة 1,112.7 مليون دولار، أي ما نسبته 44.5% من إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. ثم قطاع المصارف بنسبة 23.4%، تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 19.8%، ثم قطاع الصناعة وقطاع التأمين بنسبة 8.6% و3.7%، على التوالي. (انظر شكل 21).

شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين
حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010

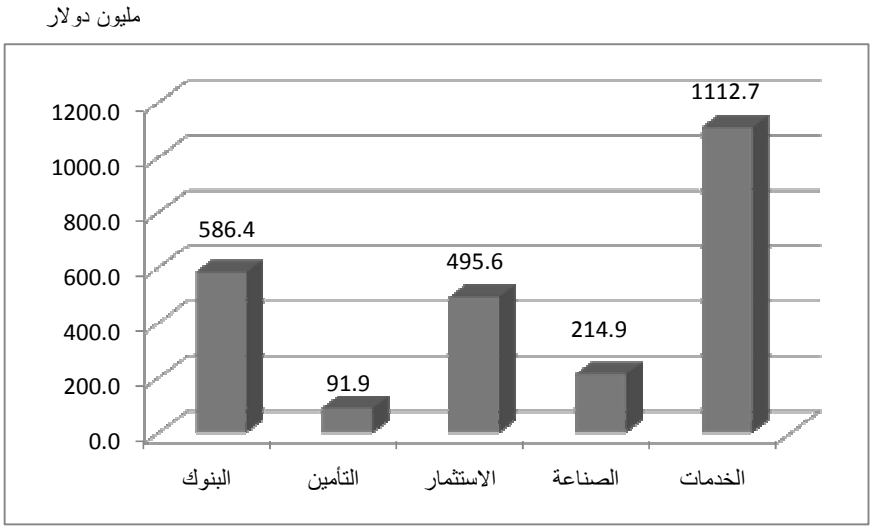

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com.

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، استحوذ قطاع الاستثمار على الحصة الكبرى من قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين بحصة بلغت 42.4% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق (بقيمة 29.11 مليون دولار). وجاء وراءه قطاع الخدمات بنسبة 33.7% من مجمل قيمة الأسهم المتداولة، ثم قطاع المصارف بنسبة 15.7%، ثم قطاع الصناعة بنسبة 6.3%. فيما كانت الحصة الأقل من نصيب قطاع التأمين الذي استقطع ما نسبته 1.9% من إجمالي قيمة الاسهم المتداولة في الربع الثالث 2010 (انظر شكل 22).

شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع للربع الثالث للعام 2010

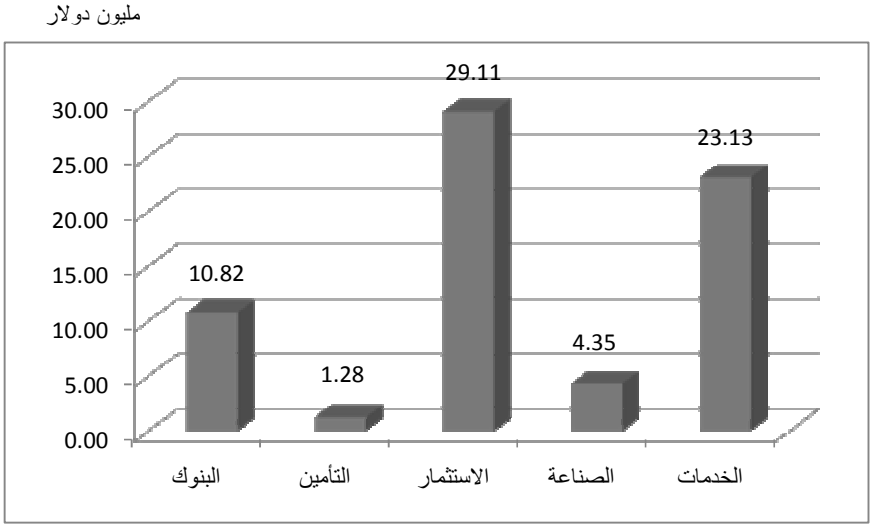

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

6- مؤشرات الاستثمار

6-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قوانين مختلفة في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثالث من العام 2010 في الضفة الغربية فقط نظراً لأنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد في رام الله معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الثالث من العام 2010. شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثالث من العام 2010 انخفاضا ملموساً، بحوالي 62% مقارنة بالربع السابق (انظر جدول 27). وبلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حوالي 23 مليون دينار أردني بانخفاض قدره 68.7% عن الربع السابق. ويعود سبب الانخفاض في عدد الشركات الجديدة المسجلة إلى الإجراءات الجديدة في تسجيل الشركات، حيث أصبحت معاملة التسجيل تدقق من قبل نقابة المحامين بكلفة 500 دينار أردني للشركة العادية العامة و700 دينار أردني للشركة المساهمة الخصوصية علاوة على الرسوم الأصلية[20].

وعند مقارنة توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 مع مثيلاتها في الربع الثاني، يلاحظ بعض الاختلاف في توزيع رؤوس أموال الشركات. استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس الأموال للشركات الجديدة

[20] وذلك بناء على المقابلة الهاتفية التي تمت مع السيد يوسف جودة رئيس قسم التعديلات في وزارة الاقتصاد الوطني يوم الأحد الموافق 2010/11/28.

المسجلة بنسبة 35% (مقارنة مع 41% في الربع السابق)، تلاه قطاع التجارة والذي ارتفعت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة من 27.5% إلى 36%. أما حصة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة فقد بقيت ثابتة على 8%. أما حصة قطاع الإنشاءات فقد انخفضت بنحو نقطتين مئويتين. وبلغت حصص القطاعات الباقية كالتالي: الصحة (2.6%)، الزراعة (1.2%)، السياحة (1.9%) (انظر شكل 23).

جدول 27: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	428
الربع الثالث	315	349	164
الربع الرابع	287	438	
مجموع العام	**183,1**	**653,1**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، للأعوام 2008-2010

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثالث من العام 2010 (%)

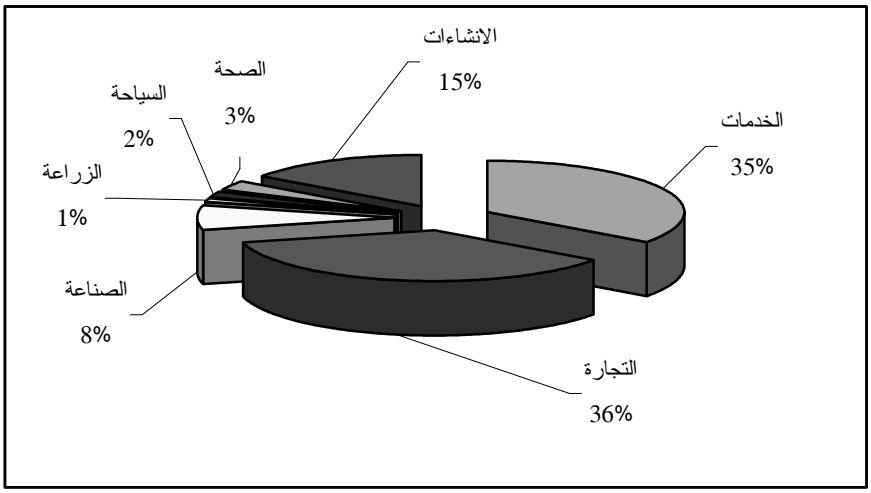

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الثالث من العام 2010، يلاحظ أن هناك تغيراً واضحاً مقارنة بالربع الثاني. انخفضت حصة الشركات المساهمة الخصوصية إلى ما يقارب 43.8% مقارنة مع 53.6% في الربع السابق. في حين ارتفعت حصة الشركات العادية من 29.2% خلال الربع السابق إلى 43.3% خلال الربع الحالي. أما الشركات المساهمة الخصوصية الأجنبية فقد انخفضت نسبتها من 17.2 في الربع السابق الى 12.9 في الربع الحالي (انظر الجدول 28).

جدول 28: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية
حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010 (دينار أردني)

السنة	الكيان القانوني							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
الربع الثاني 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	625,707,0
الربع الثالث 2009	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
الربع الرابع 2009	30,384,000	32,396,000	0	1,173,000	0	0	0	63,952,600
مجموع العام 2009	**85,627,264**	**321,942,439**	**0**	**416,604,499**	**0**	**0**	**100,000**	**824,274,202**
الربع الأول 2010	20,808,628	22,224,935	0	595,376	0	0	0	43,628,940
الربع الثاني 2010	21,399,180	39,354,540	0	12,604,830	0	0	0	73,358,550
الربع الثالث 2010	9,941,300	10,043,550	0	2,958,330	0	0	0	22,943,180

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثالث من العام 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة –كما في الأرباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة (29.3%) والخليل (13.4%) ونابلس وبيت لحم (11.6%) لكل منهما. ويعزى سبب ارتفاع عدد الشركات المسجلة في هذه المحافظات إلى وجود بنية تحتية قوية في هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى. ومن ناحية أخرى هنالك انخفاض في عدد الشركات المسجلة في محافظة جنين وفي نسبتها إلى المجموع، من 40 إلى 14 شركة ومن 9.3% إلى 8.5% إلى المجموع. أما في ضواحي مدينة القدس، فلقد انخفض عدد الشركات المسجلة من 25 إلى 12 شركة ولكن نسبتها ارتفعت من 5.8% في الربع الثاني إلى 7.3% في الربع الثالث 2010. بينما انخفض عدد الشركات المسجلة في محافظة اريحا والاغوار بشكل ملحوظ من 15 شركة إلى شركة واحدة فقط في الربع الحالي (انظر الجدول 29).

جدول 29: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية
حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 و الربع الثاني من عام 2010

المحافظة	الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009		الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010		الربع الثالث 2010	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39	48	29.3
الخليل	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6	22	13.4
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3	19	11.6
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7	9	5.5
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3	14	8.5
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5	1	0.6
ضواحي القدس	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8	12	7.3
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9	19	11.6
قلقيلية	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6	10	6.1
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3	9	5.5
طوباس	–	–	–	–	–	–	–	–	8	2.4	0	0	1	0.6
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100	164	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)

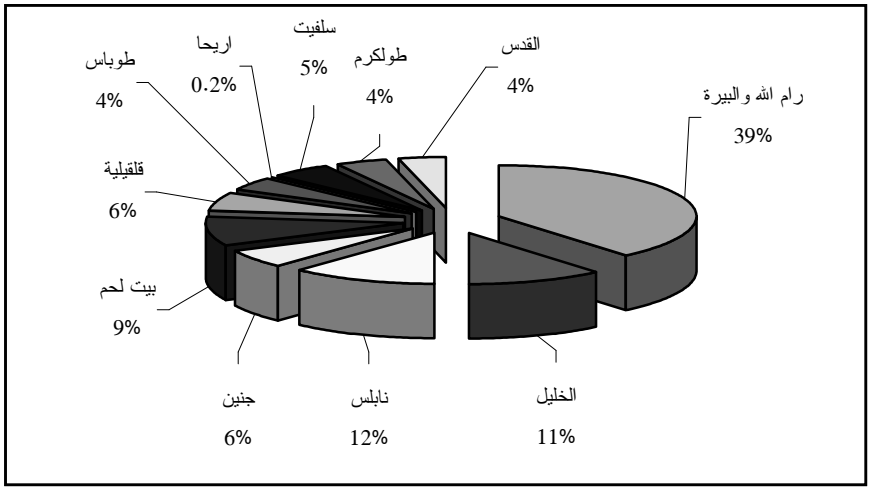

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2010.

6-2 رخص الأبنية

يمكن اعتبار عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً مهماً على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. ويتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية وحالة الطقس خلال الفترة الزمنية. ولذلك هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. ويتوجب أخذ هذا بعين الاعتبار عند المقارنة الفصلية. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

جدول 30: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال الأرباع: الأول 2009- الربع الثالث 2010

		الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010
مجموع الرخص الصادرة		**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**	**1,528**	**1,741**	**1,449**
مبنى سكني		1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470	1,258
مبنى غير سكني		167	165	161	186	198	271	191
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**	**531.4**	**663.9**	**650.1**
الوحدات السكنية المرخصة								
وحدات جديدة	عدد	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976	1,921
	مساحة (ألف م^2)	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6	347.2
وحدات قائمة	عدد	261	322	495	423	461	420	414
	مساحة (ألف م^2)	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4	72.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 12%. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء في غزة. بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثالث من العام 2010 حوالي 650 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 27% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثالث من العام 2010 إلى 1,921 وحدة سكنية مقارنة مع 1,311 وحدة سكنية في الربع الثاني من العام السابق، بارتفاع مقداره 47%. كذلك ارتفعت مساحة الوحدات السكنية المرخصة الجديدة بنسبة 44%. (انظر جدول 30).

6-3 استيراد الأسمنت

تتشابه العوامل التي تؤثر في رخص الأبنية مع تلك التـــي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فان ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الثالث من عام 2010 بنسبة 9% مقارنة بالربع الثالث من العام 2009 (لا تتوفر معلومات عن استيراد الاسمنت في غزة، هذا إذا ما كان هناك استيراد على الاطلاق خلال الربع الثالث). ويعود ذلك لزيادة النشاط في قطاع البناء والإنشاءات، بالإضافة إلى البدء باستيراد الاسمنت من الأردن منذ شباط 2010[21]. وما زالت شركة نيشر الإسرائيلية تورّد الحصة الأكبر من الواردات الفلسطينية للاسمنت في الربع الثالث من العام 2010 حيث بلغت نسبتها 96% من اجمالي الواردات الفلسطينية من الاسمنت (انظر الجدول 31).

جدول 31: كمية الاسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية للأرباع: الأول 2009 – الثالث 2010

الفترة	من اسرائيل	من الأردن	الكمية
الربع الأول 2009	275,269	0	275,269
الربع الثاني 2009	361,430	0	361,430
الربع الثالث 2009	285,128	0	285,128
الربع الرابع 2009	303,148	0	303,148
الربع الأول 2010	301,385	5,029	306,414
الربع الثاني 2010	368,665	12,915	381580
الربع الثالث 2010	297,839	13,205	311,044

المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

6-4 النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الثالث من العام 2010، سجل النشاط الفندقي استمراراً بالتحسن، ولكن هذا اقتصر على الضفة الغربية فقط دون غزة.

بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 102 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً. ويختلف عدد الفنادق العاملة حسب الشهر. كان هناك 94 فندقاً عاملاً في شهر أيلول 2010، يتوفر فيها 4,811 غرفة، وتضم 10,252 سريراً (انظر شكل 25). وبلغ عدد النزلاء في فنادق

[21] بناء على مكالمة هاتفية مع مدير دائرة المبيعات والتسويق للشركة الفلسطينية للخدمات التجارية بتاريخ 2010/12/12.

الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 ما مجموعه 137,733 نزيلاً، منهم 11.1% من الفلسطينيين، و35.1% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 يتبين أن هناك انخفاضاً في عدد النزلاء بنسبة 1.7%، وبالمقارنة مع الربع الثالث 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 1.3%.

شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثالث، 2007-2010

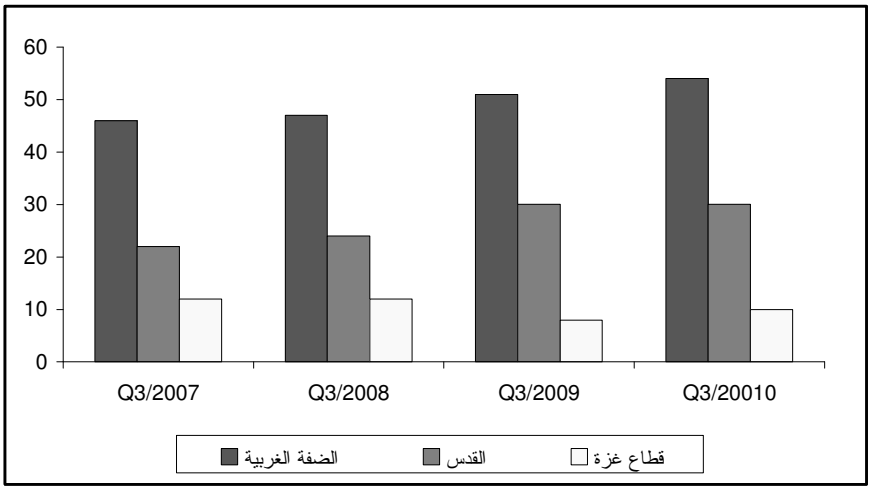

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الثالث 2007-2010.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,700 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 35.2% من الغرف المتاحة، (انظر شكل 26). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 45.6% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 34.3% و14.8% على التوالي. أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 5%، في حين بلغت حصة فنادق قطاع غزة نحو 0.3% فقط من اجمالي نزلاء الفنادق.

شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثالث، 2007-2010

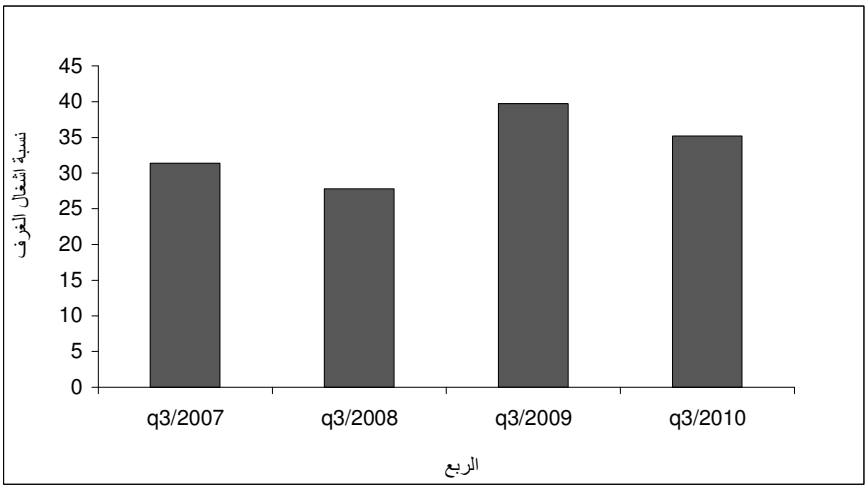

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثالث 2007- الربع الثالث 2010.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 304,504 ليلة خلال الربع الثالث 2010. وتوزعت هذه بين النزلاء الفلسطينيين (10.4%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (37.1%). بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 11.1%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك انخفاضاً خلال الربع الثالث بنسبة 2%، وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت انخفاضاً ايضاً بنسبة 4.6%.

بلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الثالث في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.2 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.8 ليلة لكل نزيل وذلك في فنادق قطاع غزة. أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغت 1.3، و2.5 ليلة لكل نزيل على التوالي. وبلغ متوسط مدة الإقامة في منطقة القدس 2 ليلة لكل نزيل (انظر جدول 32).

جدول 32: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثالث 2010، مقارنة مع الربع الثاني 2010، والربع الثالث 2009

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثاني 2010	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثالث 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	0.0	5.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	4.3	14.6
عدد النزلاء	* (1.7)	1.3
عدد ليالي المبيت	* (4.6)	* (2.0)
متوسط إشغال الغرف	3.1	* (7.4)
متوسط إشغال الأسرة	* (6.1)	* (2.0)
نسبة إشغال الغرف %	2.6	* (12.8)
نسبة إشغال الأسرة %	* (6.2)	* (5.0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية– الربع الثالث 2010.

* الأرقام بين الأقواس سالبة

صندوق 4: البحث والتطوير في فلسطين

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً (تشرين الثاني، 2010) باصدار نتائج مسح لمؤشرات البحث والتطوير في الضفة الغربية خلال العام 2009. غطى المسح قطاعات التعليم العالي، والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى المؤسسات الحكومية الفلسطينية. أشارت نتائج المسح أن إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية بلغ 29 مليون دولار أي حوالي 0.54% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وتوزّع الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 34.2% في القطاع الحكومي، 17.5% في المؤسسات الأهلية، و48.3% في مؤسسات التعليم العالي[22].

يضاف إلى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مؤشر آخر يعنى برأس المال البشري، وهو عدد الباحثين والباحثات بمعادل وقت العمل التام لكل مليون نسمة. ارتفع هذا المؤشر من 150 إلى 232 باحث وباحثة لكل مليون نسمة في الضفة الغربية خلال عامي 2008 و2009 على التوالي. كما شهد عدد العاملين في البحث والتطوير ارتفاعا ملحوظا (90%) في عام 2009 مقارنة بالعام 2008، فقد بلغ عدد العاملين في هذا المجال 2,951 عاملاً في عام 2009 مقارنة بـ 1,542 عاملاً في عام 2008. وبلغ عدد الباحثين والباحثات نصف

[22] المعلومات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لا تتضمن مؤشرات البحث والتطوير في قطاع غزة

أولئك العاملين في البحث والتطوير. إذ بلغ عدد الباحثين والباحثات في الضفة الغربية 1,550 باحث وباحثة، بارتفاع نسبته 56% عن العام السابق. على أن نسبة الإناث بين الباحثين لا تزيد عن 18%.

يلعب البحث والتطوير دوراً أساسياً في اقتصاديات الدول بشكل عام، والدول المتطورة بشكل خاص. وقد أثبت الدراسات أن التوسع في البحث والتطوير (من ناحية الإنفاق والعمالة) يعمل على زيادة الإنتاج، زيادة الصادرات، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.[23]

جدول 1: الدول العشرة الأولى في الإنفاق على البحث والتطوير
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ن.م.إ)

الترتيب	الإنفاق/ (ن.م.إ) (%)*	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد (دولار)**	الترتيب المتسلسل للدول حسب مستوى (ن.م.إ)
1	4.46	إسرائيل	27,500	29
2	3.74	السويد	47,667	7
3	3.46	فنلندا	43,134	14
4	3.15	اليابان	42,325	17
5	3.01	أيسلندا	39,563	20
6	2.68	الولايات المتحدة	47,132	9
7	2.64	كوريا الجنوبية	20,165	33
8	2.63	الدنمارك	55,113	5
9	2.57	سويسرا	67,074	4
10	2.49	ألمانيا	40,512	19

* البنك الدولي (أعوام مختلفة)[24]

** صندوق النقد الدولي 2010[25]

تشير الدراسات إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تزيد عن 2% لضمان نمو سريع في الإنتاج. إذ أن نسبة (1.5%–2%) ضرورية حتى يكون النمو مقبولا. أما إذا قلت النسبة عن 1% فإن تأثير هذا الإنفاق سيكون سلبياً على النمو.[26]

نلاحظ من الجدول 1 أن الدول العشرة الأكثر إنفاقاً على البحث والتطوير هي من ضمن الدول العشرين الأولى في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد. ولا يستثنى من هذا إلى إسرائيل وكوريا، حيث أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير مرتفعة في حين أن مستوى الدخل لا يضعها بين الدول العشرين الأولى.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الضفة الغربية (0.5%) مقارنة بالدول المتقدمة (حوالي 2.5%)، إلا أنها أعلى من نسب الإنفاق في الدول المجاورة. فقد بلغت نسب الإنفاق على البحث والتطوير 0.3% في الأردن، 0.30% في لبنان، و0.19% في مصر[27].

[23] دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني، (ماس)، 2008

[24] http://www.nationmaster.com/graph/eco_res_and_dev_exp_of_gdp-economy-research-development-expenditure-gdp

[25] http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/weodata/index.aspx

[26] المصدر السابق

[27] http://slidefinder.net/t/the_20state_20of_20science_20in/15472100

7- الأسعار والقوة الشرائية

7-1 أسعار المستهلك[28]

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 1.32% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وهذا الارتفاع في الرقم القياسي هو استمرار للنزعة منذ بداية العام 2010. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثالث هي أسعار المشروبات الكحولية والتبغ. إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة 8.66%. كذلك أسعار المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 2.14%. كما سجلت أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" ارتفاعاً بنسبة 1.42%. وارتفعت أسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 0.64%. أما أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته فقد شهدت انخفاضاً مقداره 0.95% (انظر جدول 33).

جدول 33: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثالث 2010 عن الربع الثاني 2010	نسب الربع الثالث 2010 عن الربع الثاني 2009
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	2.14	2.91
المشروبات الكحولية والتبغ	8.66	12.10
الأقمشة والملابس والأحذية	0.64	3.42
المسكن ومستلزماته	(0.95)	3.86
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.63)	1.40
الخدمات الطبية	(0.32)	0.76
النقل والمواصلات	(0.08)	1.14
الاتصالات	(0.14)	(2.89)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.16	1.68
خدمات التعليم	0.14	5.74
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.34	3.02
سلع وخدمات متنوعة	1.42	6.19
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.32	3.18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت الأسعار تغيرات متفاوتة خلال الربع الثالث من العام 2010. يستعرض جدول 34 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق:

[28] قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالمعايير الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004. وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات عقب الانتفاضة الثانية. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات.

جدول 34: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية
خلال الربع الثالث 2010 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثالث عن الربع الثاني (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	0.02
أسعار الوقود المنزلي	1.53
الخضراوات	11.61
اللحوم الطازجة	0.42
السكر	8.52
الأرز	(3.65)
الدواجن الطازجة	1.72
الطحين	(4.31)
منتجات الألبان والبيض	(0.79)
الفواكه الطازجة	6.03

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سجلت أسعار الخضراوات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثالث وصلت إلى 11.61%، وخاصة البندورة. إذ ارتفعت أسعار البندورة بشكل كبير لتصل إلى 11.25 شيكل/للكيلو نهاية الربع الثالث. ويعود ارتفاع أسعار البندورة خلال الربع الثالث إلى سببين رئيسيين، هما: إصابة المحصول بآفة "التوتو أبسلوتا" والتي أدت إلى دمار جزء من المحصول، بالإضافة إلى ارتفاع درجات الحرارة التي أدت إلى تدهور محصول البندورة الأرضية المكشوفة. وسجلت أسعار الطحين والأرز أعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 4.31% و3.65% على التوالي.

7-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.58% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع الثاني (انظر شكل 27). نتج هذا عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.07% (والتي تشكل 35% في سلة أسعار المنتج). كذلك ارتفعت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 0.73% (والتي تشكل 1.3% من سلة أسعار المنتج). كما شهدت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.30% خلال الربع الثالث من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الثاني، (وهي تشكّل 63.5% في سلة أسعار المنتج).

وتجدر الإشارة أن أسعار المنتج خلال الربع الثالث 2010 ارتفعت بنسبة 3.49% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار المنتج بين ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بنسبة 0.63% و0.26% على التوالي.

أما أسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ بما فيها ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.29% خلال الربع الثالث من العام 2010 مقارنة بالربع الثاني (انظر شكل 28). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.88% والتي تشكل وزن 29% في سلة أسعار الجملة. كذلك ارتفعت أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 1.05% (70% من وزن سلة أسعار الجملة). كما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر ارتفاعاً بنسبة 0.61%خلال الربع الثالث بالمقارنة مع الربع الثاني. ولقد سجل الرقم القياسي لاسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 3.69% بين الربع الثالث من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة على ارتفاع أسعار السلع المستوردة والسلع المنتجة محلياً بنسبة 1.44% و1.29%على التوالي.

شكل 27: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 – الثالث 2010 (سنة الأساس 2007=100)

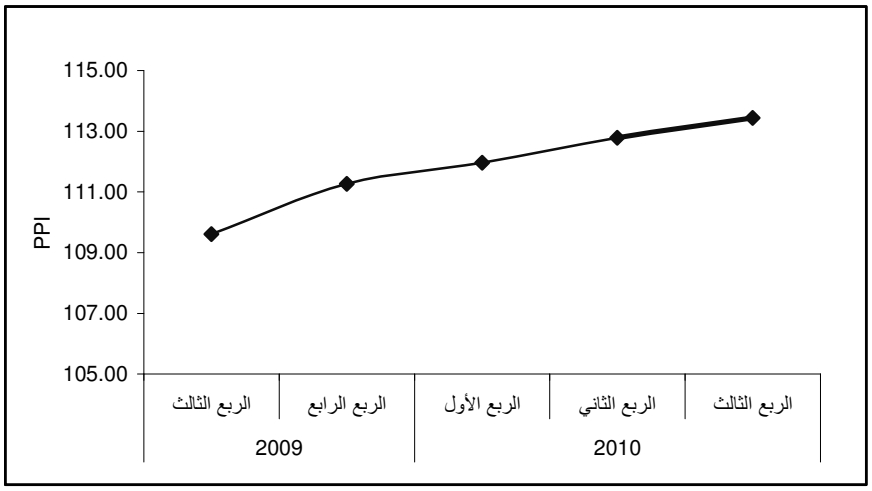

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثالث 2009 – الثالث 2010 (سنة الأساس 2007= 100)

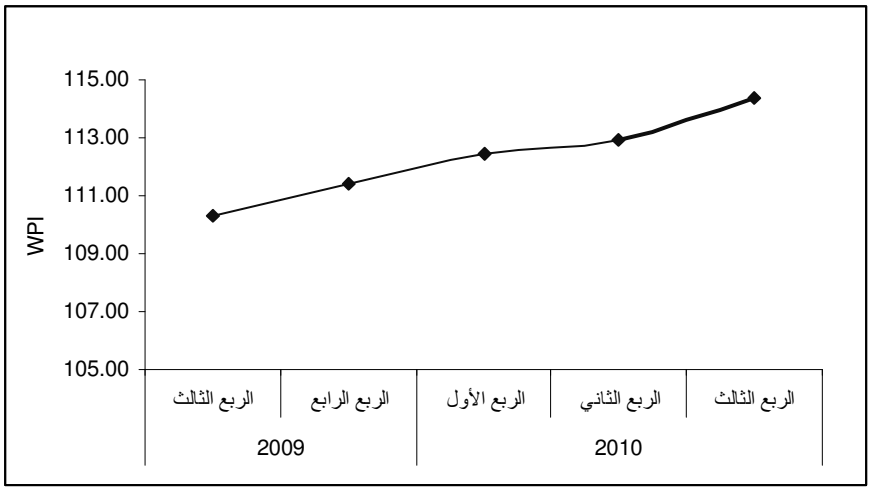

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.42% مقارنة مع الربع الثاني. لا تتوفر معلومات عن قطاع غزة (انظر جدول 35).

جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
نيسان 2010	110.55	2.20	
أيار 2010	110.04	(0.47)	
حزيران 2010	109.23	(0.73)	
متوسط الربع الثاني 2010	109.94		1.83
تموز 2010	109.31	0.07	
أب 2010	109.62	0.29	
أيلول 2010	109.53	(0.09)	
متوسط الربع الثالث 2010	109.48		(0.42)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق فهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثالث من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 0.22% مقارنة بالربع الثاني. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 36).

جدول 36: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 والربع الثالث من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
نيسان 2010	107.93	1.07	
أيار 2010	107.99	0.05	
حزيران 2010	107.59	(0.37)	
متوسط الربع الثاني 2010	107.84		1.56
تموز 2010	107.50	(0.08)	
أب 2010	107.71	0.19	
أيلول 2010	107.57	(1.13)	
متوسط الربع الثالث 2010	107.60		(0.22)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-7 أسعار العملات والقوة الشرائية

لا تزال حركة أسعار صرف العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني تتسم بتذبذب واضح، فالدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من 2010 فقد ما يعادل 3.1% من قيمته مقابل الشيكل الإسرائيلي، وذلك على عكس ما حدث خلال الربع الثاني من نفس العام الذي استعاد فيه الدولار نحو 2.9% من قيمته أمام الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التدهور النسبي في وضع الدولار على وضع الدينار

الذي فقد هو الآخر ما يعادل 3.3% من قيمته أمام الشيكل الإسرائيلي، مقارنة مع الربع الثاني الذي استعاد فيه ما يعادل 3.1% من قيمته. ومنذ بداية عام 2010، يكون كل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني قد فقدا ما يعادل 1.4%، و1.5% من قيمتهما على التوالي أمام الشيكل الإسرائيلي. الأمر الذي تسبب في تراجع نسبي في القوة الشرائية لكل من الدولار والدينار الأردني في السوق الفلسطيني خلال تلك الفترة[29].

ترتبط القوة الشرائية لوحدة العملة عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها. أي أن القوة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (المقاس بالشيكل الإسرائيلي)، وسعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي.

جدول 37: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغير في القوة الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
كانون الأول 2007	0.34	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)
كانون الأول 2008	(0.52)	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01
كانون الثاني 2009	(0.71)	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79
شباط	(0.02)	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95
آذار	1.05	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65
نيسان	(0.22)	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67
أيار	0.41	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)
حزيران	0.35	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)
تموز	0.60	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)
آب	1.11	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)
أيلول	0.54	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)
تشرين الأول	(0.05)	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)
تشرين الثاني	0.63	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63
كانون الأول	0.58	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)
كانون الثاني 2010	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)
شباط	(0.27)	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
آذار	(0.03)	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)
نيسان	0.05	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)
أيار	0.08	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06
حزيران	0.24	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63
تموز	0.47	3.8626	0.30	(0.17)	5.4380	(0.08)	(0.55)
آب	0.30	3.7915	(1.84)	(2.15)	5.3477	(1.66)	(1.96)
أيلول	1.39	3.7314	(1.59)	(2.97)	5.2629	(1.59)	(2.97)

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

[29] تعرّف القوة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن عملات الشيكل، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالشيكل، وبالتالي فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر على القوة الشرائية: (القوة الشرائية للعملة = التغير في سعر صرف العملة – التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

شهد الربع الثالث من 2010 تراجعاً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 5.3%، مقارنة مع تحسن بحوالي 2.5% في الربع الثاني من عام 2010، وتراجع بنحو 6.3% في الربع الثالث من عام 2009. كما طرأ تراجع نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني خلال الربع الثالث من عام 2010 بحوالي 5.5%، مقارنة مع تحسن بنحو 2.7% في الربع الثاني من نفس العام، وتراجع بنحو 8% في الربع الثالث من عام 2009. هذا يعني أن الشهور التسعة الأولى من العام 2010 شهدت تراجعاً نسبياً في القدرة الشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بما يعادل 3.7% للدولار، وحوالي 3.8% للدينار الأردني.

شكل 29: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية

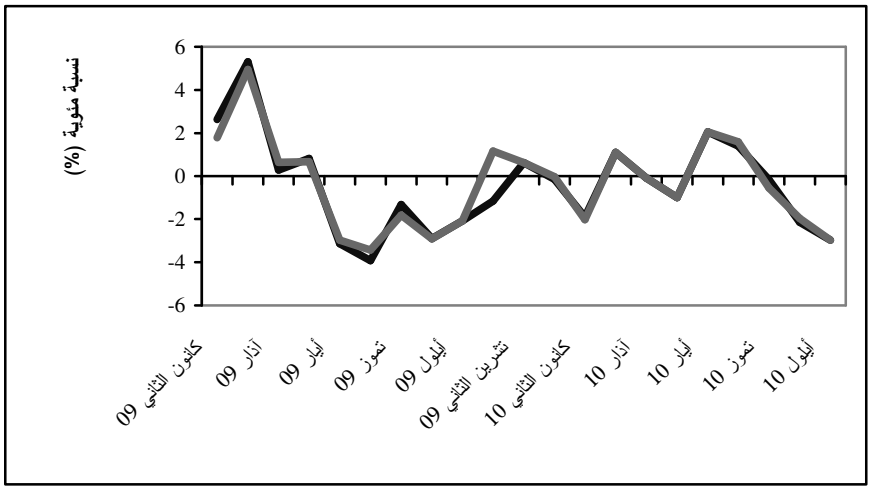

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق 5: نجاحات واخفاقات نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل

نشرت مجلة الايكونومست في عددها الأول لهذا العام مقالة عن نشاطات التقانة الرفيعة في اسرائيل[30]. وذكرت المقالة ان اسرائيل تحولت خلال العقدين الماضيين من اقتصاد شبة اشتراكي راكد ومعزول الى "قوة عظمى" في التقانة العالية. وعند أخذ عدد السكان بالاعتبار فان اسرائيل هي الآن الدولة الاولى في العالم في مجال اطلاق شركات (start-up) التقانة وفي حجم رأس المال المغامر (Venture capital). لا بل ان اسرائيل باتت "أمة تأسيس المشاريع" (هذا عنوان كتاب صدر مؤخراً عن "المعجزة الاسرائيلية" من تأليف شاؤول سنجر).

وعلى الرغم من تأكيد المقالة أن اسرائيل يحق لها أن تفخر بانجازها وبريادتها في حقل عرض أسهم الشركات الجديدة للاكتتاب، وبالنمو الاقتصادي الذي حققته (4% بين أيلول 2009 وأيلول 2010)، إلا ان هناك أربع قضايا تلقي ظلالاً من الشك على ديمومة هذا الانجاز على المدى الطويل:

1. ان اقتصاد التقانة يقوم على قاعدة ضيّقة للغاية. اذ أن صناعات التقانة العالية لا توظف سوى 10% من القوة العاملة، في حين أنها تساهم بنحو 40% من الصادرات.

30 The Economist, January 1, 2011.

2. ان اسرائيل تبدو رديئة للغاية في مجال تحويل المشاريع التي تطلقها الى مؤسسات محلية عملاقة. اذ قامت اسرائيل بتأسيس 3,800 شركة جديدة في مجال التقانة، ولكن ليس في اسرائيل اليوم سوى 4 شركات تقانة عالية تزيد مبيعاتها السنوية على 1 مليار دولار بالسنة.
3. ان نشاطات شركات التقانة الاسرائيلية في مجال الانترنت تقتصر على "الهاردوير" و"السوفت وير"، وهذه في الواقع تشبة أعمال "السمكرة" للشبكة العنكبوتية. أما مساهمتها في مضامين ومحتويات الانترنت فانها معدومة عمليا.
4. ان دولة "معجزة التقانة" هذه فيها واحد من أدنى معدلات المشاركة في قوة العمل بين الدول المتقدومة، 55% فقط.

الأمر الأساسي الذي تؤكد عليه المقالة هو أن على اسرائيل أن تذهب إلى أبعد من مجرد "اطلاق المشاريع". ولكن هذا ليس بالأمر الهيّن لأن ثقافة الأعمال هناك هي ثقافة "تحقيق الصفقات" أكثر منها ثقافة بناء وتأسيس شركات ناجحة ومستقرة. كما أن مؤسسة الجيش، التي تؤهل معظم الكفاءات البشرية التي تقف وراء اطلاق الشركات، لا تستطيع أن تعطي مساهمات في مضامين الانترنت كما تفعل في مجال "السمكرة".

وتختم المقالة تحليلها بالتحذير التالي: "ان العقبة كأداء في وجه نجاح اسرائيل الاقتصادي على المدى الطويل قد لا تكون في قدرتها على تأسيس الشركات ولكن في فشلها في أن تدمج كلاً من عرب اسرائيل واليهود الارثوذكس في ثقافة الاعمال فيها، وهما المجموعتان اللتان ستمثلان نحو 1/3 سكان اسرائيل مع حلول العام 2025".

8- البيئة القانونية والتشريعية

في ظل التداخل بين ما هو سياسي وما هو تشريعي، ما تزال السلطة التشريعية، ممثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني معطلة، بانتظار ما سوف تفرزه جهود المصالحة الوطنية على أمل الاتفاق على موعد للانتخابات التشريعية والرئاسية. ولم يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية خلال فترة الربع الثالث، أي قرارات بقوانين لها صلة بالوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. وجاءت معظم القرارات التي أصدرها الرئيس خلال هذه الفترة متعلقة بالشأن الإداري مثل التعيينات والترقيات وتخصيص الأراضي لصالح بعض الوزارات والمجالس المحلية.

أما على صعيد تطبيق القرارات التي صدرت عن الرئيس خلال فترة الربع الثاني، فهناك تقدم ملحوظ على صعيد تطبيق قرار مقاطعة بضائع المستوطنات واستبدالها بالمنتجات المحلية. فقد عملت الفرق الوطنية المشكلة من المتطوعين على زيارة كافة المنشآت التجارية في كافة محافظات الضفة الغربية للتأكد من خلوها من منتجات وخدمات المستوطنات ومن ثم منحها ما بات يعرف بوسام الكرامة الوطني، حيث أصبح الحصول على هذه الشهادة شرطاً أساسياً لترخيص المنشآت التجارية. كما وتم الإعلان عن محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، محافظات خالية من منتجات المستوطنات.

وفيما يخص مجلس الوزراء، فقد قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2010/08/23 سحب السيارات الحكومية من الموظفين، وتحويلها إلى مركبات حركة تدار مركزياً من الوزارات والمؤسسات المختلفة. وذلك في إطار خطة ترشيد الإنفاق الحكومي التي تتبعها الحكومة لتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي للموازنة العامة. ولقد بلغت نفقات الخزينة على المحروقات والصيانة الخاصة بالمركبات الحكومية في العام 2009 تسعين مليون شيكل[31]. وقرر مجلس الوزراء أن يتم البدء بتنفيذ القرار في نهاية تشرين ثاني. وقد أثار هذا القرار معارضة شديدة من الموظفين أصحاب المصلحة، وقيادة نقابة الموظفين

31 http://www.fpnp.net/ar/news/56851_%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7_%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1_%D8%B3%D8%AD%D8%A8_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%9F.html

العموميين، حيث يشمل الموظفين الأقل من رتبة وكيل وزارة، ويدور الحديث عن قرابة 600 مركبة في مختلف الوزارات. وتوجهت النقابة إلى محكمة العدل العليا لوقف تنفيذ القرار. وبالفعل أصدرت المحكمة في 7 تشرين ثاني 2010 قراراً مؤقتاً بوقف تنفيذ القرار إلى حين البت في القضية، وهو ما حوّل القضية إلى قضية رأي عام تجاوز صداها حدود المحكمة والنقابة والحكومة. وفي النهاية أصدرت محكمة العدل العليا قرارها النهائي في القضية بتاريخ 9 كانون أول 2010 الذي رفض الدعوى التي قدمتها النقابة وأقر قانونية قرار مجلس الوزراء. بدأ تنفيذ القرار منذ منتصف شهر كانون ثاني 2010. وفي 13 كانون ثاني 2011 بدأت الإدارة العامة للنقل الحكومي في وزارة النقل والمواصلات حملة لضبط استخدام المركبات الحكومية في جميع المحافظات من أجل ضمان سلامة استخدامها لخدمة العمل الحكومي ومنع سوء الاستخدام. وأكدت المديرية أنها أعدت نظام عقوبات صارم لضبط حركة المركبات الحكومية.[32]

9- الاجراءات الإسرائيلية

9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

بلغ عدد الشهداء في الربع الثالث من العام 2010 22 شهيداً، منهم 17 شهيد في قطاع غزة، و5 في الضفة الغربية. سقط الشهيد بلال محمود أبو لبدة من محافظة قلقيلية على مدخل مستوطنة بركان المحاذية لقرية حارس بمحافظة سلفيت فجر يوم الخميس 2010/7/22. أما الشهداء الأربعة الباقون من الضفة الغربية فقد استشهدوا في شهر أيلول. وفي قطاع غزة توزع الشهداء بين أربعة في شهر تموز، واثنين في شهر آب، و11 في شهر أيلول. أما الجرحى فقد بلغ عددهم 158 خلال الربع الثالث، 99 منهم في الضفة الغربية. فيما بلغ عدد المعتقلين 673 خلال الربع الثالث، معظمهم في الضفة الغربية واثنين في قطاع غزة (انظر الجدول 38).

جدول 38:الانتهاكات الإسرائيلية في الاراضي الفلسطينية خلال الربع الثالث 2010

الحدث	تموز		آب		أيلول		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الشهداء	1	4	0	2	4	11	22
الجرحى	29	29	19	13	51	17	158
المعتقلون	231	2	218	0	222	0	673
المجموع	261	35	237	15	276	28	852

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: تموز وآب وأيلول،
الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-2 عوائق الحركة والتنقل

استمرت قوات الاحتلال بسياسة وضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، واغلاق المعابر بين قطاع غزة واسرائيل، والمنافذ الدولية للقطاع. بلغ عدد الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية 613 حاجزاً في شهر تموز، و484 حاجزاً في شهر آب و979 حاجزا في شهر أيلول. ويعكس ذلك ارتفاعا ملحوظاً (102%) في عدد الحواجز خلال شهر أيلول مقارنة بالشهر الذي سبقه. كما قامت قوات الاحتلال بإغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل 101 مرة في شهر تموز و96 مرة في شهر آب و103 في شهر أيلول. كما قامت بإغلاق المنافذ الدولية مع مصر بمجموع 95 مرة في الربع الثالث (انظر الجدول 39).

[32] http://www.mot.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&ItemID=4893&mid=3191&wversion=Production

جدول 39:الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر
مع إسرائيل خلال الربع الثالث 2010

العوائق	تموز	آب	أيلول	المجموع
الحواجز المفاجئة في الضفة الغربية	613	484	979	2076
إغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل	101	96	103	300
إغلاق المنافذ الدولية بين غزة ومصر	31	31	33	95
المجموع	745	611	1115	1996

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: تموز وآب وأيلول، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية http://www.Nad-plo.org:

9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغ عدد الاعتداءات على القطاع التعليمي في الضفة الغربية في الربع الثالث خمسة اعتداءات. تمثلت هذه الاعتداءات بمداهمة المدرسة الشرعية في مدينة الخليل في شهر تموز. أما الاعتداءات الأربعة الأخرى فقد تم تسجيلها خلال شهر أيلول. تمثل الاعتداء الاول بمداهمة قوات الاحتلال مدرسة بمدينة القدس. كما داهمت قوات الاحتلال في نفس الشهر مدرسة في البلدة القديمة بمدينة الخليل وإعتقلت طالبين من داخلها. الاعتداء الثالث كان احتلال سطح مدرسة بمدينة نابلس. وتمثل الاعتداء الرابع خلال شهر أيلول بإخلاء طلاب مدرسة لتأمين إحتفالات المستوطنين في مدينة الخليل. أما الإعتداءات على القطاع الصحي فقد سُجّل اعتدائين خلال الربع الثالث. تمثل الاعتداء الأول بتوقيف سيارة إسعاف واعتقال جريح بداخلها بمحافظة قلقيلية في شهر آب، وبتفتيش مركز طبي بمدينة الخليل في شهر أيلول (انظر الجدول 40).

جدول 40:الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة
في الضفة الغربية خلال الربع الثالث 2010

الإعتداء	تموز	آب	أيلول	المجموع
الاعتداء على قطاع التعليم	1	0	4	5
الاعتداء على القطاع الصحي	0	1	1	2
المجموع	1	1	5	7

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية (2010) للأشهر: تموز وآب وأيلول، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-4 الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية باستثناء القدس

يغطي هذا القسم الاعتداءات على المنازل في الضفة الغربية (باستثناء القدس) خلال الربع الثالث. قامت قوات الاحتلال بهدم 6 منازل في الضفة الغربية، ثلاثة منها في مدينة الخليل. كما تم احتلال 35 منزلاً، 21 منها في مدينة الخليل (انظر الجدول 41). تجدر الإشارة إلى أن الأرقام عن مدينة الخليل لا تغطي الانتهاكات الاسرائيلية في الجزء الخاضع للسيطرة الامنية الاسرائيلية في المدينة والمعروف بـــ (H2).

جدول 41: الاعتداءات على المنازل
في الضفة الغربية باستثناء القدس

	هدم	احتلال
تموز	5	8
آب	1	12
أيلول	0	15
مجموع الربع الثالث	6	35

9-5 الاعتداءات في القدس

قامت مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع مؤخراً في كانون أول 2010، بإصدار تقرير إحصائي يتعلق بهدم المنازل والمباني المهددة بالهدم والاستيلاء. غطى التقرير هذه الاعتداءات على مدينة القدس منذ بداية العام 2010 وحتى نهاية تشرين الثاني 2010. يلخص الجدول 42 أبرز هذه الاعتداءات:

جدول 42:الاعتداءات في مدينة القدس في العام 2010

الإجراء	العدد	المشردون نتيجة الاجراء
مباني تم هدمها	50	75
مباني مهددة بالهدم	1322	3655
مباني تم الاستيلاء عليها	39	167
مباني مهددة بالاستيلاء عليها	26	65

المصدر: تقرير إحصائي حول هدم المنازل والمباني المهددة بالهدم والاستيلاء لعام 2010. المقدسي للتنمية المجتمعية

يشير الجدول 42 إلى أن قوات الاحتلال نفذت 50 عملية هدم في مدينة القدس منذ بداية العام 2010 وحتى نهاية شهر تشرين الثاني، سواء من قبل تلك القوات أو من قبل المواطنين أنفسهم اثر ابلاغهم بقرارات الهدم. وبذلك تم تشريد 35 من الكبار و40 طفلاً حسب التقرير. تجدر الإشارة إلى أن الهدم تركز في ضاحية الطور والعيسوية. كما أن هناك قائمة من المباني مهددة بالهدم. بلغ عدد قرارات الهدم 1,322 قراراً، سوف ينتج عنها تشريد 3,655 مواطن (منهم 1699 طفلاً). ويتركز التهديد بالهدم في مناطق شرقي القدس وسلوان وبيت حنينا. أما المباني والشقق التي تم الاستيلاء عليها فقد بلغ عددها منذ بداية العام 39 مبنى. ونتج عن ذلك تشريد 167 مواطنا (منهم 85 طفلاً). كذلك هناك 26 مبنى وشقة سكنية مهدد بالاستيلاء عليها.

10- مسح المؤسسات الثقافية في الأراضي الفلسطينية (2010)

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تشرين الأول، 2010 باصدار نتائج مسح للمؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010. هدف المسح إلى توفير بيانات حول انتشار المؤسسات الثقافية ومناطق تواجدها، إلى جانب مسح لممتلكاتها وبرامجها ومواصفات الأفراد العاملين فيها والمنتسبين إليها.

بلغ عدد المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية 611 مؤسسة، موزعة بين 475 مؤسسة في الضفة الغربية، و136 مؤسسة في قطاع غزة (انظر الجدول 43). يلاحظ من الجدول تبوأ محافظة نابلس صدارة المحافظات من حيث

عدد المؤسسات الثقافية العاملة فيها (91 مؤسسة)، تلتها محافظة الخليل (83 مؤسسة). وجاء في آخر القائمة طوباس واريحا والأغوار (7مؤسسات فقط). تم تصنيف المؤسسات الثقافية إلى ستة أنواع، هي: المراكز الثقافية، والمتاحف، والمسارح، والمكتبات العامة، ودور النشر والتوزيع، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية.

جدول 43: توزيع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النوع والمحافظة 2010

المنطقة/المحافظة	المؤسسات الثقافية العاملة						
	المراكز الثقافية	المتاحف	المسارح	المكتبات العامة	دور النشر والتوزيع	المحطات الإذاعية والتلفزيونية	المجموع
الأراضي الفلسطينية	471	6	15	65	9	45	611
الضفة الغربية	350	6	14	52	8	45	475
جنين	52	_	1	7	1	5	66
طوباس	6	_	_	1	_	_	7
طولكرم	19	_	1	9	_	3	32
نابلس	70	1	2	6	2	10	91
قلقيلية	4	_	_	2	_	2	8
سلفيت	21	_	_	2	_	_	23
رام الله والبيرة	39	1	4	9	3	8	64
أريحا والأغوار	1	_	2	1	_	3	7
القدس	33	1	3	3	_	_	40
بيت لحم	40	2	_	5	1	6	54
الخليل	65	1	1	7	1	8	83
قطاع غزة	121	_	1	13	1	_	136
شمال غزة	34	_	1	4	_	_	39
غزة	30	_	_	2	_	_	32
دير البلح	24	_	_	2	_	_	26
خان يونس	18	_	_	3	1	_	22
رفح	15	_	_	2	_	_	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). مسح واقع المؤسسات الثقافية، 2010، النتائج الأساسية.

نستعرض فيما يلي واقع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب تصنيف التقرير:

المراكز الثقافية

كان للمراكز الثقافية حصة الأسد من مجموع المؤسسات الثقافية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010، حيث بلغ عددها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 350 و 121 مركزا على التوالي. واحتلت محافظة نابلس الصدارة من حيث عدد المراكز الثقافية بواقع 70 مركزاً، تلتها محافظة الخليل ب65 مركزا ثقافيا. ومن الجدير بالذكر أن 74% من هذه المراكز تحتوي على برامج ومشاريع تهدف إلى تطوير قيادات شابة وتأهيل الشباب لسوق العمل. وتشير النتائج إلى أن 64% من المراكز الثقافية في الأراضي الفلسطينية يساهم المجتمع المحلي في دعمها مادياً أو معنوياً (68% في الضفة الغربية و52% في قطاع غزة).

المتاحف

بلغ عدد المتاحف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 ستة متاحف جميعها في الضفة الغربية. تتوزع هذه بين متحفين في محافظة بيت لحم، ومتحف واحد في كل من محافظات الخليل ونابلس ورام الله والبيرة والقدس. وبلغ عدد العاملين فيها 14 شخصاً فقط، منهم 9 ذكور

و5 إناث. ومن الجدير ذكره أن خمسة فقط من هؤلاء متفرغون بشكل دائم للعمل في المتاحف. هذه النتائج المتواضعة ملفتة للنظر. ذلك لأن دليل المتاحف في فلسطين (2009) يذكر أن هناك نحو ثلاثين متحفاً ومجموعة متحفية في الأراضي الفلسطينية[33]. وهذا يعني أن عدداً كبيراً من المتاحف مغلق أو ليس مؤهلاً للزيارة، وهو أمر يجدر بوزارة السياحة ووزارة الثقافة الالتفات إليه.

المحطات الإذاعية والتلفزيونية

بلغ عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية العاملة في الضفة الغربية 45 محطة، مقابل 11 محطة في قطاع غزة. أظهرت نتائج المسح بأن أكثر من نصف المحطات في الضفة الغربية هي محطات إذاعية. وتتوزع المحطات الباقية بين 17 محطة تلفزيونية و3 محطات اذاعية وتلفزيونية معاً. تركز وجود هذه المحطات في ثلاث محافظات؛ هي محافظة نابلس (10 محطات إذاعية وتلفزيونية)، ورام الله والبيرة والخليل بواقع 8 محطات لكل منهما. ولم تتوفر بيانات تفصيلة حول المحطات الإذاعية والتلفزيونية في قطاع غزة.

المكتبات العامة

بلغ عدد المكتبات العامة العاملة في الأراضي الفلسطينية 65 مكتبة عامة، بواقع 52 مكتبة في الضفة الغربية مقابل 13 مكتبة في قطاع غزة. وبلغ عدد العاملين فيها 140 شخصاً. ويتوفر في كل هذه المكتبات تقريباً (94%) قسم خاص بالأطفال. كما أظهرت النتائج أن 76.5% من المكتبات التي لديها أجهزة حاسوب للمستفيدين توفر لديهم خدمة إنترنت. وتبين أن 15.6% فقط من المكتبات العامة يوجد بها نظام فهرسة. وبلغ عدد الأفراد المستفيدين من المكتبات العامة خلال العام 90,040 مستفيد في الأراضي الفلسطينية.

المسارح

بلغ عدد المسارح العاملة في الأراضي الفلسطينية 15 مسرحاً، بواقع 14 مسرح في الضفة الغربية مقابل مسرح واحد في قطاع غزة. وبلغ عدد العاملين في المسارح هذه 87 شخصاً (أكثر من 60 منهم ذكور). ومن النتائج الملفتة للنظر أن أكثر من 60% من العاملين في المسارح هم متطوعون.

دور النشر والتوزيع

بلغ عدد دور النشر والتوزيع العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 تسعة دور نشر (ثمانية في الضفة الغربية وداراً واحدة في قطاع غزة). تشير النتائج أن واحدة من دور النشر والتوزيع التسع تقوم بالطباعة فقط، بينما تقوم اثنتان منها بالنشر فقط، ويقوم الباقي بالطباعة والنشر معاً. بلغ عدد العاملين في دور النشر والتوزيع 21 عاملاً؛ منهم نحو 6 من الإناث.

صندوق 6: مؤشر السعادة

يسود في الأوساط الأكاديمية والسياسية إحساس عام بأن المؤشرات الاقتصادية البحتة، مثل الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ليست مقاييساً كافية أو حقيقية للرفاه الاجتماعي. وغالباً ما أكد الاجتماعيون بأن سعادة الفرد لا تقاس فقط بمستوى دخله أو بحياته المادية فحسب . إذ ظل متوسط عدد الأشخاص الذين قالوا بأنهم سعداء في اليابان مثلاً على حاله بين 1958 و1987، على الرغم من أن دخل الفرد الياباني ازداد بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة ذاتها. كذلك فإن نسبة الأمريكيين الذين يقولون بأنهم "سعداء جداً" في حياتهم ظلت على مستوى ثابت، نحو 30%، منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى الآن[34]. وتشير دراسات أخرى إلى أن الثروة النسبية، أي دخل أو ثروة الفرد مقارنة بأقرانه، لها أثر أكبر بكثير على سعادة الأفراد من مقدار الثروة المطلق.

[33] دليل المتاحف في فلسطين (2009). دائرة الآثار والتراث الثقافي. وزارة السياحة والآثار، رام الله.

[34] انظر R. Layard: Happiness-Lessons from a New Science. Penguin, 2005

شكل 1: منحنى الرضا والسعادة له شكل حرف U

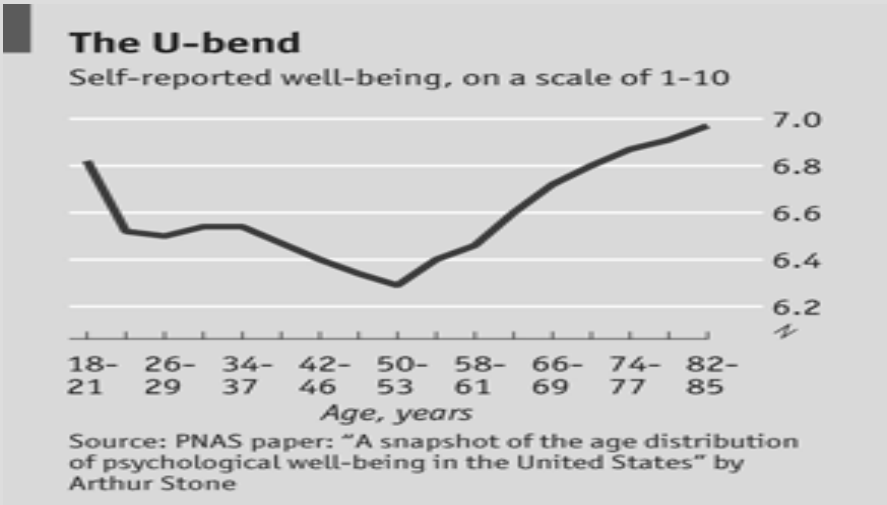

على المحور الأفقي أعمار أفراد العينة (نحو 341 ألف شخص). على المحور العمودي تقدير أفراد العينة لدرجة رضاهم وسعادتهم (على سلم من 1–10). العينة من الولايات المتحدة والدراسة تمت في العام 2008. واضح أن درجة الرضا تزداد عقب عمر 50 سنة.

قام الرئيس الفرنسي ساركوزي في العام الماضي بتبني اقتراح وضعه اثنان من أبرز الاقتصاديين المعاصرين، أمارتيا سن وجوزيف ستجلتج، والاثنان حائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد. طالب هذان الاقتصاديان رؤوساء العالم بالتخلي عن المؤشرات الاقتصادية الكمية لقياس رفاه السكان. وطالبا بتقليص أهمية الإنتاج في القياس وإعطاء أهمية أكبر للمؤشرات الإنسانية وللآثار السلبية للتطور والنمو على البيئة. ولقد أعلن الرئيس الفرنسي أنه سوف يسعى إلى وضع مؤشر يقيس سعادة الناس في فرنسا، وأن هذا المؤشر سيكون أكثر دقة من المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس الرفاه والتطور الاقتصادي.

جاء إعلان الحكومة البريطانية في أواسط شهر تشرين الثاني ليدعم هذا التوجه الجديد. إذ أعلنت الحكومة أنها ستطلب من مكتب الإحصاء القومي وضع فهرس/مؤشر دوري يقيس رفاه المواطنين. ولقد قام مكتب رئيس الوزراء بتكليف إحصائي معروف لصياغة الأسئلة التي ستضاف إلى استمارة مسح الأسر في ربيع 2011 لقياس رفاه وسعادة المواطنين. وتقول الحكومة أن المؤشر هذا يمكن أن يصدر بشكل فصلي مثل المؤشرات المعتمدة الأخرى. وسيتم التوصل إلى هذا المؤشر عبر صياغة أسئلة ذات طابع شخصي وذاتي وطرحها على عينة كبيرة من السكان[35].

ومن الجدير بالإشارة أن مكتب الإحصاء الكندي يقوم بإصدار مؤشر دوري حول رضاء الناس وسعادتهم، ولكن هذا المؤشر لا يحظى باهتمام السياسيين وصانعي السياسات هناك. ويبدو أن الأمر سيكون مغايراً في بريطانيا نظراً لاهتمام رئيس الوزراء البريطاني شخصياً بهذا المؤشر.

إذن يبدو أننا أخيراً سوف نحصل على مقياس للسعادة، وأن الحكومات سيتم تقييمها ليس فقط على ضوء قدرتها على زيادة الإنتاج ولكن أيضاً على أرضية مساهمتها في زيادة أو تقليص سعادة مواطنيها. ماذا عن "مؤشر للسعادة" في الأراضي الفلسطينية؟ فكرة جيدة، على الرغم من أن هذا المؤشر سيتأثر إلى درجة كبيرة جداً بالاحتلال وممارساته القمعية. لذلك ربما يتوجب علينا انتظار زوال الاحتلال قبل وضع مؤشر لسعادة الفلسطينيين.

[35] انظر Guardian Newspaper, 14th November 2010

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994- 2009

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	-	-	-	2,871.6	2,962.2	-	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
الضفة الغربية	-	-	-	1,838.8	1,891.2	-	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
قطاع غزة	-	-	-	1,032.8	1,071.1	-	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
الحسابات القومية (مليون دولار)																
ن.م.ج **	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
الإنفاق الأسري**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	-
الإنفاق الحكومي	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	-
صافي الميزان التجاري السلعي **	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	-
الواردات السلعية **	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	-
الصادرات السلعية **	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	-
الأسعار والتضخم																
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
معدل التضخم (%) ***	-	-	-	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
سوق العمل																
عدد العاملين (ألف شخص)	-	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
نسبة المشاركة (%)	-	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
معدل البطالة (%)	-	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5
الأوضاع الاجتماعية																
نسبة الفقر (%) ****	-	-	23.6	22.5	20.3	-	-	27.9	-	-	25.6	29.5	30.8	34.5	-	-

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	–	14.3	14.2	12.5	–	–	19.5	–	–	16.4	18.1	18.5	23.8	–	–
المالية العامة (مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية*****	–	–	–	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	–	–	–	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	–	–	–	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم	–	–	–	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
إجمالي المنح والمساعدات	–	–	–	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
فائض (عجز) الموازنة الكلي	–	–	–	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
الدين العام	–	–	–	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/ مطلوبات المصارف	–	–	–	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
حقوق الملكية	–	–	–	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
ودائع الجمهور لدى المصارف	–	–	–	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994–2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للأعوام 2007 و2008 و2009 هي 2004 (100=2004).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

السياسات النقدية والمالية في الأراضي الفلسطينية

السياسة النقدية	
مقدمة:	تدار الشؤون والسياسات النقدية في الأراضي الفلسطينية من قبل "سلطة النقد الفلسطينية". ويحكم عمل سلطة النقد وثيقتان هما اتفاق باريس بين السلطة الوطنية وإسرائيل الذي تم توقيعه في 1994 (كوثيقة للعلاقات الاقتصادية ملحقة باتفاقيات أوسلو)، وقانون سلطة النقد الذي أصدرته السلطة الوطنية في العام 1997. ولقد قامت سلطة النقد بإعداد مسودة مشروع قانون جديد لها (قانون البنك المركزي). ويمثل مشروع القانون هذا تحديثاً وتطويراً شاملاً لقانون سلطة النقد الحالي، وتسعى سلطة النقد إلى متابعة إصداره في الفترة القادمة. سلطة النقد الفلسطينية هي مؤسسة فريدة من نوعها، إذ إنها مسؤولة عن الشؤون النقدية في ظل غياب عملة وطنية (واتفاقيات رسمية على استخدام عملات دول أخرى)، وفي ظل استخدام ثلاث عملات في التداول في الأراضي الفلسطينية (الشيكل والدينار الأردني والدولار). بهذا المعنى فإن سلطة النقد الفلسطينية ليست بنكاً مركزياً بكل ما يحمله هذا المعنى، ولكنها مؤسسة تطمح لأن تتحول إلى بنك مركزي حديث كامل الصلاحيات تبعاً لخطة تحول استراتيجي وضعت لهذه الغاية وتم توفير الأرضية اللازمة لها في مشروع القانون الجديد.
الأهداف:	يحدد بروتوكول باريس أن سلطة النقد الفلسطينية هي المستشار الاقتصادي والنقدي للسلطة الفلسطينية ووكيلها المالي الوحيد. كذلك يعطي البروتوكول لسلطة النقد صلاحية ترخيص وتنظيم عمل المصارف والإشراف على القطاع المصرفي، بما فيها تأسيس غرفة مقاصة لتسوية التعاملات المالية بين المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويضيف قانون سلطة النقد إلى المهام حق إصدار عملة وطنية (في الوقت المناسب)، فضلاً على إعداد وإصدار ميزان المدفوعات الفلسطيني، وهو ما يتم الآن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الأدوات:	يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه سلطة النقد في صياغة وتطبيق سياسة نقدية بظل غياب عملة وطنية. ويترك هذا الوضع مجالاً ضيقاً جداً للسياسة النقدية. فالأداة الرئيسية التي تستخدمها سلطة النقد هي نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف (على الرغم من أن اتفاق باريس ينص على أن هذه النسبة يجب أن تتراوح بين 4 و8% بالنسبة لأنواع الودائع المختلفة بالشيكل الاسرائيلي). إلى جانب هذه الأداة، عملت سلطة النقد أيضاً على وضع سقف على التوظيفات الخارجية للمصارف وذلك بهدف تشجيع الإقراض المحلي، وتقليل إحتمالية التعرض للمخاطر. ولقد تم مؤخراً (2010) تخفيض هذا السقف من 65% إلى 55% من إجمالي الودائع. كما وتعتبر شهادات الإيداع (بين المصارف) أداة أخرى تنوي سلطة النقد استخدامها لتنفيذ السياسة النقدية. ومن المتوقع أن يبدأ العمل بهذه الشهادات في عام 2011، حيث تسمح هذه الشهادات للمصارف ولسلطة النقد بالاقتراض والاقراض فيما بينها. أما فيما يتعلق بالدور الإشرافي والتنظيمي على المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية (18 مصرف محلي وأجنبي مع أكثر من 210 فرع)، فقد قامت سلطة النقد بدور يدعو للإعجاب. ويتمثل الإنجاز الأخير في هذا المجال بإنشاء مكتب معلومات الائتمان. ويتألف هذا المكتب من ثلاثة أنظمة. أولها نظام تسجيل يشتمل على معلومات كاملة عن الدائنين والكفلاء, وثانيها نظام الشيكات المرتجعة (نظام للحد من هذه الظاهرة) وأخيراً نظام التصنيف الائتماني. كما قامت سلطة النقد بإصدار قانون جديد للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، يعالج معظم جوانب القصور في القانون السابق، وبما يتوافق والممارسات الدولية الفضلى. وقام رئيس السلطة الوطنية بالتوقيع على هذا القانون، وتم نشره في الجريدة الرسمية في العام 2010.
الإطار التنظيمي:	يتم تعيين محافظ سلطة النقد الفلسطينية ونائبه من قبل رئيس السلطة الوطنية، بناء على تنسيب من مجلس الوزراء. وتتم إدارة عمل السلطة من قبل مجلس إدارة مكون من 9 أشخاص هم المحافظ ونائبه وممثل لوزارة المالية بالإضافة إلى ستة أعضاء مستقلين من الخبراء والكفاءات. ويقوم رئيس السلطة بتسمية وتعيين اثنين, ومجلس الوزراء بتسمية ثلاثة، والمحافظ بتسمية واحد من هؤلاء الخبراء المستقلين. وتبلغ دورة عمل المحافظ ونائبه أربع سنوات قابلة للتجديد، أما دورة الأعضاء الآخرين في المجلس فهي ثلاث سنوات.

تمويل الحكومة:	ينص قانون سلطة النقد أنه يمكن لسلطة النقد، وبناء على طلب من وزير المالية، تقديم قروض بدون فوائد لتمويل عجز موسمي في الموازنة. على أن لا تزيد قيمة القرض عن 10% من الايرادات المحلية (حسب قانون الموازنة المعمول به) ولمدة لا تزيد عن 3 أشهر قابلة للتجديد 4 مرات فقط (أي لمدة سنة). كما ينص القانون على أن يقوم رئيس السلطة الوطنية ووزير المالية ومجلس الوزراء باستشارة محافظ سلطة النقد عند اتخاذ قرارات ذات علاقة بالنقود والدين. وكذلك عند التعامل مع قضايا مالية لها تأثير على الشؤون النقدية في الأراضي الفلسطينية. كما يحق لسلطة النقد (إذا شاءت) أن تبيع وتشتري سندات الخزينة بشكل مباشر أو غير مباشر. يتبين مما سبق أن سلطة النقد الفلسطينية تتمتع باستقلال نسبي عن السلطة التنفيذية، هذا على الرغم من أن رئيس السلطة الوطنية له تأثير ما عبر تعيين أعضاء مجلس الإدارة. على أنه يصعب تقييم الاستقلالية الفعلية لسلطة النقد على أرض الواقع والتجارب الفعلية نظراً لان أدوات السياسة المتاحة ليست بذات القوة والفعالية كما الأدوات المتاحة لدى البنوك المركزية التقليدية.
المسؤولية:	يعتبر مجلس الإدارة السلطة العليا في سلطة النقد، وهو المكلف بإقرار السياسات والإشراف على إدارة عمليات المؤسسة بما يخدم السياسة الاقتصادية المقرة للسلطة الفلسطينية. ويتمتع المجلس بصلاحيات كاملة لتحقيق أغراض المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون. ومع ذلك فإن المجلس مسؤول أمام رئيس السلطة الفلسطينية، إذ يتوجب على سلطة النقد تقديم تقرير ربع سنوي للرئيس يغطي نشاطاتها وأعمالها إلى جانب عرض للمناخ النقدي والمصرفي في الأراضي الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى تقديم تقرير سنوي عن هذه الأوضاع بعيد انتهاء السنة المالية.
السياسة المالية:	
أهداف الموازنة على المدى المتوسط:	يتمثل الهدف الأساسي في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الموازنة. ولقد بلغت هذه المساعدات في العام 2010 حوالي 1.28 مليار دولار(1,147 مليون لتمويل النفقات الجارية و130 مليون لتمويل الإنفاق التطويري)، مقارنة مع نحو 2 مليار دولار عام 2008 (1,760 مليون و250 مليون على التوالي). تهدف الحكومة إلى تقليص نسبة الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الانفاق الجاري إلى 1 مليار دولار في العام 2011. كما ترمي إلى أن يصبح الإنفاق الجاري بكامله ممولاً من المصادر المحلية في العام 2013.
إدارة الدين العام:	تم وضع قانون جديد للدين العام لدى السلطة الفلسطينية في العام 2005. وينص القانون على إنشاء لجنة يرأسها وزير المالية وبعضوية محافظ سلطة النقد والمدير العام لهيئة سوق رأس المال وذلك بهدف تصميم استراتيجيات لادارة الدين العام. كذلك تم انشاء دائرة للدين العام في وزارة المالية لتوفير الدعم التقني والدراسات حول الدين والقروض الاجنبية. ولقد فرض القانون سقفاً على الدين العام بحيث لا يزيد على 40% من الناتج المحلي الإجمالي، كما حدد القانون أشكال الاتفاق الكلي التي يمكن للحكومة الاستدانة من أجل تنفيذها. بلغ إجمالي الدين العام للسلطة الوطنية في نهاية العام 2010 مقدار 1,883 مليون دولار، 55% منها كانت ديوناً اجنبية.
تصنيفات وأبواب الموازنة:	أبواب موازنة السلطة الفلسطينية هي في توافق تام مع التصنيفات الدولية المثلى.
فعالية الإدارة المالية:	عقب الإصلاحات المكثفة وإعادة الهيكلية الجذرية التي بدأت منذ العام 2005 توصل صندوق النقد الدولي نتيجة مفادها أن "شفافية الحسابات الحكومية الفلسطينية هي نموذج للحكومة الصالحة في الدول النامية". وتتوفر معلومات كاملة وآنية عن حسابات السلطة الوطنية ووضعها المالي على الصفحة الالكترونية لوزارة المالية.
المساعدات السلعية:	لا يوجد مساعدات مباشرة لأسعار السلع الغذائية أو الوقود في الموازنة الفلسطينية، ولكن الأراضي الفلسطينية تتلقى كميات كبيرة من المساعدات الغذائية (من الاونروا وبرنامج الغذاء العالمي بشكل رئيسي). ولقد بلغت هذه المساعدات 224 ألف طن مكافئ في العام 2009. وتقوم هاتان الهيئتان بتقديم مساعدات لنحو 1.9 مليون شخص في الأراضي الفلسطينية (47% من السكان). كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تجد نفسها مضطرة لتسديد جزء من فواتير الكهرباء والماء التي يتم شراءها من إسرائيل والتي لا تقوم البلديات بتسديد أثمانها.